دروس في شروح الألفية

دروس في شروح الألفية

الدكتور عبده الراجحي
استاذ العلوم اللغوية
بجامعتي الاسكندرية وبيروت العربية

١٩٨٠

دار النهضة العربية
للطباعة والنشر
بيروت ص. ب ٧٤٩



مقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين ، وبعد :

فهذه « دروس في شروح الألفية » نقدمها لطلاب قسم اللغة العربية في مراحل الدرس الأولى . وهذه الدروس تفي بغرض نحسبه أساسياً في تعليم النحو ؛ ذلك أن « حالة » طلابنا حين يلتحقون بالدرجة الجامعية الأولى تقتضي – فيما نظن – أن تحتوي مناهج النحو على العناصر الآتية :

١ – تعريف الطلاب بالهيكل العام للنحو العربي كما وصل إلينا بتقسيماته ومصطلحاته ، في لغة قريبة ، وفي جمع الأجزاء المتناثرة حتى تستوي أمامه أعضاء الهيكل استواء واضحاً ، مع التركيز على تناول النصوص اللغوية تناولاً نحوياً تطبيقياً قدر المستطاع ، وهذا العنصر ينبغي أن يشكل – فيما نرى – قدراً معقولاً ومستمراً في المرحلة الجامعية الأولى كلها .

٢ – تعريف الطلاب بالمصادر النحوية القديمة ؛ لأن هذه المصادر لا يستغني عنها الطالب ولا الباحث في مراحله المتقدمة ، وهي أساس لا غنى عنه لدارس العربية على العموم ، وبخاصة أن المكتبة النحوية لا تمثل التقعيد البسيط للعربية فحسب وإنما تمثل اتجاهات مختلفة لمناهج التفكير

العربي وتفيد في فهم مسائل كثيرة في علوم العربية خاصة وفي الدرس الإسلامي على العموم . ولقد نظن مفيداً أن يبدأ الطلاب بالمراحل المتأخرة في حياة النحو فيدرس أهم الكتب التي توفرت على شرح « ألفية ابن مالك » لما لها من شهرة من ناحية ولما كان لها من تأثير على التأليف في النحو من ناحية أخرى . وقد اخترنا هنا نصوصاً من ثلاثة كتب هي : أوضح المسالك لابن هشام ، وشرح ابن عقيل ، وشرح الأشموني . وهذه النصوص تركز على الجملة الفعلية ، وهي كافية — فيما نحسب — لأن يألف الطالب طريقة هؤلاء العلماء في تناول النحو العربي . ونحن نتقدم به بعد ذلك حين ندفعه إلى دراسة نصوص من « المذاهب النحوية » فيما نراه ضرورياً أيضاً لمعرفة اتجاهات التأليف في النحو من مصادره الأصيلة .

٣ — وَصْلُ الطلاب وصلاً حقيقياً بالمناهج الحديثة للدرس اللغوي في تطوره السريع فيما نراه مهماً أهمية خاصة لتكوين منهج « علمي » بما يفيد إفادة محققة في درس العربية وفي فهم كثير مما كتبه علماؤنا القدماء .

ونرجو أن تنهض هذه الدروس بما هي موضوعة من أجله ، والله نسأل أن يجعل أعمالنا خالصة لوجهه . وهو وحده ولي التوفيق.

بيروت في الثالث من ربيع الأول ١٤٠٠هـ

الحادي والعشرين من كانون الثاني (يناير) ١٩٨٠م

عبده الراجحي

أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك

جمال الدين بن هشام أحد الأعلام الكبار في تاريخ النحو العربي ، وإمام النحو في مصر ، ولد بالقاهرة ٧٠٨هـ وتوفي بها ٧٦١هـ ، درس على كبار علماء عصره وبخاصة ابن السراج وأبي حيان ، وقال عنه ابن خلدون : « ما زلنا ونحن بالمغرب نسمع أنه ظهر بمصر عالم بالعربية يقال له ابن هشام أنحى من سيبويه » .

والحق أن لابن هشام فضلا كبيراً في نهضة الدرس النحوي في مصر ، فقد تلمذ له عدد كبير ، أخذوا عنه منهجه ، ونقلوه إلى الأجيال التالية ، وترك عدداً كبيراً من الكتب اللغوية في النحو والصرف على وجه الخصوص ، منها « شرح شذور الذهب » و « قطر الندا » ، و « مغني اللبيب عن كتب الأعاريب » الذي يعد أحد المصادر المهمة في النحو ، وكتابه الذي شرح فيه ألفية ابن مالك والذي ندرس منه بعض النصوص ، وهو كتاب « أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك » . يقول في مقدمته :

« ... فإنّ كتاب الخلاصة الألفية ، في علم العربية ، نظم الإمام العلامة جمال الدين أبي عبد الله محمد بن مالك

الطائي – رحمه الله – كتاب صغر حجماً ، وغزر علماً ، غير أنه لإفراط الإيجاز ، قد كاد يعد من جملة الألغاز .

«وقد أسعفت طالبيه ، بمختصر يدانيه ، وتوضيح يسايره ويباريه ، أَصِلُ به ألفاظه وأوضح معانيه ، وأحلل به تركيبه ، وأنقح مبانيه ، وأعذب به موارده ، وأعقل به شوارده ، و لاأخلي منه مسألة من شاهد أو تمثيل ، وربما أشير فيه إلى خلاف أو نقد أو تعليل ، ولم آل جهداً في توضيحه وتهذيبه ، وربما خالفته في تفصيله وترتيبه .»

وقد قدم ابن هشام في كتابه شرحاً سهلا لما تتضمنه أبيات الألفية من قواعد ، غير أنه لم يذكر أبياتها قبل شرحه شأن ابن عقيل ، ولا أثناء شرحه كما نجد عند الأشموني على ما سوف ترى إن شاء الله .

وقد اشتهر كتاب أوضح المسالك شهرة كبيرة ، وطبع غير مرة ، أكثرها تداولا تلك الطبعة التي نهض بتحقيقها الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد ، كما شرح الكتاب الشيخ خالد الأزهري (توفي ٩٠٥هـ) الذي أسماه في كتابه التصريح على التوضيح الذي كتب عليه الشيخ يس العليمي الحمصي (متوفي ١٠٦١) حاشية طبعت معه .

وقد اخترنا لك من أوضح المسالك نصوصاً تتناول الفاعل ونائبه ، والفعل المتعدي واللازم ، ثم المفاعيل .

هذا باب الفاعل

الفاعل : اسمٌ أو ما في تأويله ، أُسندَ إليه فعلٌ أو ما في تأويله ، مُقدَّمٌ ، أصليُّ المحلِّ والصيغة[١] .

فالاسم[٢] نحو (تَبَارَكَ اللهُ)[٣] ، والمؤوَّلُ به نحو (أَوَ لَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا)[٤] .

---

(١) هذا هو التعريف الذي وضعه ابن هشام للفاعل ، وقد كان النحاة المتأخرون يهتمون بالتعريفات اهتماماً بالغاً حتى قيل إنهم تأثروا فيها بالمنطق الأرسطي . والتعريف عندهم يجب أن يكون جامعاً مانعاً ؛ أي يجمع كل أفراد المعرّف ، ويمنع غيرها من الدخول فيه . ولذلك تلحظ أن ابن هشام يشرح كل عنصر من عناصر تعريفه بتحديد ما يدخل في التعريف وما لا يدخل فيه . ولعلك تلحظ أن أهم ما في تعريف الفاعل يتركز على وجود فعل واسم بينهما علاقة إسنادية .

(٢) الاسم عند النحاة نوعان : صريح ومؤوّل . والصريح يكون اسماً ظاهراً (محمد – رجل – بيت) أو ضميراً ، والمؤول هو ما ينسبك بحروف السبك الثلاثة (أنْ – ما – أنّ) .

(٣) الأعراف ٥٤ .

(٤) العنكبوت ٥١ ، والفاعل في الآية الكريم هو المصدر المؤول من أنّ ومعموليها ، والتقدير : أوَلم يكفهم إنزالنا . وأنت تذكر أن (أنّ)=

والفعلُ كما مثلنا ، ومنه « أتى زيدٌ » و « نِعْمَ الفتى » ، ولا فرقَ بين المتصرِّفِ والجامد[1] . والمؤوَّلُ بالفعل ، نحو (مُختَلِفٌ ألوانُه)[2] ونحو « وجهُه » في قوله : « أتى زيد مُنيراً وجهُهُ » .

ومُقَدَّمٌ ، رافِعٌ لِتَوهُّمِ دخولِ نحوِ « زيدٌ قامَ »[3] .

وأصليُّ المَحَلِّ مُخْرِجٌ لنحو « قائمٌ زيدٌ »[4] . فإنَّ المسندَ

= المفتوحة ومعموليا لا تكوّن جملة وإنما تكوّن مصدراً مؤولاً ، أي كأنها مع اسمها وخبرها لفظ مفرد .

(١) في الأمثلة التي قدمها فعل لازم وآخر متعد ، وفعل متصرف وآخر جامد . على أننا نلفتك إلى أن الكوفيين يرون أن (نِعْمَ وبئس) ليسا فعلين وإنما هما اسمان .

(٢) النحل ٦٩ والفاعل هنا هو (ألوانه) وعامله هو اسم الفاعل (مختلف) ، وأنت تعلم أن اسم الفاعل يعمل عمل الفعل . والتقدير : تختلف ألوانه .

(٣) البصريون يشترطون تأخر الفاعل عن الفعل ، ففي مثل : زيد قام يعربون زيداً مبتدأ وخبره هو الجملة الفعلية المكونة من الفعل والفاعل المستتر ، أما الكوفيون فيرون أن الفاعل يمكن أن يتقدم على فعله ولذلك يعربون زيداً فاعلاً للفعل قام .

(٤) هذا المثال يتكون من اسم الفاعل (قائم) وبعده اسم (زيد) ، ولا يمكنك — في رأيهم — أن تعرب زيداً فاعلاً لاسم الفاعل ، لأن اسم الفاعل هنا ليس في موضعه الأصلي لأنه خبر مقدم والخبر يتأخر =

وهو قائمٌ أصلُهُ التأخيرُ لأنه خبر ، وذِكْرُ الصيغةِ[1] مُخْرِجٌ لنحو « ضُرِبَ زيدٌ » بضم أول الفعل وكَسْرِ ثانيه ، فإنها صيغةٌ مفرَّعةٌ عن « ضَرَبَ » بفتحها .

وله أحكام :

أحدها : الرفعُ ، وقد « يُجرُّ لفظاً بإضافة المصدرِ نحو (ولولا دَفْعُ اللهِ الناسَ)[2] ، أو اسمه[3] نحو « مِنْ قُبْلَةِ

= عن المبتدأ . ولعلك تسأل : لِمَ لا تعرب اسم الفاعل مبتدأ وزيداً فاعلاً سد مسدّ الخبر كما درست في باب المبتدأ والخبر ، يجيبك النحاة بأن ذلك غير جائز لأن هذا النوع من المبتدأ لا بد أن يسبقه نفي أو استفهام وهما غير موجودَيْن هنا .

(١) أي أن الفعل يجب أن يكون أصلي الصيغة ، والصيغة الأصلية عندهم هي صيغة الفعل المبني للمعلوم .

(٢) البقرة ٢٥٢ ، (دَفْعُ) مصدر مضاف إلى لفظ الجلالة (الله) ، لكنه لا يعرب فاعلاً ، لأنه ليس فاعلاً نحوياً ، وإنما هو فاعل من حيث المعنى لأنه سبحانه هو الذي يدفع الناس بعضهم ببعض .

(٣) اسمه : أي اسم المصدر . فما هو الفرق بين المصدر واسم المصدر ؟ المصدر هو الصيغة اللغوية — القياسية على الأغلب — المصوغة من الفعل للدلالة على الحدث فحسب ، أما الاسم الذي يدل على الشيء نفسه لا على الحدث ، وهو في الأغلب ينقص بعض حروف الفعل الذي يصاغ منه ، فإنه لا يسمى مصدراً . فإذا استخدم دالاً على=

الرجلِ امرأتَهُ الوضوءُ»[١] ، أو بِمِنْ أو بالباء الزائدتين نحو (أنْ تقولوا ما جاءنا من بَشيرٍ)[٢] ونحو (كفى باللهِ شهيدا)[٣] .

الثاني : وقوعُه بعدَ المسند ، فإنْ وُجِدَ ما ظاهره أنه فاعلٌ تقدَّمَ وَجَبَ تقديرُ الفاعلِ ضميراً مستتراً ، وكونُ

= معنى المصدر سُمي اسم مصدر . مثلاً : الفعل (أطعم) فعل ثلاثي مزيد بالهمزة ، المصدر منه قياسي هو (إطعام) فيه كل حروف الفعل ، وهو يدل على حدث الإطعام نفسه ، أما كلمة (طَعام) فهي اسم يدل على الشيء المأكول لا على عملية الإطعام ، فإذا استخدمناه للدلالة على حدث الإطعام سُمي اسم مصدر ، وأنت تلاحظ أن كلمة (طعام) ليس فيها كل حروف الفعل (أطعم) إذ تنقصه الهمزة .

(١) تقبيلُ الرجلِ امرأتَه ينقض وضوءه وإن كان لا يبطل صومه. هذه قاعدة فقهية . استخدم هنا كلمة (قبلة) لا للدلالة على القبلة ذاتها وإنما على عملية التقبيل ، فهي هنا اسم مصدر . وقد أضاف اسم المصدر هنا إلى فاعله في المعنى لكنه لا يعرب فاعلاً وإنما يعرب مضافاً إليه .

(٢) المائدة ١٩ ، مِن حرف جر زائد ، وبشير فاعل مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد .

(٣) الرعد ٤٣ — كفى فعل ماض ، الباء حرف جر زائد ، ولفظ الجلالة فاعل مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد .

المقدَّم إما مبتدأً في نحو « زيدٌ قامَ » . وإما فاعلا محذوفَ الفعلِ في نحو (وإنْ أحَدٌ مِنَ المُشْرِكينَ اسْتَجارَكَ)[١] لأن أداةَ الشرطِ مختصَّةٌ بالجُمَلِ الفعلية ، وجاز الأمران في نحو (أبَشَرٌ يَهْدونَنا)[٢] و(أأنتُم تَخْلُقونَه)[٣] والأرجحُ الفاعليةُ وعن الكوفيِّ جوازُ تقديمِ الفاعلِ تمسكاً بنحو قول الزَّبَّاء[٤] :

ما لِلْجمالِ مَشْيُها وَئِيدا

---

(١) التوبة ٦ ، الشاهد عند البصريين أن الآية تبدأ بحرف الشرط (إنْ) وبعدها اسم مرفوع ، وهم يقولون إن الشرط لا بد أن يكون جملة فعلية ، وعلى ذلك يعربون كلمة (أحد) فاعلاً لفعل محذوف ، والتقدير عندهم : وإنْ استجارك أحد من المشركين استجارك .

(٢) التغابن ٦ .

(٣) الواقعة ٥٩ والشاهد في الآيتين الكريمتين وجود اسم مرفوع وبعده فعل ، ويجوز فيهما إعرابان : مبتدأ والجملة الفعلية بعده خبر ، أو فاعلٌ لفعل محذوف والتقدير أيهدينا بشر ، وأتخلقونه ، والوجهان جائزان عندهم النحاة بناء على أن همزة الاستفهام تدخل على الجملتين الاسمية والفعلية ، وابن هشام يرجح الوجه الثاني لأن الأغلب في همزة الاستفهام دخولها على الجملة الفعلية .

(٤) الكوفيون كما تعلم يجيزون تقدم الفاعل على الفعل، والبيت بتمامه هو:

ما للجمال مَشْيُها وئيداً   أجَنْدلاً يَحْمِلْنَ أمْ حديدا

والشاهد فيه هو الاختلاف على إعراب (مشيها) ، فالكوفيون يعربونه فاعلاً للصفة المشبهة التي بعده ، والتقدير : ما للجمال وئيداً مشيُها . ما : اسم استفهام مبتدأ ، للجمال شبه جملة متعلق بمحذوف خبر ، وئيدا حال من الجمال ، مشيها فاعل وعامله (وئيد). أما =

الثالث : أنه لابدّ منه ، فإنْ ظَهَرَ في اللفظ نحو « قام زيد»
والزيدان قاما ، فذاك ، وإلاّ فهو ضميرٌ مستترٌ راجعٌ إما
لمذكورٍ كـ« زيدٌ قامَ » كما مرَّ ، أو لِمَا دلَّ عليه الفعلُ
كالحديثِ « لا يَزني الزَّاني حينَ يَزني وهو مؤمنٌ ولا
يشربُ الخمرَ حينَ يشربُها وهو مؤمنٌ »[1] أي : ولا
يشربُ هو ، أي : الشاربُ ، أو لِما دلَّ عليه الكلامُ أو

= البصريون فيقولون إن البيت ضرورة أي أن الشاعر اضطر إلى تقديم الفاعل ولذلك فهو لا يمثل قاعدة . وإذا لم يكن ضرورة فهم يؤولون البيت بإعراب (مشيها) مبتدأ وخبره محذوف تقديره (يظهر) ووئيدا حال من الضمير في يظهر ، أو بإعراب (مشيُها) بدلاً من الضمير الذي في شبه الجملة (للجمال) ، وشبه الجملة بعد النفي والاستفهام يشبه الفعل ولذلك يحمل ضميراً كما ذكرنا سابقاً .

(1) النحاة يقررون أن الفاعل لا بد من وجوده مع فعله ، إن لم يكن ظاهراً فلا بد من تقديره ؛ وذلك لأن الفعل مسند إلى فاعله فلا يتم الإسناد إذن إلا به ، ولأن الفاعل عندهم كجزء من فعله ، ولا يمكن أن يتم المعنى بغياب الجزء .

والحديث الشريف فيه شاهد على تقدير الفاعل من دلالة الفعل في (ولا يشربُ الخمر) الفعل يشرب له فاعل مستتر جوازاً تقديراً هو ، لكن على أي شيء يعود هذا الضمير ؟ يرى النحاة أن الفاعل نفهمه من الفعل نفسه ، فالفعل يشرب يقتضي شارباً ، ويكون التقدير : ولا يشرب الشارب الخمر ... خاصة أن أول الحديث : ولا يزني الزاني . ومن الواضح أننا لا نستطيع أن نقول : ولا يشرب الزاني الخمر ... لأن المعنى يفسد ... =

الحالُ المُشاهَدَةُ ، نحوُ (كلا إذا بَلَغَتِ التَّراقِيَ)[1] أي :
إذا بلغت الروحُ ، ونحوُ قولِهم « إذا كان غداً فأتني »[2]
وقوله :[3]

فإنْ كان لا يُرضِيكَ حتى تَرُدَّني

وبهذه المناسبة نلفتك إلى أن ابن هشام استشهد هنا بحديث شريف ، والنحاة القدماء كانوا يركزون استشهادهم على القرآن الكريم ، وعلى الشعر حتى أواخر العصر الأموي ، أما الحديث فكان بعضهم يمتنع عن الاستشهاد به لجواز روايته بالمعنى ولأن عدداً من رواته المعروفين هم من الأعاجم . وقد أخذت قضية الاستشهاد بالحديث نقاشاً واسعاً في القديم وفي عصرنا الحاضر ، والاتجاه العلمي هو الاستشهاد به باعتباره حجة على العربية .

(1) القيامة ٢٦ ، والشاهد في الآية تقدير فاعل الفعل (بلغت) من دلالة حال الكلام أو ما يسمى بالسياق أو بالموقف الكلامي .

(2) (كان) هنا فعل تام ، وهو يحتاج فاعلاً ، فأين هو ؟ النحاة يقدرونه ضميراً عائداً على الحال أو الموقف ، أي إذا بقي الحال التي نحن عليها ، أو إذا كان وضعُنا كما هو فأتني .

(3) البيت لسوار بن المضرب السعدي حين هرب من الحجاج ، وهو بتمامه :

فإن كان لا يرضيك حتى تردَّني   إلى قطريٍ لا إخالك راضيا

والشاهد فيه ورود الفعل (كان) تاماً ، وفاعله ضمير ، نفهمه من سياق الكلام ، والمعنى إن كان ما تراه من خوفي ومن سعيي إلى العرب لا يرضيك ...

أي : إذا كان هو ، أي : ما نحنُ الآنَ عليه من سلامةٍ ،
أو فإنْ كان هو ، أي : ما تشاهِدُه مِنّي ، وعن الكسائي
إجازةُ حذفِهِ تَمَسُّكاً بنحوِ ما أَوَّلْنَاه .

الرابع : أنه يَصِحُّ حذفُ فعلِه إنْ أُجيبَ به نفيٌ ،
كقولك : « بلى زيدٌ » . لِمَنْ قال : ما قامَ مِنْ أَحَدٍ ، أي :
بلى قام زيدٌ ، ومنه قوله :

تَجَلَّدْتُ حتّى قيلَ : لَمْ يَعْرُ قَلْبَهُ
مِنَ الوَجْدِ شيءٌ قلتُ بلْ أَعْظَمُ الوَجْدِ

أو استفهامٌ محقَّقٌ ، نحو « نَعَمْ زيدٌ » جواباً
لِمَنْ قال : هل جاءك أحدٌ : ومنه (وَلَئِنْ سَأَلْتَهُم
مَنْ خَلَقَهُم لَيَقُولُنَّ اللهُ)(٢) أو مقدَّرٌ كقراءةِ الشاميّ وأبي

---

(١) من أحكام الفاعل أن عامله قد يحذف جوازاً أو وجوباً . وهو يحذف
جوازاً إن دل عايه دليل باللفظ أو بالموقف ، من ذلك أن يكون
جواباً عن سؤال فيه نفس الفعل ، أو جواباً عن نفي ، كما في
البيت ، حيث ترى الشاهد فيه : قلت : بل أعظمُ الوجد. كلمة
أعظم مرفوعة فهي فاعل لفعل محذوف جوازاً دل عليه الفعل
الموجود قبله في الجملة المنفية : (لم يَعْرُ قلبه شيء) ، والتقدير
إذن : بل عراه أعظمُ الوجدِ . وعراه : ألمّ به .

(٢) الزخرف ٨٧ والشاهد فيها وقوع لفظ الجلالة فاعلاً لفعل محذوف
جوازاً يدل عليه الفعل الموجود في الجملة الاستفهامية قبله : (من
خلقهم ؟) ، والتقدير : ليقولن : خلقنا الله .

بَكْرٍ (يُسَبَّحُ لَهُ فيها بالغُدُوِّ والآصالِ رجالٌ)(١) ، وقوله :(٢)

لِيُبْكَ يَزِيدُ ضارِعٌ لِخُصُومَةٍ

أي : يُسَبِّحُهُ رِجالٌ ، ويَبْكِيهِ ضارِعٌ ، وهو قياسي
وفاقاً للجرمي وابن جني ، ولا يجوزُ في نحو « يُوعَظُ
في المسجدِ رجلٌ » لاحتماله للمفعولية ، بخلاف « يُوعَظُ
في المسجد رجالٌ زيدٌ » . أو استلزمه ما قبلَه كقوله :(٣)

---

(١) النور ٣٦ هذه قراءة عاصم وابن عامر للآية ببناء الفعل المجهول
(يُسَبَّح) ، وهذه القراءة : تؤدي إلى سؤال مقدر هو : من
يسبحه ؟ فيكون الجواب : (رجالٌ) فيعرب فاعلاً لفعل محذوف
جوازاً يدل عليه الفعل الموجود في السؤال المقدر ، والتقدير : يسبحه
رجالٌ . أما القراءة الأخرى الفاشية ببناء الفعل (يسبِّح) للمعلوم
فلا شاهد فيها .

(٢) البيت بتمامه هو :
لِيُبْكَ يزيدُ : ضارعٌ لخصومةٍ ومختبطٌ مما تطيح الطوائح
الفعل مبني للمجهول ، وهو يؤدي إلى سؤال مقدر ، (من
يبكيه ؟) فيكون الجواب : ضارعٌ لخصومة، فيعرب فاعلاً لفعل
محذوف يدل عليه الفعل الموجود في السؤال المقدر ، والتقدير :
يبكيه ضارعٌ . والمختبط السائل والمستجير ، والطوائح المهلكات .

(٣) البيت للفرزدق ، والشاهد فيه قوله (والخمرُ) حيث وقعت فاعلاً
لفعل محذوف ، وهذا الفعل ليس هو نفسه الفعل الموجود في الجملة
قبله ، وإنما وجود الأول يستلزم وجود الثاني : (أحلت طعنة) تستلزم
(حلّتْ الخمر) .

غَدَاةَ أَحَلَّتْ لابنِ أَصْرَمَ طعنةٌ
حُصَيْنٍ عَبِيطَاتِ السَّدَائِفِ والخمرُ

أي : « وحَلَّتْ له الخمرُ » ، لأنَّ « أحلت » يستلزم « حلّت » . أو فسره ما بعده ، نحو (وإنْ أحدٌ مِنَ المشركين اسْتجارَكَ)(١) والحذف في هذه واجب .

الخامس : أن فعله يُوَحَّدُ مع تثنيته وجمعه ، كما يُوَحَّدُ مع إفراده ، فكما تقول « قام أخوك » كذلك تقول « قام أخواك » و «قام إخوتك » و «قام نسوتُك » ، قال الله تعالى : (قالَ رَجُلانِ)(٢) (وقالَ الظّالِمونَ)(٣) (وقالَ نِسْوَةٌ)(٤) . وحكى البصريون عن طَيّء ، وبعضهم عن أَزْدِ شَنُوءَة(٥)

(١) الشاهد في الآية الكريمة وقوع (أحد) فاعلاً لفعل محذوف ، لأن حرف الشرط عندهم لا بد أن يدخل على جملة فعلية . وهذا الفعل محذوف وجوباً لأن بعده فعلاً عوضاً عنه ، والعرب كما يقولون لا تجمع بين العوض والمعوض عنه ، والتقدير إذن : وإنْ استجارك أحدٌ من المشركين استجارك .

(٢) المائدة ٢٣ .

(٣) الفرقان ٨ .

(٤) يوسف ٣٠ .

والآيات الثلاث شواهد على أن الفعل في العربية لا يتطابق مع فاعله من حيث العدد ، فالفعل يجب أن يكون مفرداً سواء كان الفاعل مفرداً أم مثنى أم جمعاً . وذلك طبعاً إذا كان الفعل قبل الفاعل ، أما إن تأخر عنه فلا تعد الجملة فعلية كما عرفت .

(٥) هناك لهجة عربية قديمة هي لهجة أزد شنوءة تطابق بين الفعل والفاعل=

نحو « ضَرَبُوني قومُك » و « ضَرَبْنَنِي نِسوتُك » و « ضَرَباني أخواك » قال :(١)

أُلْفِيَتا عَيْناكَ عندَ القفا

وقال :(٢)

يَلُومونَني في اشْتِراءِ النَّخيلِ أَهْلِي فكُلُّهُمُ أَلْوَمُ

= فتلحق الفعل ألفاً إن كان الفاعل مثنى ، وواو إن كان جمع مذكر ، ونوناً إن كان جمع إناث ، وتعرف هذه اللهجة بين القدماء « بلغة أكلوني البراغيث » . ومن الجدير بالذكر أن هناك لغات كثيرة تطابق بين الفاعل والمفعول منها لغات سامية كالعبرية مثلاً مما قد يدل على أن هذه الظاهرة كانت موجودة في العربية ثم تطورت إلى عدم التطابق المستخدم الآن . ومن الملاحظ أيضاً أن تلاميذ المدارس في المراحل الأولى يميلون في الأغلب عند كتابة تعبيرهم الخاص إلى التطابق بين الفاعل والمفعول ، يقولون في الأغلب (كتبوا التلاميذ يلعبون الأولاد) مما جعل بعض الباحثين يرى أن ذلك أقرب الفطرة .

(١) هذا شاهد على لغة من يطابق بين الفعل والفاعل ، إذ قال : أُلْفِيَتا عيناك ، فألحق الفعل ألفاً لأن نائب الفاعل مثنى ، ولم يقل على اللغة الفاشية : أُلْفِيَتْ عيناك .

(٢) الشاهد فيه قوله : يلومونني أهلي ، فألحق الفعل واو الجماعة لأن الفاعل جمع . أما اللغة السائدة فتقول : يلومني أهلي .

وقال :[1]

نُتِجَ الرَّبيعُ مَحاسِناً   أَلْقَحْنَها غُرُّ السَّحَائِبِ

والصحيحُ أنّ الألفَ والواوَ والنونَ في ذلك أحرفٌ دلُّوا بها على التثنيةِ والجمع ، كما دلَّ الجميعُ بالتاءِ في نحو « قامتْ » على التأنيث ، لا أنّها ضمائرُ الفاعلين وما بعدَها مبتدأٌ على التقديم والتأخير أو تابعٌ على الإبدالِ من الضمير[2] ، وأنّ هذه اللغةَ لا تمتنعُ مع المفرَدَيْن أو المفردات المتعاطِفة ، خلافاً لزاعمي ذلك ، لقول الأئمة : إنّ ذلك لغةٌ لقومٍ معينين وتقديمُ الخبرِ والإبدالُ لا يختصانِ بلغةِ قومٍ بأعيانِهم ، ولمجيء قوله :[3]

---

(١) الشاهد فيه قوله : ألقحنها غرُّ السحائب ، فألحق الفعل نون النسوة لأن الفاعل جمع إناث ، وعلى اللغة السائدة : ألقحتْها غر السحائب .

(٢) النحاة يفسرون ظاهرة التطابق بين الفاعل والفعل على النحو الآتي : يقولون في جملة (حضروا الرجال) إن الواو علامة على الجمع أي أنها حرف كما أن تاء التأنيث حرف ، ويقول آخرون إن الواو ضمير يقع فاعلاً للفعل أما (الرجال) فمبتدأ مؤخر ، والجملة الفعلية خبر مقدم،ويقول آخرون إن الواو ضمير يقع فاعلاً والرجال بدل منه .

(٣) عجز بيت لعبيد الله بن قيس الرقيات ، والبيت بتمامه :

تولى قتال المارقين بنفســه   وقد أسلماه مُبْعَدٌ وحميمُ

والشاهد فيه : (أسلماه مبعد وحميم) فألحق الفعل ألف الاثنين لأن الفاعل اثنان متعاطفان (مبعد وحميم) ، وعلى اللغة السائدة : أسلمه مبعد وحميم .

وَقَدْ أَسْلَمَاهُ مُبْعَدٌ وحَمِيمُ

وقوله :[1]

وإنْ كانَا لَهُ نَسَبٌ وَخِيرِ

السادس : أنه إنْ كان مؤنثاً أُنِّث فِعْلُه بتاءٍ ساكنةٍ في آخر الماضي ، وبتاءِ المضارعةِ في أوّلِ المضارع[2] .

ويجبُ ذلك في مسألتين :

إحداهما : أن يكون ضميراً متصلا ، كـ« هند قامتْ » أو « تقوم » و « الشمس طلعتْ » أو « تطلع » ، بخلاف المنفصل نحو « ما قام – أو يقوم – إلا هي »[3] ، ويجوز

---

(١) عجز بيت لعروة بن الورد من بيتين هما :

ذريني للغنى أسعى فـــإني   رأيت الناسَ شرُّهم الفقرُ

وأحقرهم وأهونهـــم عايه   وإن كانا له نسبٌ وخير

والشاهد فيه (وإن كانا له نسب وخير) حيث ألحق الفعل (كان) ألف الاثنين لأن الفاعل اثنان (نسب وخير) ، واللغة السائدة : كان له نسب وخير .

(٢) هذا نوع آخر من التطابق بين الفعل والفاعل وهوما يعرف بالتطابق النوعي ، أي تأثر الفعل بنوع الفاعل من حيث التذكير والتأنيث .

(٣) تلحق الفعل تاء التأنيث وجوباً في حالتين ؛ أولاها إذا كان الفاعل ضميراً مؤنثاً متصلاً بالفعل ، وليس مُبهماً أن يكون المؤنث=

تركها في الشعر إن كان التأنيثُ مجازياً ، كقوله :(١)

ولا أَرْضَ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا

= حقيقياً أم مجازياً . وأنت تعلم أن المؤنث الحقيقي هو كل ما يلد من الإنسان أو الحيوان ، وأن المؤنث المجازي هو ما لا يلد وهو سماعي أي لا بد أن ندرسه في اللغة ، ولسنا الآن بصدد الحديث عن التذكير والتأنيث فله موضعه من الدرس المفصل .

المثال الأول : هند قامت . الفعل واجب التأنيث لأن فاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره هي ، وهو عائد على هند (مؤنث حقيقي) ، والمثال الثاني : الشمس طلعت . الفعل واجب التأنيث أيضاً لأن الفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره هي عائد على الشمس (مؤنث مجازي) .

أما إذا كان الضمير منفصلاً عن الفاعل فإن تأنيث الفعل لا يكون واجباً، وهو ما تراه في المثال : ما قام إلا هي . إذ انفصل الفاعل الذي هو الضمير (هي) عن الفعل (قام) فلم تلحقه تاء التأنيث .

(١) عجز بيت لعامر بن جوين الطائي ، والبيت بتمامه :

فلا مُزْنَةٌ ودقت وَدْقها ولا أرضَ أبقلَ إبقالَها

والنحاة يرون أنه يجوز في ضرورة الشعر عدم إلحاق الفعل تاء التأنيث إذا كان الفاعل ضميراً مؤنثاً متصلاً . والشاهد هنـا قوله : (ولا أرض أبقلَ) ، الفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره هي عائد على الأرض ، والأرض مؤنث ، وكان يجب أن يقول : ولا أرضَ أبقلت ، لكنه ترك التاء للضرورة الشعرية .

وقوله : (١)

فإنَّ الحوادِثَ أَوْدَى بِها

والثانية : أن يكون متصلاً حقيقيَّ التأنيثِ نحو (إذْ قالتِ امْرَأةُ عِمْرَانَ)(٢) ، وشذّ قولُ بعضِهم « قَالَ فُلانة » وهو رديءُ القياس ، وإنما جاز في الفصيح نحو « نِعم المرأةُ » و « وبئسَ المرأةُ » لأن المرادَ الجنسُ وسيأتي أنَّ الجنسَ يجوزُ فيه ذلك .(٣)

---

(١) عجز بيت للأعشى ، والبيت بتمامه :

فإما تَرَيْني ولي لِمَّـــةٌ فإنَّ الحوادثَ أَوْدَى بها

والشاهد قوله (فإن الحوادث أودى) الفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره هي عائد على (الحوادث) وهي مؤنث مجازي وكان يجب أن يقول (فإن الحوادث أودت بها) لكنه ترك التاء لضرورة الشعر .

(٢) آل عمران ٣٥ وهذه هي الحالة الثانية التي يجب فيها تأنيث الفعل ، وهي إذا كان الفاعل اسماً ظاهراً حقيقي التأنيث غير مفصول عن الفعل بفاصل ، والشاهد في الآية : (قالت امرأة عمران) الفاعل مؤنث حقيقي (امرأة) غير مفصول عن الفعل ولذلك وجب إلحاق الفعل تاء التأنيث .

(٣) في أسلوب المدح والذم حين نستعمل فعلي نعم وبئس وفاعلهما ظاهر مؤنث حقيقي متصل بالفعل لا تنطبق القاعدة في وجوب التأنيث لأن المدح أو الذم ينصرف أولاً إلى الجنس ثم يخصص الممدوح =

ويجوزُ الوجهان في مسألتين :

إحداهما : المنفصل كقوله[1] :

لَقَدْ وَلَدَ الأُخَيْطِلَ أُمُّ سَوْءٍ

وقولهم « حَضَرَ القاضيَ اليومَ امرأةٌ » والتأنيث أكثر ، إلا إنْ كان الفاصلَ « إلاّ » فالتأنيثُ خاصٌّ بالشعر ، نص عليه الأخفشَ ، وأنشد على التأنيث :[2]

= أو المذموم ، فجملة نعم أو نعمت المرأة زينب ،لا تمدح بها امرأة بعينها ، وإنما تمدح أولاً الجنس كله ثم تخصص زينب بالمدح ، وسوف تعلم أن الفاعل إذا دل على جنس لم يجب في فعله التأنيث .

(1) وتلحق الفعلَ تاءُ التأنيثِ جوازاً في حالات ، منها أن يكون الفاعل اسماً ظاهراً مؤنثاً مفصولاً عن الفعل بفاصل، كالمثال الموجود : حضر القاضيَ اليوم امرأةٌ. فالفاعل (امرأة) اسم ظاهر مؤنث حقيقي التأنيث ولكنه مفصول عن فعله (حضر) بالمفعول (القاضيَ) وبالظرف (اليومَ) ، ولذلك فإن تأنيث الفعل يكون تأنيثاً جائزاً ، إلا أن التأنيث هنا أرجح .

ومن ذلك أيضاً هذا الشاهد ، وهو صدر بيت لجرير يهجو الأخطل ، وأنت ترى أن الفعل (وَلَدَ) لم تلحقه تاءُ التأنيث رغم أن فاعله اسم ظاهر حقيقي التأنيث (أمّ سوء) لأن التاء ليست واجبة هنا . لوجود فاصل بين الفعل والفاعل .

(2) أما إذا كان الفاصل بين الفعل وفاعله الظاهر المؤنث هو كلمة (إلاّ) فإن التأنيث لا يكون راجحاً بل جعل بعضهم إلحاق تاء التأنيث

ما بَرِئَتْ مِنْ رِيبَةٍ وَذَمٍّ   في حَرْبِنا إلاَّ بَناتُ العَمِّ

وجَوَّزَهُ ابنُ مالكٍ في النثر ، وقُرِئَ (إنْ كانَتْ إلاّ صيحة)[1] (فأَصْبَحُوا لا تُرَى إلاَّ مَسَاكِنُهُم)[2].

الثانية : المجازي التأنيث ، نحو (وجُمِعَ الشمسُ والقمرُ)[3] ومنه اسم الجنس واسم الجمع والجمع ، لأنهن

خاصاً بالشعر وحده ، فإذا قلت : ما حضر إلا زينب ، فالأفضل عدم إلحاق التاء لأن المعنى عندهم : ما حضر أحدٌ إلا زينب .

والشاهد في البيت هو : ما برئتْ إلا بناتُ العم. الفاعل ظاهر مؤنث حقيقي التأنيث (بنات العم) ، وهو مفصول عن الفعل بكلمة (إلاّ) ، فكان الأفضل عدم إلحاق التاء ، لكنها وردت هنا لأنه شعر ، وأما في النثر فهو غير جائز على هذا الرأي .

(1) يس ٢٩ ، والقراءة الفاشية (إن كانت إلا صيحةً) بالنصب، وعلى قراءة الرفع تكون مؤيدة لرأي ابن مالك في جواز إلحاق الفعل تاء التأنيث إذا كان الفاعل ظاهراً مؤنثاً مفصولاً بكلمة إلا .

(2) الأحقاف ٢٥ والقراءة الفاشية (فأصبحوا لا يُرى إلا مساكنُهم) الفعل (يرى) بالياء وهي دليل على القاعدة الأولى أما القراءة بالفعل (تُرى) فهي تؤيد رأي ابن مالك .

(3) القيامة ٩ ، وهذه حالة أخرى من حالات جواز إلحاق الفعل تاء التأنيث ، وذلك إذا كان الفاعل اسماً ظاهراً مجازي التأنيث متصلاً بالفعل . (الشمس) مؤنثة مجازاً ولذلك لم يجب تأنيث الفعل بل جاز أن يكون بغير تاء (جُمِعَ) .

في معنى الجماعة ، والجماعةَ مؤنثٌ مجازي[1] ، فلذلك جاز التأنيثُ نحو (كَذَّبَتْ قبلَهُمْ قومُ نُوحٍ)[2] و (قالتِ الأعرابُ)[3] و « أورقت الشجرُ » ، والتذكير نحو « أورق الشجر » و (كَذَّبَ به قومُكَ)[4] (وقالَ نِسْوَةٌ)[5] و « قام

---

(1) اسم الجمع هو ما يدل على أكثر من اثنين وليس له مفرد من لفظه ، وذلك مثل (قوم – إبل – جيش) ؛ فهي كلها تدل على أفراد لكن لا يوجد لها مفرد من لفظها ، وإنما لها مفرد من معناها ، فمفرد (قوم) هو رجل وامرأة ، ومفرد (إبل) جمل وناقة ومفرد جيش جندي ... وهكذا . أما اسم الجنس المذكور هنا فالمقصود به اسم الجنس الجمعي ، وهو كل اسم له مفرد من لفظه ولكن الفرق الوحيد بينه وبين مفرده أن المفرد تلحقه تاء مثل (تفاح – تفاحة ، تمر – تمرة ، دجاج – دجاجة ..) . ومعنى ذلك أن المؤنث المجازي التأنيث يشمل الاسم الذي تصطلح اللغة على أنه مؤنث مثل شمس وسماء ، ويشمل أيضاً اسم الجنس الجمعي واسم الجمع وجمع التكسير لأنها كلها تدل على الجمع ، والجمع يعني جماعة وكلمة (جماعة) تدل على التأنيث .

(2) ص ١٢ .

(3) الحجرات ١٤ والشاهد في الآيتين جواز تأنيث الفعل لأن الفاعل في الآية الأولى اسم جمع ، وفي الثانية جمع تكسير .

(4) الأنعام ٦٦ .

(5) يوسف ٣٠ والشاهد في الآيتين جواز عدم إلحاق الفعل تاء التأنيث لأن الفاعل فيها اسم جمع .

الرجال » و « جاء الهنود » إلا أنّ سلامةَ نظمِ الواحدِ في جمعي التصحيح أوجبت التذكيرَ في نحو « قام الزيدون » والتأنيث في نحو « قامت الهنداتُ » خلافاً للكوفيين فيهما ، والفارسيِّ في المؤنث[1] . واحتجوا بنحو (إلَّا الذي آمَنَتْ به بَنُو إِسْرَائِيل)[2] (إذا جاءَكَ المؤمناتُ)[3] وقوله :[4]

فَبَكَى بناتِي شَجْوَهُنَّ وزَوْجَتِي

وأجيب بأن البنينَ والبناتِ لم يَسْلَمْ فيهما لفظُ الواحد ، وبأنَّ التذكيرَ في (جاءَكَ) للفعل ، أو لأنَّ الأصلَ النساء المؤمنات ، أو لأن (أل) مقدرة باللاتي وهو اسم جمع .

---

(1) أما جمع المذكر السالم ، فلا يجوز تأنيث فعله ، وكذلك جمع المؤنث السالم لا يجوز تذكير فعله .

(2) يونس ٩٠ .

(3) الممتحنة ١٢ .

(4) الشاهد فيه قوله (بكى بناتي) وكان يجب أن يقول : بكت بناتي لأن (بنات) جمع مؤنث سالم وفعله واجب التأنيث ، ولكن ابن هشام يؤول البيت وكذلك الآيتين السابقتين بإن (بنو إسرائيل) ليس جمع مذكر سالماً ولكنه ملحق به لأن المفرد تغير ، وأن (جاءك المؤمنات) انفصل الفعل عن الفاعل بضمير المفعول به (الكاف) .

السابع : أن الأصلَ فيه أنْ يتصلَ بفعله ثم يجيء المفعول ،وقد يعكس ، وقد يتقدمهما المفعول ، وكلٌّ من ذلك جائزٌ وواجبٌ[1] .

فأمّا جوازُ الأصلِ فنحو (وَوَرِثَ سليمانُ دَاوُدَ)[2] .

وأما وجوبُه ففي مسألتين :

إحداهما : أن يُخشَى اللَّبسَ كـ « ضَرَبَ موسى عيسى »[3] قاله أبو بكر والمتأخرون كالجُزُوليّ وابن عصفور

---

(١) هذا هو الحكم السابع للفاعل ، وهو يبين علاقة الترتيب بينه وبين الفعل والمفعول . والترتيب الطبيعي للجملة الفعلية هو : الفعل + الفاعل + المفعول . لكن قد يتقدم المفعول على الفاعل : الفعل + المفعول + الفاعل . وقد يتقدم على الفعل والفاعل : المفعول + الفعل + الفاعل . وكل ذلك خاضع لقواعد من الجواز والوجوب .

(٢) النمل ١٦ ، الشاهد في الآية وجود الفاعل قبل المفعول ، لكن يجوز تقدم المفعول ، فإذا قلنا : ورث داودَ سليمانُ . كانت الجملة مفهومة إذ أن (سليمان) ابن داود وهو الذي يرثه وليس العكس .

(٣) هذا موضع يجب فيه تقديم الفاعل على المفعول ، وذلك لأننا إذا قدمنا المفعول أدى ذلك إلى لبس فلا نفهم المقصود الحقيقي من الكلام ، وذلك مثل: ضرب موسى عيسى. أنت تعرف أن موسى وعيسى اسمان مقصوران أي لا تظهر عليهما علامة الإعراب إذ تقدر عليهما للتعذر ، فلا بد أن يكون الفاعل مقدماً والمفعول مؤخراً لعدم وجود علامة إعرابية تميز بينهما . ومثل هذا أن نقول : زار =

وابن مالك ، وخالفهم ابنُ الحاج ، محتجّاً بأن العرب تُجيزُ تصغيرَ عُمَر وعمرو ، وبأن الإجمالَ من مقاصدِ العقلاء ، وبأنه يجوز « ضرب أحدهما الآخر » وبأن تأخر البيان لوقت الحاجة جائز عقلا باتفاقٍ وشرعاً على الأصحّ[1] وبأن الزَّجّاجَ نَقَلَ أنه لا خلافَ في أنه يجوزَ في نحو(فَمَا زَالَتْ تِلْكَ دَعْوَاهُم)[2] كونَ تلك اسمَها و (دعواهم) الخبر ، والعكس .

والثانية : أن يُحْصَر المفعولُ بإنَّما ، نحو « إنَّما ضَرَبَ زيدٌ عمراً »[3] ، وكذا الحصر (بإلاّ) عند الجزولي وجماعة

= أخي صديقي . وضرب هذا ذاك . وزارت ليلى سلمى . لا بد أن يكون الاسم الأول هو الفاعل إذ لا توجد علامة إعرابية يمكننا أن نعتمد عليها في تقديم المفعول .

(١) هذه مناقشات عقلية تجيز تقدم المفعول في الأمثلة السابقة ، وهي كلها تصدر عن تصور فلسفي لا يطابق واقع اللغة .

(٢) الأنبياء ١٥ .

(٣) هذا هو الموضع الثاني الذي يجب فيه تقديم الفاعل على المفعول ، وهو أن يكون المفعول محصوراً ، والحصر كما تعلم يكون بوسيلتين : (إنما) ، (النفي + إلاّ) . فإذا كان المفعول محصوراً بإنما فهناك إجماع من النحاة على وجوب تقديم الفاعل ، مثل أن تقول : إنما يفسدُ التدليلُ الأولادَ . فالفاعل هنا واجب التقديم ، والمعنى أن التدليل يفسد الأولادَ وحدهم ولا يفسد غيرهم ، فإذا قدمته وقلت: =

وأجاز البصريون والكسائيُّ والفرّاءُ وابنُ الأنباري تقديمَه على الفاعلِ ، كقوله :(١)

وَلَمَّا أَبَى إِلَّا جِمَاحاً فُؤَادُهُ

وقوله :(٢)

فَمَا زَادَ إِلَّا ضِعْفَ ما بي كَلَامُها

وقوله :(٣)

وَتُغْرَسُ إِلَّا في مَنَابِتِها النَّخْلُ

= إنما يفسدُ الأولادَ التدليلُ . تغير المعنى ليصير : التدليل وحده هو الذي يفسد الأولاد ولا يفسدهم شيء غيره .

أما إذا كان الحصر بالنفي وإلاّ فهناك خلاف بين النحاة ، والذين يجيزون تقديم المفعول يعتمدون على الشواهد التالية .

(١) صدر بيت لدِعْبل الخزاعي من بيتين هما :

ولمّا أبى إلا جماحاً فؤادُهُ ولم يَسْلُ عن ليلى بمالٍ ولا أهلِ
تسلّى بأخرى غيرها فإذا التي تسلّى بها تُغري بليلى ولا تُسْلي

والشاهد فيه تقديم المفعول المحصور بإلاّ على فاعله .

(٢) عجز بيت منسوب إلى قيس ، والبيت بتمامه :

تزوّدْتُ من ليلى بتكليمِ ساعةٍ فما زاد إلا ضِعْفَ ما بي كلامُها

والشاهد فيه تقديم المفعول (ضِعف) المحصور بإلاّ على الفاعل .

(٣) الشاهد فيه تأخير المفعول على تكملته الجار والمجرور المحصور بإلاّ .

وأما توسُّطه جوازاً(١) فنحو (ولَقَدْ جَاءَ آلَ فرعونَ النُّذُرُ)(٢) وقولك « خاف رَبَّهُ عُمَرُ » وقال :(٣)

كما أَتَى رَبَّهُ مُوسى على قَدَر

وأما وجوبه ففي مسألتين :

إحداهما : أن يتصل بالفاعلِ ضميرُ المفعولِ نحو (وإذِ ابْتَلَى إبراهِيمَ رَبُّهُ)(٤) (يَوْمَ لا يَنفَعُ الظَّالِمِينَ

---

(١) عرفت أن الترتيب الطبيعي في الجملة الفعلية أن يتقدم الفاعل ويتأخر المفعول ، وعرفت أنه يجوز أن يتقدم المفعول على فاعله إذا لم يؤدِّ ذلك إلى لبس ، من ذلك هذا الموضع الذي نحن بصدده ، وهو توسط المفعول بين الفعل وفاعله .

(٢) القمر ٤١ والشاهد فيها توسط المفعول بين الفعل والفاعل .

(٣) عجز بيت لجرير يمدح عمر بن عبد العزيز ، والبيت بتمامه :

جاءَ الخلافةَ أوْ كانت له قَدَراً كما أتى ربَّه موسى على قَدَرِ

والشاهد فيه جواز توسط المفعول (ربّه) بين الفعل (أتى) والفاعل (موسى) .

(٤) البقرة ١٢٤ ، وهذا هو الموضع الذي يوجب فيه النحاة تقديم المفعول على الفاعل وذلك إذا كان في الفاعل ضمير يعود على المفعول . لأننا لو قدمنا الفاعل لعاد الضمير على متأخر لفظاً ورتبة . وأنت تعلم أن الضمير لا بد أن يعود على اسم ، والمفروض أن يكون هذا الاسم سابقاً ، إن لم يكن سابقاً في اللفظ ففي التقدير . والرتبة . والآية الكريمة فيها شاهد على ذلك؛ تقدم المفعول (إبراهيم) على الفاعل=

مَعذِرَتُهم)[1] ولا يُجيزُ أكثرُ النحويين نحو «زانَ نَوْرُهُ الشَّجَرَ» لا في نثر ولا في شعر ،وأجازه فيهما الأخفشُ وابنُ جني والطوال وابن مالك، احتجاجاً بقوله :[2]

جَزى رَبُّهُ عنّي عَدِيَّ بنَ حاتِمٍ

والصحيح جوازه في الشعر فقط .

الثانية : أن يَحصُرَ الفاعلُ (بإنَّما) ، نحو (إنَّما يَخْشَى

= (ربه) لأن في الفاعل ضميراً يعود على المفعول ، ولو قلنا : ابتلى ربُّه ابراهيم ، لعاد الضمير (الهاء) على (إبراهيم) وهو متأخر لفظاً ، ومتأخر أيضاً رتبة لأن رتبة المفعول بعد الفاعل.

(1) غافر ٥٢ والشاهد فيها وجوب تقدم المفعول (الظالمين) على الفاعل (معذرتهم) لأن في الفاعل ضميراً يعود على المفعول.

(2) بعض النحويين لا يرى وجوب تقديم المفعول إذا كان في الفاعل ضمير يعود على المفعول ، ومن ثم يجوزه بعضهم في الشعر وحده ، ويجوزه آخرون في الشعر والنثر والشاهد صدر بيت وهو بتمامه:

جزى ربُّه عني عَدِيَّ بنَ حاتمٍ   جزاءَ الكلابِ العاوياتِ وقد فعَل

والشاهد فيه جواز تأخير المفعول عن الفاعل رغم أن فيه ضميراً عائداً على المفعول .

اللهَ مِنْ عِبادِهِ العُلَماءُ)[1] ، وكذا الحصرُ (بإلّا) عند غير الكسائي ، واحتج بقوله :[2]

ما عابَ إلا لئيمٌ فِعْلَ ذي كَرَمٍ   ولا جَفَا قَطُّ إلّا جُبَّأٌ بَطَلا

وقوله :[3]

وهَلْ يُعذِّبُ إلّا اللهُ بالنّارِ

---

(1) فاطر ٢٨ ، هذا هو الموضع الثاني الذي يجب فيه تقديم المفعول على الفاعل ، وذلك إذا كان الفاعل محصوراً بإنما . والشاهد في الآية الكريمة تقدم المفعول (اللهَ) على الفاعل (العلماءُ) لأنه محصور بإنما .

(2) أما حصر الفاعل بالنفي وإلاّ فإن جمهور النحاة على وجوب تقديم المفعول ، غير أن آخرين منهم الكسائي لا يرون ذلك واجباً ويستشهدون بعدد من النصوص منها هذا البيت . والشاهد فيه تأخر المفعول (فعلَ ذي كريم) على الفاعل (لئيمٌ) رغم أنه محصور بإلا ، وكذلك تأخر المفعول (بطلا) على الفاعل (جُبَّأ) ، والأصل: ماعاب فعلَ ذي كريم إلا لئيم ، وما جفا بطلاً إلا جُبَّأٌ. والجُبَّأ: الجبان.

(3) عجز بيت ، وهو بتمامه :

نبئتهم عذبوا بالنار جارَهم   وهل يعذب إلا اللهُ بالنار

والشاهد فيه تأخر شبه الجملة (بالنار) على الفاعل (الله) رغم حصره بإلا .

وقوله :[1]

فَلَمْ يَدْرِ إلّا اللهُ ما هَيَّجَتْ لَنَا

وأما تقدمُ المفعولِ جوازاً فنحو(فريقاً كَذَّبتم وفريقاً تَقتلون)[2] وأما وجوباً ففي مسألتين :

إحداهما : أن يكون مما له الصدرُ نحو (فأيَّ آياتِ اللهِ تُنكِرون)[3] (أيّاً ما تَدْعوا) .[4]

الثانية : أن يقعَ عاملُه بعدَ الفاء . وليس له منصوبٌ غيرُه مقدَّم عليها نحو (وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ)[5] ونحو (فأمّا اليتيمَ

(١) صدر بيت لذي الرمة ، والبيت بتمامه :

فلَمْ يَدْرِ إلاّ اللهُ ما هيّجت لنا عشيةَ آناءُ الديار وشامُها

والشاهد فيه تأخر المفعول (ما) على الفاعل (الله) مع أنه محصور بإلا .

(٢) البقرة ٨٧ .

(٣) غافر ٨١ .

(٤) الإسراء ١١٠ ، وفي الآيتين دليل على وجوب تقدم المفعول على فعله ، وذلك إذا كان المفعول مستحقاً للصدارة ، فالمفعول في الآية الأولى اسم استفهام ، وفي الثانية اسم شرط ، وكلاهما لا بد أن يتصدر ،أي لا يعمل فيه ما قبله .

(٥) المدثر ٣ .

فَلا تَقْهَرْ)[1] بخلاف « أما اليومَ فاضرِبْ زيداً » .[2]

تنبيه : إذا كان الفاعل والمفعول ضميرين ولا حصرَ في أحدهما وجبَ تقديمُ الفاعلِ كـ« ضربته » ، وإذا كان المضمرُ أحدَهما : فإنْ كان مفعولا وجب وَصْلُه وتأخيرُ الفاعلِ كـ« ضربني زيدٌ » ، وإنْ كان فاعلا وجبَ وَصْلُه وتأخيرُ المفعولِ أو تقديمُه على الفعل كـ« ضربت زيداً . وزيداً ضربت » . وكلامُ الناظم يُوهِمُ امتناعَ التقديم . لأنه سَوّى بين هذه المسألةِ ومسألةِ « ضرب موسى عيسى » والصوابُ ما ذكرنا .

(١) الضحى ٩ هذا هو الموضع الثاني الذي يجب فيه تقديم المفعول على الفعل ، وذلك إذا وقع الفعل بعد الفاء المقصود بها الجزاء ، ويقول عنها النحاة إنها التي تأتي بعد (أمّا) الظاهرة أو المقدرة بشرط ألا يكون للفعل منصوب غير المفعول . والآية الأولى تقدم المفعول وجوباً (ربّك) على الفعل (فكبّر) لوقوعه بعد فاء الجزاء ، والتقدير عندهم «أما ربّك فكبّر» . والآية الثانية تقدم المفعول وجوباً (اليتيمَ) على الفعل بعد الفاء (فلا تقهر) وكلمة (أما) ظاهرة في الآية .

(٢) لم يتقدم المفعول هنا وجوباً لأن في الجماة منصوباً آخر للفعل هو كلمة (اليومَ) ظرف زمان منصوب ، وعامله هو الفعل (اضرب) .

هذا باب النائب عن الفاعل

قدْ يُحذَفُ الفاعلُ للجهلِ به[1] كـ« سُرِقَ المتاعُ » ، أو لغرضٍ لفظي كتصحيحِ النظمِ في قوله :[2]

---

(١) يبدأ ابن هشام حديثه عن النائب عن الفاعل ببيان أسباب بناء الجملة للمجهول ، والواقع أن البحث عن أسباب مثل هذه التراكيب ليس من عمل النحوي وإنما هو من ميدان البلاغة ، وأنت تراه يحصر أسباب البناء للمجهول في نوعين : أسباب لفظية ، وأخرى معنوية ، وهي كما ترى أسباب نسبية ، خاضعة للنقاش ، وخاضعة إلى أن تقلل منها أو تزيد عليها .

(٢) البيت من قصيدة الأعشى :

وَدِّعْ هُرَيْرَةَ إن الرّكبَ مُرْتَحِلُ   وهل تطيق وداعاً أيها الرجلُ

و « عُلِّقْتُها عرضاً » أي أحببتها صدفة . وفي البيت كما ترى ثلاثة أفعال مبنية للمجهول هي : « عُلِّقْتُها » و « عُلِّقَتْ غيري » و « عُلِّقَ أخرى ذلك الرجل » . ويزعم النحاة أن سبب البناء للمجهول ليس إلا تصحيح النظم ، أي اتباع التركيب الشعري ، لأنه لو أظهر الفاعل لما كان شعراً ، لو قال مثلاً : « علّقها الله إياي ... الخ » ... ومن الواضح أن في هذا التحليل تكلفاً كثيراً .

عُلِّقْتُها عَرَضاً وعُلِّقَتْ رجلا
غيري وعُلِّقَ أُخْرَى ذلك الرجلُ

أو معنوي كأَنْ لا يتعلقَ بذكرِه غرضٌ نحو (فإنْ أُحْصِرْتُم)[1] (وإذا حُيِّيتُم)[2] (إذا قِيلَ لَكُمْ تَفَسَّحُوا)[3] .

فينوب عنه ، في رفعِه ، وعُمْدِيَّتِه ، ووجوبِ التأخرِ عن فعلِه ، واستحقاقِه للاتصال به ، وتأنيثِ الفعلِ لتأنيثِه ، واحدٌ من أربعة :[4]

الأولُ : المفعولُ به ، نحو (وغِيضَ الماءُ وقُضِيَ الأمرُ)[5]

---

(١) البقرة ١٦٦ .

(٢) النساء ٨٦ .

(٣) المجادلة ١١ ، والشاهد في الآيات الثلاث أن الجمل فيها مبنية للمجهول لأن الفاعل ليس بذي أهمية ، وإنما المهم هو الحدث ذاته ، فالمهم هو بيان الحكم في حالة « الإحصار » و « التحية » و « طلب التفسح في المجالس » .

(٤) حين تتغير الجملة الفعلية إلى مبنية للمجهول يتغير فيها أشياء : منها حذف الفاعل ، والفاعل كما تعلم هو المسند إليه في الجملة ، فهو « عمدة » باصطلاح القدماء ، فيحل محله شيء آخر مما يفصّله ابن هشام هنا ، ويسمى نائباً عن الفاعل ، ويكون له من الأحكام ما كان للفاعل من حيث الرفع والتأخر عن الفعل وتأنيث عامله مما شرحناه في بابه .

(٥) هود ٤٤ ، وفي الآية جملتان مبنيتان للمجهول : (غِيضَ الماءُ) ،=

الثاني : المجرورُ[1] ، نحو (ولمّا سُقِطَ في أَيْدِيهم)[2] وقولك « سِيرَ بزيدٍ » . وقال ابنُ دُرُسْتَوَيْهِ والسُّهَيْلِيُّ وتلميذه الرُّنْدِيُّ : النائبُ ضميرُ المصدرِ لا المجرورُ[3] ، لأنه لا

= (قُضِيَ الأمرُ) ، والأصل فيهما : « غاض اللهُ الماءَ » و « قضى اللهُ الأمرَ » ، فحذف الفاعل وناب المفعول عنه .

(١) يمكن أن ينوب الجار والمجرور عن الفاعل ؛ وبعض النحاة يرى أن النائب هو « المجرورُ » وحده ، وبعضهم يراه « الجار » وحده ، وآخرون يرونه « الجار والمجرور » معاً . وغيرهم لا يقبل أن يكون الجار والمجرور أو أحدهما نائباً عن الفاعل . ويرى أن النائب حينئذ هو ضمير يعود على مصدر الفعل كما سنرى .

(٢) الأعراف ١٤٩ والشاهد فيها وقوع شبه الجملة من الجار والمجرور (في أيديهم) نائباً عن الفاعل .

(٣) هؤلاء هم الذي يرون أن الجار والمجرور أو أحدهما لا يصلح أن يكون نائباً عن الفاعل ، وأن مصدر الفعل هو النائب ؛ فأنت حين تقول : سِيرَ بزيدٍ . فالتقدير عندهم سير (هو) بزيد ، وهذا الضمير تقديره : سِيرَ (سَيْرٌ) بزيد . وهم يرون أن المجرور لا يصلح للنيابة عن الفاعل لأسباب :

ا ـ لأنه لا يصح أن يقع بعده تابعٌ « كالنعت مثلاً » . مرفوع على المحل ؛ فلا يصح أن تقول : « سِيرَ بزيدٍ الفاضلُ » .

ب ـ لأنه يجوز تقديمه على الفعل ؛ فتقول : « بزيدٍ سِيرَ » ، وأنت تعلم أن نائب الفاعل له أحكام الفاعل نفسها ، والتي منها أنهما لا يقدمان على فعلهما . =

يُتبَعُ على المحلِّ بالرفعِ ، ولأنه يُقَدَّمُ نحو (كانَ عنه مَسْئُولاً)[1] ، ولأنه إذا تقدَّمَ لم يكنْ مبتدأً ، وكل شيء ينوبُ عن الفاعلِ فإنه إذا تقدم كان مبتدأ ، ولأن الفعلَ لا يُؤَنَّثُ له في نحو « مُرَّ بِهِنْد » .

ولنا قولُهم « سِيرَ بزيدٍ سيراً[2] » وأنه إنما يُراعى محلٌّ يظهر في الفصيح ، نحو « لستُ بقائمٍ ولا قاعداً » بخلاف نحو « مررت بزيدٍ الفاضلَ » بالنصبِ ، أو « مُرَّ بزيدٍ الفاضلُ » بالرفع ، فلا يجوزان ، لأنه لا يجوز

= حـ ـ أن الجار والمجرور إذا تقدما على الفعل مثل : « بزيدٍ سيرَ » لم يصح أن يعرب مبتدأ ، لأن المبتدأ لا يكون جملة ولا شبه جملة ، وأنت تعلم أن النائب عن الفاعل إذا قدم على فعله أعرب مبتدأ مثل : زَيْدٌ ضُرِب .

د ـ أن الفعل لا تلحقه علامة تأنيث إذا كان المجرور مؤنثاً ؛ فلا يصح أن تقول : سِيرَتْ بهند .

(١) الإسراء ٣٦ ، والشاهد فيها تقدم الجار والمجرور على عامله (مسئولاً) الذي هو اسم مفعول ، واسم المفعول يعمل عمل الفعل المبني للمجهول ولما كان نائب الفاعل لا يتقدم على عامله ، دل ذلك على عدم صلاحية الجار والمجرور أن يكون نائباً عن الفاعل على هذا الرأي .

(٢) يردّ ابن هشام هنا على الذين يرون أن الجار والمجرور لا يصلحان أن ينوبا عن الفاعل ، وأن ضميراً يعود على مصدر الفعل يكون هو النائب عن الفاعل ؛ فيحتج بمثل : سيرَ بزيدٍ سيراً ، أي أنه لو كان النائب ضميراً يعود على المصدر : «سيرَ (هو أي السيرُ)=

«مَرَرْتُ زيداً» ، ولا «مُرَّ زيدٌ»[١] . والنائبُ في الآية ضميرٌ راجعٌ إلى ما رَجَع إليه اسمُ كانَ ،وهو المكلَّفُ[٢] وامتناعُ الابتداءِ لعدم التجرد ، وقد أجازوا النيابةَ في «لم يُضْرَبْ مِنْ أَحَدٍ» مع امتناع «مِنْ أَحَدٍ لَمْ يُضْرَبْ» وقالوا في (كَفَى بِاللهِ شهيدا)[٣] إن المجرور فاعل مع امتناع «كَفَتْ بِهِنْد» .

= بزيد» ،لارتفع المصدر عند إظهاره ، أي لكان : سِيرَ بزيد سيرٌ ، فلما ورد بالنصب دل على أنه ليس النائب عن الفاعل وإنما النائب هو الجار والمجرور .

(١) ثم يرد على حجتهم بأن المجرور لا يتبعه تابع مرفوع على المحل ، فيشير إلى أن حرف الجر نوعان : حرف جر زائد ، وهذا يجوز الإتباع عليه على المحل لأن الاسم الذي بعده ليس مجروراً أصالة مثل : لست بقائمٍ ولا قاعداً . «فقاعداً» معطوفة على «قائم» على المحل لأنها خبر ليس.وحرف جر أصلي،وهذا لا يصلح الإتباع على مجروره على المحل ، فلما كنا لا نستطيع أن نقول : مررت بزيد الفاضلَ ، فإننا لا نستطيع أن نقول : مُرَّ بزيد الفاضلَ ، لأنّ الفعل (مَرَّ) لا ينصب وهو لا يصل إلى معموله إلا بحرف جر، على عكس «لستَ بقائمٍ» ، لأنك تستطيع حذف حرف الجر وتقول: «لست قائماً» .

(٢) أما الآية (وكان عنه مسئولاً) فإن الجار والمجرور ليسا نائباً عن الفاعل ، وإنما النائب ضمير يعود على الإنسان الذي يقع عليه التكليف ، والتقدير : وكان عنه مسئولاً هو .

(٣) النساء ٧٩، الباء حرف جر زائد ، ولفظ الجلالة فاعل مرفوع =

الثالثُ: مصدرٌ مختصٌ ،[١] نحو (فإذا نُفِخَ في الصُّورِ نَفْخَةٌ واحدةٌ)[٢] ويمتنعُ نحوُ «سِيرَ سيرٌ» لعدم الفائدة . فامتناعُ «سِيرَ» على إضمارِ السَّيْرِ أَحَقّ ، خلافاً لِمَنْ أجازَه .

= بضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد ، والفعل (كفى) لم يرد مؤنثاً لتأنيث الفاعل ولم يمنع ذلك من أن يأتي بعده فاعل يسبقه حرف جر .

(١) يجوز أن ينوب «المصدر عن الفاعل ، غير أن النحاة يشترطون لذلك أن يكون المصدر متصرفاً ؛ أي يصح أن يقع مفعولاً مطلقاً – أي منصوباً على المصدرية – وغيره ؛ فكلمة «ضَرْب» مصدر ، وهي تقع مفعولاً مطلقاً في مثل : ضربته ضرباً . ولكنه يقع في مواقع أخرى ، فاعلاً في مثل : آلمني ضربُه ، ومبتدأ في : ضربُه شديد ... وهكذا . أما إذا كان المصدر غير متصرف أي لا يكون إلا مفعولاً مطلقاً مثل «سبحانه ، معاذ ... الخ» ،فإنه لا يصح أن يكون نائباً عن الفاعل .

والشرط الثاني أن يكون المصدر مختصاً ؛ أي مفيداً إفادة تزيد عن معنى المصدر الذي هو أيضاً معنى الفعل . فلا يصح أن تقول : ضُرِبَ ضَرْبٌ ، لأن المصدر هنا نكرة ، ولا يقدم فائدة أكثر من فائدة الفعل ، فإذا خصصته بالتعريف أو بالصفة جاز أن ينوب عن الفاعل ؛ فتقول : ضُرِبَ الضربُ ، وضُرِبت ضَرْبٌ شديدٌ .

(٢) الحاقة ١٣ والشاهد في الآية وقوع المصدر (نفحة) نائباً عن الفاعل، وقد صح وقوعه لأنه مصدر مختص بالنعت .

وأما قولُه :[1]

وقالَتْ متى يُبْخَلْ عَلَيْكَ ويُعْتَلْ

فالمعنى : ويُعْتَلْ الاعتلالُ المعهودُ أو اعتلالٌ . ثم خصّصه (بعَلَيْكَ) أخرى محذوفةٍ للدليل كما تُحــذَفُ الصفاتُ المخصِّصةُ . وبذلك يُوَجَّهُ (وحِيلَ بَيْنَهُم)[2] .

وقوله :[3]

فَيا لَكَ مِنْ ذي حاجَةٍ حِيلَ دُونَها

(١) ما هو نائب الفاعل للفعل « يُعْتَلَل » ؟ النحاة يرون أنه ضمير مستتر جوازاً عائد على مصدر الفعل ، على أن بعض النحاة يستدل بذلك على جواز وقوع المصدر غير المختص نائب فاعل ، لكن جمهور النحاة يرى أن المصدر مقدر بأنه مصدر مختص بالتعريف ، والتقدير : « يُعتَل الاعتلالُ » ، أو بالنعت ، ونعته شبه جملة يفسره شبه الجملة السابقة ، أي : « يُبْخَل عليك ويُعتَلل اعتلالٌ عليك » .

(٢) سبأ ٥٤ .

(٣) بعض النحاة يرى أن نائب الفاعل في البيت هو الظرف « دُونَها » ، ولكنك ستعلم أن « دون » ظرف غير متصرف ، أي لا يقع إلا ظرفاً ، ولذلك لا يصح أن يقع نائب فاعل . ويرى أغلب النحاة أن نائب الفاعل هنا ضمير يعود على المصدر ، ويؤولونه مصدراً مختصاً بالتعريف : حيل الحولُ ، أو بالنعت بظرف آخر ؛ حيل حولٌ واقعٌ دونَها .

وقوله :[1]

يُغْضِي حَيَاءً ويُغْضَى مِنْ مَهَابَتِهِ

ولا يُقال النائبُ المجرورُ ، لكونه مفعولاً معه .

الرابعُ : ظرفٌ متصرفٌ مختصٌ ، نحو « صِيــمَ رمضانُ » و « جُلِسَ أمامَ الأمير » ، ويمتنع نيابةُ نحو عِنْدَكَ ومَعَكَ وثَمَّ ، لامتناع رفعِهِن ، ونحو مكاناً وزماناً إذا لم يُقَيَّدا[2] .

(١) ما هو نائب الفاعل للفعل « يُغْضَى » ؟ لا يصح أن يكون الجار والمجرور « مِنْ مهابته » ؛ لأن « مِنْ » هنا دالة على التعليل ، والمعنى : يُغْضَى بسبب مهابته ، أو لأجل مهابته . ويرى الجمهور أنه خبر يعود على مصدر الفعل ، والمصدر مختص بالتعريف : يُغْضَى الإغضاءُ . أو بالنعت بشبه الجملة : يُغْضَى إغضاءٌ حادثٌ من مهابته .

٢ – يمكن أن يقع الظرف – المكان أو الزمان – نائب فاعل ، لكن ذلك لا يكون إلا بشرطين ؛ الأول أن يكون الظرف متصرفاً ؛ أي مما يصلح أن يكون ظرفاً وغير ظرف مثل كلمة « يوم » فإنها تقع ظرفاً في : سافرت يومَ الجمعة ، وتقع مبتدأ في : يومُ الجمعة عطلة ، وفاعلاً في : يحملُ يومُ الجمعة لي ذكريات طيبة ... وهكذا . أما : قَطُّ ، وعِنْدَ – ومَعَ ... الخ فلا تصلح أن تكون نائب فاعل لأنها لا تقع إلا ظروفاً ، وبعضها مثل (عند – مع) لا يقع إلا ظرفاً أو مجروراً بحرف الجر . =

ولا ينوب غيرُ المفعولِ به مع وجودِه(١) ، وأجازه الكوفيون مطلقاً . لقراءة أبي جعفر (لِيُجْزَى قَوْماً بِمَا كانوا يَكْسِبُون)(٢) والأخفش بشرط تقدم النائب كقوله(٣):

ما دامَ مَعْنِياً بِذِكْرٍ قَلْبَهُ

= والشرط الثاني أن يكون الظرف مختصاً ، أي ذا فائدة ، فلا يجوز أن يكون ظرفاً مبهماً ، ولذلك لا يصح أن تقول : صيمَ يومٌ . أو لُعِبَ وقتٌ . واختصاص الظرف يكون بتعريفه أو بوصفه أو بإضافته .

(١) علمت الآن أن الجملة حين تبنى للمجهول ، يحذف الفاعل ، وينوب عنه شيء آخر،واحد من أربعة : المفعول به ، والمصدر ، والجار والمجرور ، والظرف . والسؤال هنا : ماذا نفعل حين يكون في الجملة مفعول به وواحد من الثلاثة الأخرى ؟ جمهور النحاة على أنه يفضل المفعول به في النيابة عن الفاعل ، وبعضهم يجيز جعل غير المفعول مع وجوده نائب فاعل كما سنرى في الشواهد .

(٢) الجاثية ١٤ والقراءة الفاشية (لِيَجْزِيَ قوماً بما كانوا يكسبون) وليس فيها شاهد هنا لأن الفعل مبني للمعلوم . أما القراءة الأخرى (لِيُجْزَى قوماً بما كانوا يكسبون) فالشاهد فيها هو وقوع شبه الجملة المكون من الجار والمجرور (بما كانوا يكسبون) نائب فاعل للفعل (يُجْزَى) مع وجود المفعول به (قوماً) .

(٣) كلمة « مَعْنِيّ » اسم مفعول ، وهي تعمل عمل الفعل المبني للمجهول ؛ فأين النائب عن الفاعل ؟ وردت «قلبَه» منصوبة أي أنها مفعول

وقوله:(١)

لَمْ يُعْنَ بِالعَلْيَاءِ إلاّ سَيِّدَاً

مسألة : وغيرُ النائبِ مِمَّا معناه متعلقٌ بالرافِعِ واجبٌ نصبُه : لفظاً إن كان غيرَ جارٍ ومجرور ، كـ« ضُرِبَ زيدٌ يومَ الخميسِ أمامَكَ ضرباً شديداً » . ومن ثَمَّ نُصِبَ المفعولُ الذي لم يَنُبْ في نحوِ « أُعْطِيَ زيدٌ ديناراً » و « أُعْطِيَ دينارٌ زيداً » ، أو محلاً إن كان جاراً ومجروراً . نحو (فإذا نُفِخَ في الصُّورِ نفخةٌ واحدةٌ) ، وعلة ذلك أن الفاعل لا يكون إلا واحداً . فكذلك نائبه(٢).

= به ، وإذن فقد وقع الجار والمجرور « بِذِكْرٍ » نائب فاعل ، والأخفش يستشهد بذلك على جواز وقوع غير المفعول نائب فاعل مع وجود المفعول بشرط أن يتقدم على المفعول .

(١) الشاهد فيه وقوع الجار والمجرور « بالعلياء » نائب فاعل مع وجود المفعول « سيدا » ، والذي سوغ ذلك عند بعض النحاة تقدمه على المفعول .

(٢) لما كان الفاعل لا يتعدد للفعل الواحد فكذلك نائب الفاعل ، ومن ثم إذا اجتمع مفعول به وظرف ومصدر وجار ومجرور في جملة واحدة ، وأقيم أحدها نائب فاعل فإن الباقي يكون منصوباً ، ولا يجوز رفع أحدها حتى لا يتعدد نائب الفاعل .

فصل : وإذا تعدّى الفعلُ لأكثرَ من مفعولٍ[1] فنيابةُ

(1) أنت تعلم أن الفعل المتعدي ثلاثة أنواع : متعد لمفعول واحد ، ومتعد لاثنين ، ومتعد لثلاثة مفاعيل . وقد عرفنا أن الفعل المتعدي لمفعول واحد إذا بني للمجهول جُعل المفعول نائباً عن الفاعل .
ويناقش النحاة – باختلافات كثيرة – وضع الفعل المتعدي لأكثر من مفعول ، والسؤال : أي مفعول نجعله نائباً عن الفاعل ؟

- الفعل المتعدي إلى اثنين نوعان :

ا – ظن وأخواتها ، أي أن المفعولين أصلهما المبتدأ والخبر ، والنحاة متفقون على جواز إقامة المفعول الأول ، مثل : ظننت زيداً كريماً . تقول : ظُنّ زيدٌ كريماً. أما المفعول الثاني فقد منع بعض النحاة جواز جعله نائب فاعل منعاً مطلقاً وأجازه آخرون بشرط ألا يؤدي ذلك إلى غموض وألا يكون المفعول الثاني جملة ولا ظرفاً .

ب – أعطى وكسا ، أي أن المفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر ، والنحاة يجيزون جعل أيّ من المفعولين نائب فاعل بشرط ألا يؤدي ذلك إلى غموضه ، مثل : أعطيت زيداً كتاباً ، تقول : أعْطِيَ زيدٌ كتاباً . وأعْطِيَ زيداً كتابٌ . بالإضافة إلى التفصيلات في الاختلاف التي يقدمها ابن هشام .

- إذا كان الفعل متعدياً إلى ثلاثة مفاعيل فالأغلب أن يقوم المفعول الأول نائب فاعل . مثل : أعلمتُ زيداً عمراً كريماً . الأفضل أن تقول عند بناء الجملة للمجهول : أُعْلِمَ زيدٌ عمراً كريماً .

وعند كثير من النحاة أنه يصح أن تجعل المفعول الثاني أو الثالث نائباً عن الفاعل بشرط عدم الغموض ، فتقول : أُعْلِمَ زيداً عمروٌ كريماً . و أُعْلِمَ زيداً عمراً كريمٌ .

الأوّلِ جائزةٌ اتفاقاً ، ونيابةُ الثالثِ ممتنعةٌ اتفاقاً . نَقَلَهُ الخَضْرَاويّ وابنُ الناظم ، والصوابُ أن بعضَهم أجازَه إنْ لم يُلْبِسْ ، نحو « أَعْلَمْتُ زيداً كَبْشَكَ سميناً » وأما الثاني ففي باب « كسا » إنْ أَلْبَسَ نحو « أَعْطَيْتُ زيداً عمراً » امتنع اتفاقاً ، وإن لم يُلْبِسْ نحو « أَعْطَيْتُ زيداً دِرْهَماً » جازَ مطلقاً ، وقيل : يمتنع مطلقاً . وقيل : إنْ لم يُعْتَقَد القلبُ ، وقيل : إن كان نكرةً والأول معرفة .
وحيث قيل بالجواز فقال البصريون : إقامةُ الأولِ أَوْلَى. وقيل : إن كان نكرةً فإقامتُه قبيحةٌ ، وإن كانا معرفتين استويا في الحسن ، وفي باب « ظنّ» قال قوم : يمتنع مطلقاً للإلباس في النكرتين والمعرفتين ، ولِعَوْدِ الضميرِ على المؤخَّرِ إن كان الثاني نكرةً لأن الغالبَ كونُه مشتقاً . وهو حينئذ شبيهٌ بالفاعل لأنه مسند إليه فرتبتُه التقديمُ ، واختاره الجزوليّ والخضراويّ . وقيل : يجوز إنْ لم يُلْبِسْ ولم يكن جملةً ، واختاره ابنُ طلحةَ وابن عصفور وابن مالك ، وقيل : يُشترطُ ألاّ يكونَ نكرةً والأول معرفة فيمتنع « ظُنَّ قائمٌ زيداً » . وفي باب « أَعْلَمَ » أجازه قوم إذا لم يُلْبِسْ ، ومنعه قوم منهم الخضراوي والأُبَّذِيّ وابنُ عصفور ، لأن الأول مفعول صحيح والأخيرانِ مبتدأٌ وخبرٌ شُبّها بمفعولِ « أَعْطَى » ، ولأن السماعَ إنما

جاء بإقامةِ الأول ، قال :[١]

وُنَبِّئْتُ عَبْدَ اللهِ بالجَوِّ أَصْبَحَتْ

وقد تبين أن في النظم أموراً ، وهي : حِكايةُ الإجماع على جواز إقامة الثاني من باب « كَسَا » حيث لا لَبْسَ ، وعدم اشتراط كون الثاني من باب « ظن » ليس جملة ، وإيهام أن إقامة الثالث غير جائزة باتفاق ، إذ لم يذكره مع المتفق عليه ولا مع المختلَفِ فيه . ولعل هذا هو الذي غَلَّطَ ولدَه حتى حكى الإجماعَ على الامتناع .

فصل : يُضَمُّ أولُ فعل المفعول مطلقاً ، ويَشركُه ثاني الماضي المبدوء بتاء زائدة كـ« تَضَارَب وتَعَلَّم » ، وثالث المبدوء بهمز الوصل كـ« انطلق واستخرج واستحلى » ، ويُكْسَر ما قبل الآخِر من الماضي ، ويُفْتَح من المضارع [٢] .

(١) البيت بتمامه هو :

ونُبِّئْتُ عبدَ الله بالجوِّ أصبحتْ ... كراماً مواليها لئيماً صَميمُها

و « عبد الله » هنا ليس شخصاً بذاته ، وإنما أراد به القبيلة ، والجو مكان .

والشاهد فيه أنه جعل المفعول الأول نائباً عن الفاعل « نبئتُ » ولم يجعل المفعول الثاني ولا الثالث .

(٢) حين يبنى الفعل للمجهول يحدث فيه تغيير معين ، وأنت تفهم هنا أن الفعل الذي يبنى للمجهول هو الفعل الماضي والمضارع فقط ، =

وإذا اعْتَلَّتْ عينُ الماضي وهو ثلاثيٌّ كقال وباع ، أو عينَ افتعل أو انفعل كاختار وانقاد ، فلكَ كسرُ ما قبلَها بإخلاصٍ ، أو إشمامِ الضمِّ . فتقلب ياء فيهما . ولك إخلاصُ الضمِّ [١] فتقلب واواً . قال : [٢]

لَيْتَ وهَلْ يَنْفَعُ شَيْئاً لَيْتُ

لَيْتَ شَبَاباً بُوعَ فاشْتَرَيْتُ

= هنا أن الفعل الذي يبنى للمجهول هو الفعل الماضي والمضارع فقط ، فلا يجوز بناء فعل الأمر للمجهول . ولا بد من ضم أول الفعل ماضياً أو مضارعاً ويضاف إلى ذلك أشياء :

ا ـ إذا كان الماضي على وزن تفاعل أو تفعّل ضُمَّ الحرف الثاني أيضاً فتقول في تضارَبَ وتعلَّم : تُضُورِب وتُعُلِّمَ .

ب ـ إذا كان الماضي مبدوءاً بألف الوصل ضم الحرف الثالث أيضاً فتقول في : انطلق ، واستخرج واستلم : انطُلِق ، استُخْرِجَ ، استُلِمَ .

(١) إذا كان الفعل الماضي ثلاثياً أجوف مثل : قال وباع فللعرب في بنائه للمجهول ثلاث لهجات :

ا ـ كسر الفاء وقلب الألف ياءً خالصة : قيلَ ـ بِيعَ

ب ـ ضم الفاء وقلب الألف واواً خالصة : قُولَ ـ بُوعَ

حـ ـ الإشمام ، وهو النطق بضمة ممالة نحو الكسرة ، وليس في العربية حرف كتابي يمثل هذا النطق .

(٢) البيت شاهد على إخلاص ضم فاء الفعل الثلاثي الأجوف المبني للمجهول . باع بُوعَ .

وقال :(١)

حُوكَتْ على نِيرَيْنِ إذ تُحَاكُ

وهي قليلة ، وتُعزى لِفَقْعَس ودُبَير ، وادّعى ابن عذرة امتناعَها في افتعل وانفعل ، والأول قول ابن عصفور والأبدي وابن مالك ، وادعى ابن مالك امتناعَ ما أَلْبَسَ من كسر كـ « خِفتَ وبِعتُ » ، أوضمٍّ كـ « عُقْتُ » ، وأصل المسألةِ « خافني زيد » و « باعني لعمرو » و « عاقني عن كذا » ثم بنيتَهُنّ للمفعول ، فلو قلت خِفت وبِعت ، بالكسر ، وعُقت ، بالضم ، لتُوُهِّمَ أنهن فعل وفاعل ، وانعكس المعنى ، فتعيّن ألا يجوزَ فيهن إلا الإشمامُ ، أو الضمّ في الأولين والكسر في الثالث ، وأن يمتنع الوجهُ المُلْبِس ، وجعلتْه المغاربةُ مرجوحاً لا ممنوعاً ، ولم يلتفت سيبويهِ للإلباسِ ، لحصوله في نحو « مُخْتار وتُضارّ »(٢) .

---

(١) هذه الرواية شاهد على إخلاص الضم في بعض لهجات العرب : حاك حُوكَ .

(٢) أي أن اللبس لا يمنع من وجود وزن مشترك ، فكلمة « مختار » تصلح أن تكون اسم فاعل على وزن مُفْتَعِل ، أصلها : « مُخْتَيِر » تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً ، وتصلح أن تكون اسم مفعول « مُخْتَيَر » على وزن مفتعَل ، تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً . وكذلك الفعل (تُضَارّ) يمكن أن تكون مبنياً

وأَوْجَبَ الجمهورُ ضمّ فاءِ الثلاثي المضعّفِ نحو شُدّ ومُدّ ، والحقُّ قولُ بعض الكوفيين : إنّ الكسر جائز ، وهي لغة بني ضبة ، وبعض تميم ، وقرأ علقمة (رِدّتْ إلينا)(١) (ولَوْ رِدُّوا)(٢) بالكسر ، وجوّز ابن مالك الإشمامَ أيضاً ، وقال المهاباذي : مَنْ أشمّ في « قيل » و « بيع » أشمّ هنا .

★ ★ ★

= للمعلوم ، أصله (تُضارِر) على وزن تُفاعِل فلما أُدغم حرفا الراء فُتحا ، ويمكن أن يكون مبنياً للمجهول (تُضَارَر) على وزن تُفَاعَل .

(١) يوسف ٦٥ .

(٢) الأنعام ٢٨ والقراءة بالكسر في الآيتين شاهد على جواز كسر فاء الثلاثي المضعف . والقراءة الفاشية بضم الفاء .

هذا باب التعدي واللزوم

الفعل ثلاثة أنواع :

أحدها : ما لا يُوصَف بتعدٍّ ولا لزومٍ ، وهو « كان » وأخواتُها ، وقد تَقَدَّمَتْ[1] .

---

(١) « كان » وأخواتها أفعال ناقصة كما تعلم . والفعل يدلُّ على زمن وحدث ، أما هذه فهي عندهم ناقصة لأنها لا تدل على حدث ، وإنما تدل على زمن فحسب . فأنت حين تقول : كان زيد يلعب ، فإن الحدث إنما هو في « يلعب » وليس في « كان » التي دلت على الزمن فحسب . ولذلك فإن هذه الأفعال لا تطلب فاعلاً ، وإنما هي تدخل على الجملة الاسمية فتنسخها — أي تغيرها — من الناحية الإعرابية ، وتضيف إليها زمناً معيناً . ولذلك يعتبر بعض النحاة الجملة المبدوءة بفعل ناسخ جملة اسمية لا جملة فعلية ، لأن الفعل فيها لا يتضمن معنى الحدث .

وأنت تعلم أيضاً أن الفعل الناقص يمكن أن يكون تاماً ، إذا دلّ على حدث كأن تقول : تلبّدت السماء بالغيوم ، واشتدت =

الثاني : المتعدِّي ، وله علامتان : إحداهما ، أنْ يصحَّ أنْ يتصلَ به هاءُ ضميرٍ غيرِ المصدر . الثانية : أن يُبنَى منه اسمُ مفعولٍ تامٌّ ، وذلكَ كـ« ضَرَبَ » . ألا ترى أنك تقول : « زيدٌ ضَرَبَهُ عمرٌو » فتصلُ به هاءَ ضميرٍ غيرِ المصدرِ وهو « زيدٌ » ، وتقول : « هو مضروبٌ » فيكونَ تاماً ، وحُكْمُه أن ينصبَ المفعولَ به كـ« ضربْتُ زيداً » و « تدبرْتُ الكتبَ » إلا إنْ نابَ عن الفاعل كـ« ضُرِبَ زيدٌ » و « تُدُبِّرَتْ الكُتُبُ » .

الثالث : اللازم ، وله اثنتا عشرةَ علامةً ، وهي : ألا يتصلَ به هاءُ ضميرِ غيرِ المصدر .[1]

وألا يُبنى منه اسمُ مفعولٍ تامٌّ ، وذلك « كخَرَجَ » ،

= الريح ، فكان المطرُ . « كان » هنا فعل تام ، و « المطر » فاعل ، فهي جملة فعلية .

أما الفعل الذي يدل على الزمن والحدث فهو نوعان : متعد transitive ولازم intransitive .

(١) من الواضح أن الفعل إذا اتصل به هاءُ ضمير غير المصدر كان متعدياً مثل : زيدٌ ضربهُ عمرٌو . فالهاء هنا ضمير عائد على زيد . أما علامة الفعل اللازم فهي ألا يتصل به هاء ضمير غير المصدر مثل : هذا المشي مشيتُه ، فالهاء هنا عائدة على مصدر الفعل ، والتقدير : مشيت هذا النوع من المشي .

ألا ترى أنه لا يُقال «زيدٌ خَرَجَهُ عمرٌو»، ولا «هو مَخْروج»، وإنما يقال «الخروجُ خَرَجَهُ عمرو». و«هو مَخْروجٌ بِهِ أو إليه».

وأنْ يَدُلَّ على سَجِيَّةٍ، وهي: ما ليس حركةَ جسمٍ من وصفٍ ملازمٍ نحو جَبُنَ وشَجُعَ.

أو على عَرَضٍ، وهو: ما ليس حركةَ جسمٍ من وصفٍ غيرِ ثابتٍ كـ«مَرِضَ وكَسِلَ ونَهِمَ إذا شبعَ».

أو على نظافة كـ«نَظُفَ وطَهُرَ ووَضُؤَ».

أو على دَنَسٍ، نحو نَجُسَ وقَذُرَ.

أو على مطاوَعةِ فاعِلِه لفاعِلِ فعلٍ متعدٍّ لواحدٍ، نحو كَسَرْتُه فانكسَرَ ومدَدْتُه فامْتَدَّ. فلو طاوع ما يتعدى فعلُه لاثنين تَعدّى لواحد كعَلَّمْتُه الحسابَ فتعَلَّمَه.

أو يكون موازِناً لافعَلَلَّ كاقْشَعَرَّ واشْمَأَزَّ، أو لِمَا أُلْحِقَ به وهو افْوَعَلَّ كـ«اكْوَهَدَّ الفرخُ» إذا ارْتَعَدَ.

أو لافْعَنْلَلَ كـ«احْرَنْجَمَ»، أو لِمَا أُلْحِقَ به، وهو افْعَنْلَلَ بزيادة إحدى اللامين كـ«اقْعَنْسَسَ الجملُ» إذا أبى أن ينقاد، وافْعَنْلَى كـ«احْرَنْبَى الدِّيكُ» إذا انتفش للقتال.

وحكم اللازم أن يتعدى بالجار كـ«عجبت منه» و«مررت به» و«غضبت عليه».

وقد يُحذف ويبقى الجر شذوذاً كقوله:[١]

أَشَارَتْ كُلَيْبٍ بالأكفِّ الأصابِعُ

أي إلى كليب.

وقد يُحذف وينصب المجرورُ، وهو ثلاثة أقسام:

سماعيٌّ جائزٌ في الكلامِ المنثور، نحو «نَصَحْتُه» و«شَكَرْتُه» والأكثر ذكر اللام نحو (ونَصَحْتُ لَكُمْ)[٢] (أنِ اشْكُرْ لِي)[٣]. وسماعيٌّ خاصٌّ بالشعر كقوله:[٤]

---

(١) البيت للفرزدق، وهو بتمامه:

إذا قيلَ أيُّ الناسِ شرٌّ قبيلةٍ أشارتْ كُلَيْبٍ بالأكُفِّ الأصابعُ

والشاهد فيه تعدي الفعل «أشار» بحارف الجر «إلى» ثم حُذف، وبقي الاسم «كليبٍ» مجروراً، والتقدير: أشارت إلى كليبٍ الأصابعُ.

(٢) الأعراف ٧٩.

(٣) لقمان ١٤ والشاهد في الآيتين وجود أفعال تتعدى بحروف جر، وتستعمل أحياناً بدونها، من هذه الأفعال: نَصَحَ – شَكَرَ – وَعَدَ – كَالَ... الخ.

(٤) البيت بتمامه هو:

لَدْنٌ بهزِّ الكفِّ يَعْسِلُ مَتْنُهُ فيه، كما عَسَلَ الطريقَ الثعلبُ

«عسل» أي تحرك واضطرب، والبيت شاهد على جواز حذف حرف الجر في بعض الأفعال في الشعر وحده، ومن ثم يتحول المجرور إلى «منصوب»، والأصل: عَسَلَ الثعلبُ في الطريقِ، صارت: عَسَلَ الثعلبُ الطريقَ.

... كَما عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّعلَبُ

وقوله :(1)

آلَيْتُ حَبَّ العِرَاقِ الدَّهْرَ أَطْعَمُه

أي في الطريق ، وعلى حَبِّ العِراق .

وقياسيٌّ . وذلك في أَنَّ وأَنْ وكَيْ (2) ، نحو (شَهِدَ اللهُ أَنَّه لا إله إلا هو)(3) . ونحو (أَوَ عَجِبْتُمْ أَنْ جاءكم ذِكْرٌ من ربِّكم)(4) . ونحو (كَيْلَا يَكُونَ دُولَةً)(5) ، أي بأنه ، ومِنْ أن جاءكم ، ولكيلا . وذلك إذا قدرت « كي»

---

(1) البيت بتمامه هو :
آليتُ حَبَّ العراقِ الدَّهرَ أطْعَمُهُ   والحَبُّ يأكلُه في القريةِ السوسُ
آليت : حلفت ، والشاهد في البيت حذف حرف الجر ونصب ما بعده ، والأصل : آليت على حبِّ العراقِ ، فصار : آليتُ حبَّ العراق .

(2) يكثر في العربية حذف حرف الجر قبل المصدر المؤول وبخاصة قبل « أنَّ ، أنْ » مثل : سَعِدْتُ أن نجحتَ . أي سعدت بأن نجحت أي بنجاحك .

(3) آل عمران ١٨

(3) الأعراف ٦٣

(5) الحشر ٧

مصدرية . وأهمل النحويون هنا ذِكْرَ « كي » . واشترط ابن مالك في « أَنَّ وأَنْ » أمنَ اللَّبْسِ فمنَعَ الحذفَ في نحو « رغبتُ في أنْ تفعلَ » أو « عَنْ أنْ تفعلَ » لإشكالِ المراد بعد الحذف . ويُشْكِل عليه (وتَرْغَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ)(1) فحذف الحرف مع أنّ المفسرين اختلفوا في المراد .

فَصْلٌ : لبعضِ المفاعيل الأصالةُ في التقدُّمِ على بعض ، إمّا بكونِه مبتدأً في الأصلِ . أو فاعلا في المعنى . أو مُسَرَّحاً لفظاً أو تقديراً والآخر مقيد لفظاً أو تقديراً . وذلك كـ « زيداً » في « ظننت زيداً قائماً »(2) و « أعطيت زيداً درهماً »(3) و « اخترت زيداً القَوْمَ »(4) أو « من

---

(1) النساء ١٢٧ والآية شاهد على جواز حذف حرف الجر قبل المصدر المؤول سواء أمن اللبس أم لم يؤمن ، فالمفسرون يختلفون في معنى الآية ، أهو : ترغبون في أن تنكحوهن ، أم : ترغبون عن أن تنكحوهن . ومع احتمال المعنيين حُذف حرف الجر .

(2) « ظننت زيداً قائماً » عندنا مفعولان ، أولهما له حق التقدم على الثاني ؛ لأنه مبتدأ في الأصل ، والمبتدأ يسبقه الخبر .

(3) « أعطيت زيداً درهماً » عندنا مفعولان ، أولهما له حق التقدم على الثاني ، لأن الأول فاعل في المعنى ، لأني أعطيته الدرهم وهو أخذه .

(4) « اخترت زيداً القومَ » عندنا مفعولان . أولهما له حق التقدم على الثاني ، لأن الأول مطلق ، والثاني مقيد بحرف جر . لفظاً أو تقديراً ، إذ يمكن أن تقول : اخترت زيداً من القوم .

القوم». ثم قد يجب الأصلُ كما إذا خِيف اللَّبسُ كـ «أعطيت زيداً عمراً». أو كان الثاني محصوراً كـ «ما أعطيت زيداً إلا درهماً». أو ظاهراً والأول ضمير نحو (إنَّا أعْطَيْناكَ الكَوْثَرَ)[1]. وقد يمتنع كما إذا اتصل الأول بضمير الثاني كـ «أعطيتُ المالَ مالِكَهُ»[2]. أو كان محصوراً كـ «ما أعطيتُ الدرهمَ إلا زيداً» أو مضمراً والأول ظاهر كـ «الدرهم أعطيته زيداً».

فصل: يجوز حذفُ المفعول لغرض: إما لفظي كتَنَاسُبِ الفواصلِ في نحو (ما وَدَّعَكَ رَبُّكَ وما قَلَى)[3] ونحو (إلَّا تَذْكِرَةً لِمَنْ يَخْشَى)[4]. وكالإيجازِ في نحو

---

(١) الكوثر ١.

(٢) «أعطيت المال مالكه»: المفروض أن المفعول الأول هو «مالك» وكان له حق التقدم لأنه فاعل في المعنى، لكن امتنع تقديمه لأن فيه ضميراً يعود على المفعول الثاني، فلا يصح أن نقول «أعطيتُ مالِكَه المال» حتى لا يعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة.

(٣) الضحى ٣ حذف المفعول به: التقدير «وما قلاك» حتى تتناسب فواصل الآيات (والضحى. والليل إذا سجى. ما ودَّعك ربك وما قلى)

(٤) طه ٣ حذف المفعول به، والتقدير: «لمن يخشى الله» حتى تتناسب فواصل الآيات: (طه. ما أنزلنا عليك القرآن لِتَشْقَى. إلا تذكِرَةً لِمَنْ يَخْشَى.)

(فإنْ لَمْ تَفْعَلُوا ولَنْ تَفْعَلوا)[1]. وإما معنوي كاحتقار في نحو (كَتَبَ اللهُ لَأَغْلِبَنَّ)[2] أي: الكافرين، أو لاستهجانه كقول عائشة رضي الله عنها «ما رَأى مِنّي ولا رأيتُ مِنه» أي: العورة.

وقد يمتنع حذفه كأن يكون محصوراً نحو «إنما ضربت زيداً» أو جواباً كـ «ضربت زيداً» جواباً لمن قال: «مَنْ ضَرَبْتَ»؟.

فصلٌ: وقد يُحْذَفُ ناصِبُه إن عُلِمَ كقولك لمن سَدَّدَ سهماً «القرطاسَ». ولمن تأهَّبَ لسفرٍ «مَكَّةَ». ولمن قال: مَنْ أَضْرِبُ؟ «شَرَّ الناسِ» بإضمار: تصيب، وتريد، واضرب.

---

(١) البقرة ٢٤ حذف المفعول به لغرض لفظي هو الإيجاز، إذ أنـه مذكور في الآية السابقة (وإنْ كنتُم في رَيْبٍ مِمّا نَزَّلْنا على عَبْدِنا فَأْتُوا بسورةٍ مِنْ مِثْلِه وادْعُوا شُهداءَكُم مِنْ دونِ الله إن كنْتُم صادقين. فإن لَمْ تفعلوا ولن تفعلوا فاتقوا النارَ التي وَقُودُها الناسُ والحجارةُ أُعِدَّتْ للكافرين). فالتقدير: «فإن لم تفعلوا ذلك ولن تفعلوه، أي فإن لم تأتوا بسورة من مثله، ولن تأتوا بها ...»

(٢) المجادلة ٢١.

وقد يَجِبُ ذلك كما في باب الاشتغال كـ« زيداً ضَرَبْتُه »[1] والنداء كـ« يا عبدَ الله »[2] وفي الأمثال نحو « الكلابَ على البقرِ » أي : أَرْسِلْ ، وفيما جرى مَجْرَى الأمثالِ نحو (انْتَهُوا خَيْراً لَكُمْ)[3] أي : وأتوا ، .وفي التحذير بإيَّاك وأخواتها نحو « إيَّاكَ والأسدَ » أي : إيَّاكَ

---

(١) باب الاشتغال من أبواب النحو العربي ، لكننا لم نشأ تقديمه هنا وهو عندهم أن يتقدم اسم ، ويتأخر عنه فعل ، صالح للعمل فيه ، مشغول عنه بالعمل في ضميره ، أو ملابسه . مثله : زيداً ضربته . « زيداً » مفعول به منصوب ، فما الذي نصبه ؟ يقولون إنه ليس الفعل الذي يليه « ضرب » ، لأن هذا الفعل « مشغول » بمفعول آخر هو الضمير « ضربته » ، ومستحيل عندهم أن ينصب مفعولين وهو في الأصل ينصب مفعولاً واحداً ، لذلك سموا هذا النوع من التراكيب بالاشتغال . إذن أين الفعل الذي نصب زيداً ؟ يقولون إنه فعل محذوف يفسره الفعل الموجود ، والتقدير «ضربتُ زيداً ضربته» . وهذا الفعل المحذوف لا يظهر ألبتة لأنهم لا يجمعون بين العوض والمعوض عنه .

(٢) النداء في العربية بحرف من حروف النداء مثل « يا » ، وهو عند كثير من النحاة جملة فعلية لأن المنادى منصوب أو في محل نصب ، وهم يفسرون ذلك بأنه في الأصل مفعول لفعل محذوف ، ويقدرون « يا عبدَ الله » بأن أصلها « أنادي أو أدعو عبدَ الله » .

(٣) النساء ١٧١ .

بَاعِدْ واحْذَرِ الأَسَدَ . وفي التحذير بغيرها بشرط عطفٍ أو تكرارٍ نحو « رَأْسَكَ والسيفَ » أي : باعِدْ واحْذَر ، ونحو « الأسدَ الأسدَ » وفي الإغراءِ بشرط أحدهما نحو « المروءةَ والنجدةَ » ونحو « السلاحَ السلاحَ » بتقدير الْزَمْ .

* * *

هذا باب المفعول المطلق

أي : الذي يصدق عليه قولنا « مفعولٌ » صدقاً غيرَ مُقَيَّد بالجار . وهو : اسمٌ يُؤَكِّدُ عامِلَه ، أو يُبَيِّنُ نوعَه ، أو عددَه وليس خبراً ولا حالا ، نحو « ضَرَبْتُ ضَرْباً » أو « ضَرْبَ الأميرِ » او «ضَرْبَتَيْن » [1] بخلاف نحو « ضَرْبُكَ ضَرْبٌ أليمٌ » . ونحو (وَلَّى مُدْبِراً)[2] .

وأكثر ما يكون المفعول المطلق مصدراً .[3]

---

(١) المفعول المطلق عند النحاة هو الذي يصح أن يسمى « مفعولاً » دون أن يقيد بشيء آخر كالمفاعيل الأخرى التي لا بد لها من قيد مثل « المفعول به ومعه ، ولأجله ، وفيه » . لكن المتعارف عليه في النحو أنه إذا أطلق لفظ « المفعول » كان معناه « المفعول به » ومن الواضح من نص ابن هشام أن المفعول المطلق يفيد ثلاثة أغراض : تأكيد العامل ، أو تبيين نوعه ، أو تبيين عدده.

(٢) النمل ١٠ .

(٣) الأصل في المفعول المطلق أن يكون مصدراً ، لكن قد تنوب عنه كلمات أخرى . غير أن هناك خطأً شائعاً عند بعض المعربين حين يقولون : نائب مفعول مطلق ، وهذا غير صحيح . إذ لا يوجد نائب مفعول مطلق ، بل يوجد نائب عن المصدر . ولكنه مفعول مطلق .

والمصدر : اسمُ الحدثِ الجاري على الفعل .

وخَرَجَ بهذا القيدِ نحوُ « اغْتَسلَ غُسْلاً » و « توضأ وُضوءاً» و « أَعْطَى عطاءً » فإنّ هذه أسماءُ مصادر [1] .

وعامِلُه إمامصدرٌ مثلُه نحو (فإنَّ جَهَنَّمَ جَزَاؤُكُم جَزَاءً مَوْفُوراً) [2] ، أو ما اشْتُقَّ منه من فعلٍ نحو (وكَلَّمَ اللهُ موسى تَكْليماً)[3] . أو وصفٍ نحو (والصَّافَّاتِ صَفّاً)[4] .

---

(١) اسم المصدر يختلف عن المصدر في أن المصدر يدل على الحدث ولا بد أن تكون فيه جميع حروف الفعل مثل « أعطى إعطاءً » أما « العطاء » فليس مصدراً لأنه يدل على الشيء المُعطى وليس عملية الإعطاء ، وليس فيه كل حروف الفعل إذ ليست فيه الهمزة . لكن إذا استعمل « عطاء » في الدلالة على حدث « الإعطاء » سُمّي اسم مصدر ، وهو في هذه الحالة يصح أن ينوب عن المصدر في المفعول المطلق ، فتقول : « أعطى عطاءً » .

(٢) الإسراء ٦٣ الشاهد فيها أن الذي نصب المفعول المطلق (جزاءً) هو خبر إنّ : (جزاؤكم) وهو من الناحية الصرفية مصدر أيضاً .

(٣) النساء ١٦٤ ، والشاهد فيها أن الذي عمل النصب في المفعول المطلق (تكليماً) هو الفعل (كَلّم) ، وتلحظ أنه يقول إن الفعل مشتق من المصدر ، وهذا هو مذهب البصريين .

(٤) الصافات ١ ، والشاهد فيها أن الذي عمل في المفعول المطلق (صَفّاً) هو اسم الفاعل (الصافّات) ، وحين يطلق النحاة كلمة « وصف » فإنهم يعنون اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة .

وزَعَم بعضُ البصريين أنَّ الفعلَ أصلٌ للوصف ، وزعم الكوفيون أن الفعلَ أصلٌ لهما[1] .

فصلٌ : ينوبُ عنِ المصدرِ في الانتصاب على المفعولِ المطلق[2] ما يدلُّ على المصدرِ من صفةٍ كـ « سِرْتُ أَحْسَنَ السَّيْرِ »[3] و « اشْتَمَلَ الصَّمَّاءَ » و « ضَرَبْتُه ضَرْبَ الأميرِ اللِّصَّ » إذ الأصلُ « ضَرْباً مثلَ ضَرْبِ الأميرِ اللِّصَّ » فحُذِفَ الموصوفُ ثم المضافُ . أو ضميرِه نحو

(١) هذه إشارة إلى خلاف النحاة في إجابة السؤال :

أيهما أصل ؟ الفعل أم المصدر ؟ والفعل أم الوصف كاسم الفاعل مثلاً ؟ البصريون يقولون إن المصدر هو أصل الاشتقاق . وبعضهم يرى أن المصدر أصل للفعل ، ولكن الفعل أصل للوصف .

أما الكوفيون فيرون أن الفعل هو أصل الاشتقاق في العربية .

(٢) تلاحظ هنا أنه لم يقل هذه الألفاظ تنوب عن المفعول المطلق ، وإنما قال إنها تنوب عن المصدر ولكنها هي نفسها مفعول مطلق .

(٣) الصفة تصلح أن تكون مفعولاً مطلقاً حين تضاف إلى مصدر الفعل كالمثال الذي قدمه : « سرت أحسنَ السير » أحسنَ : مفعول مطلق ، وهو مضاف إلى السير الذي هو مصدر الفعل ، ومثل : أحترمه أعظمَ الاحترام ، وأشكرك جزيلَ الشكر ...

« عبد الله أظنه جالساً » . ونحو (لا أُعَذِّبُه أحداً)[1] ، أو إشارةٍ إليه كـ « ضربْتُه ذلكَ الضَّرْبَ »[2] أو مرادِفٍ له نحو « شَنِئْتُه بُغْضاً »[3] و « أَحْبَبْتُه مِقَةً » و « فَرِحْتُ جَذَلاً » وهو بالذال المعجمة مصدرُ جَذِلَ بالكسر ، أو مشارِكٍ له في مادَّته وهو ثلاثة أقسام : اسمُ مصدرٍ كما تقدم ، واسمُ عينٍ ، ومصدرٌ لفعلٍ آخر نحو (واللهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الأَرْضِ نَبَاتاً)[4]

(١) المائدة ١١٥ ، والآية الكريمة هي (قال اللهُ إني مُنَزِّلُها عليكم فمَنْ يَكْفُرْ بَعْدُ مِنْكُمْ فإني أعَذِّبُه عذاباً لا أعَذِّبُه أحداً من العالمين) . الشاهد فيها (لا أعذبه) إذ أن الضمير المتصل بالفعل لا يعود على الكافر وإنما يعود على « العذاب » وهو مصدر . لذلك يعرب الضمير هنا مفعولاً مطلقاً .

(٢) اسم الإشارة يصلح أن يكون مفعولاً مطلقاً بشرط أن يكون بعده المصدر معرفاً بأل ، فقوله : ضربته ذلك الضربَ . ذا : اسم إشارة في محل نصب مفعول مطلق ، والتقدير : ضربته ضرباً كهذا الضرب . ومثله أن تقول : اقرأ هذه القراءة ؛ أي : اقرأ قراءة تشبه هذه القراءة . ومعنى ذلك أن اسم الإشارة يكون مفعولاً مطلقاً مبيناً للنوع .

(٣) هذا المصدر مرادف لمصدر الفعل ، لأن « شنئته » بمعنى كرهته وبغضته ؛ ومثل ذلك أن تقول : قعدت جلوساً ، وجريت ركضاً ...

(٤) نوح ١٧ والشاهد فيها وقوع (نباتاً) مفعولاً مطلقاً مع أن الفعل هو (أنبت) ومصدره « إنبات » ، لكن « نبات » مصدر من فعل آخر هو « نَبَتَ » .

(وَتَبَتَّلْ إليه تَبْتِيلا) [1] والأصل « إنْبَاتاً وتَبَتُّلا » .
أو دال على نوع منه كـ « قَعَدَ القُرْفُصَاءَ » و « رَجَعَ القَهْقَرَي » [2] أو دال على عدده كـ « ضربته عشرَ ضربات » (فاجْلِدُوهُمْ ثَمانِينَ جَلْدَةً) [3] . أو على آلته كـ « ضَرَبْتُه سوطاً » أو « عصا » أو « كلّ » نحو (فلا تَمِيلُوا كُلَّ المَيْلِ) [4] وقوله : [5]

---

(١) المزمل ٨ والشاهد هو وقوع (تبتيلا) مفعولاً مطلقاً مع أن الفعل هو (تبتّل) ومصدره هو « تَبَتُّل » ، إلا أن « تبتيل » مصدر من فعل آخر هو « بَتَّل » .

(٢) القرفصاء نوع من أنواع القعود ، والقهقري لون من ألوان الرجوع ، أي أنهما اسمان وليسا مصدرين . لكن لما كانا يدلان على نوعين صح استخدامهما مفعولاً مطلقاً .

(٣) النور ٤ — الأعداد ألفاظ مبهمة ، ولا تتحدد وظيفتها في الجملة إلا بعد معرفة معدودها سواء أكان مضافاً إليه أم تمييزاً . وأنت ترى في الآية عدداً هو (ثمانين) وقع مفعولاً مطلقاً وتلاحظ أن تمييزه هو (جلدة) وهو مصدر الفعل « جلد » .

(٤) النساء ١٢٩ — « كل ، وبعض » كلمتان مبهمتان غامضتان ملازمتان للإضافة ، وتتحدد وظيفتهما في الجملة من المضاف إليه ، ولذلك حين تضافان إلى مصدر الفعل فإنهما تعربان مفعولاً مطلقاً ، كالآية الكريمة (فلا تميلوا كُلَّ الميلِ) « الميل » مضاف إليه وهو مصدر للفعل « مال » و « كلَّ » مفعول مطلق منصوب . ومثله أن تقول : « أحترمُه كلَّ الاحترام » وقد سُررت بذلك بعضَ السرور . وكذلك كل الكلمات المبهمة في العربية الملازمة للإضافة مثل « شِبْه — مِثْل » .

(٥) البيت لقيس ، وهو بتمامه : =

يَظُنَّانِ كُلَّ الظَّنِّ أَنْ لا تَلاقِيَا

أو « بعض » كـ « ضربته بعضَ الضَّرْبِ » .

مسألة : المصدرُ المؤكِّدُ لا يُثنى ولا يُجمع باتفاقٍ ، فلا يُقالُ ضربين و ضروباً ، لأنه كماءٍ وعَسَل [1] ، والمختومُ بتاء الوَحْدَةِ كـ « ضربة » بِعَكْسِه باتفاقٍ [2] . فيقال : ضربتين وضربات ، لأنه كـ « تمرة » و « كلمة » ، واختلف في النوعي : فالمشهورُ الجوازُ ، وظاهرُ مذهبِ سيبويهِ المنعُ . واختارَهُ الشلوبين .

= وقد يجمعُ اللهُ الشتيتين بعدما يظنان كلَّ الظن أن لا تلاقيا
والشاهد فيه نصب « كلَّ » على المفعول المطلق ، وأنت ترى أنها مضافة إلى « الظن » الذي هو مصدر الفعل .

(١) النحاة متفقون على أن المفعول المطلق المؤكِّد لعامله لا يجوز تثنيته ولا جمعه ، وذلك لأن المصدر هنا يدل على جنس الحدث ، والجنس يدل على القليل والكثير ، وبذلك شبهه « بماء وعسل » وهما اسمان يدلان على جنس الماء وجنس العسل لا على ماء بذاته ولا عسل بعينه .

(٢) وهم يتفقون على أن المفعول المطلق المبين للعدد يجوز تثنيته وجمعه ، وابن هشام يشبهه هنا « بتمرة وكلمة » مشيراً إلى أن هناك أسماء تنتهي بتاء التأنيث ، وهذه التاء لا تدل على التأنيث فحسب ولكنها تميز المفرد من الجمع مثل تمر — تمرة ، دجاج — دجاجة ، تفاح — تفاحة .

فصلٌ : اتفقوا على أنه يجوزُ لدِليلٍ مقاليّةٍ أو حاليّةٍ (١) حذفُ عاملِ المصدرِ غيرِ المؤكِدِ . كأن يقال « ما جَلَسْتَ » فتقول « بلى جُلوساً طويلا » أو « بلى جلستين » وكقولك لمن قَدِمَ مِنْ سفر « قدوماً مباركاً » .

وأما المؤكِّدُ فزعم ابن مالك أنه لا يُحذفُ عامِلُه ؛ لأنه إنما جيء به لتقويتِه وتقريرِ معناه والحذفُ منافٍ لهما . ورَدَّهُ ابنُه بأنه قد حُذف جوازاً في نحو « أنْتَ سَيْراً » (٢) ووجوباً في « أَنْتَ سَيْراً سَيْراً » (٣) وفي نحو

---

(١) يكثر هذا التعبير في كتب النحو ، « الدليل المقالي أو الحالي» وذلك عند بحثهم ظواهر الحذف ، والدليل المقالي أي اللفظي أي أن المحذوف قد ذكر قبل ذلك ، مثلاً : مَنْ حضر ؟ زيدٌ . فتحذف الفعل . ما فعل زيد ؟ ضرب عمراً . فتحذف الفاعل ، وهكذا . أما الدليل الحالي فهو الذي نسميه « سياق الحال » أو الموقف الكلامي ، أو الهيئة التي تكون عند الكلام ، كأن ترى شخصاً أمامه ورق وفي يده قلم ، فيقول لك « رسالةً » بحذف فعل غير مذكور لفظاً قبل ذلك ، ولكنك تفهمه من هيئته أي « أكتب رسالةً » ... وهكذا .

وتستطيع أن تطبق هذا على حذف العامل جوازاً في المفعول المطلق هنا .

(٢) من المواضع التي يحذف فيها عامل المفعول المطلق أن يدل على خبر اسم عين مثل : أنت سيراً . فأنت : اسم عين ، وسيراً مفعول مطلق ، وهو نائب عن الخبر أو دال عليه ، والتقدير عندهم أنت تسير سيراً .

(٣) إذا تكرر المفعول المطلق النائب عن خبر اسم عين كان حذف عامله=

« سَقْياً ورَعْياً » (١) .

وقد يقامُ المصدرُ مُقَامَ فعلِه فيمتنعُ ذكرُه معه . وهو نوعان : (٢)

ما لا فعلَ له . نحو « وَيْلَ زَيْدٍ » . و « وَيْحَه » و : (٣)

بَلْهَ الأَكُفِّ ...

= واجباً ، والتقدير هنا : أنت تسير سيراً سيراً .

(١) إذا وقع المفعول المطلق بدلاً من اللفظ بالفعل كهذا الدعاء وجب حذف الفعل والتقدير : سقاك الله سَقْياً ورعاك رَعْياً .

(٢) يبدأ هنا في تحديد المواضع التي يحذف فيها عامل المفعول المطلق وجوباً ، منها أن يقوم المصدر مقام الفعل . وهذا المصدر نوعان ، نوع ليس له فعل ، ونوع له فعل .

أما الذي لم يرد له فعل في اللغة فمثل : وَيْلَ ، وَيْحَ ، وبَلْهَ التي ذكرها هنا ، وفي كتب النحو مصادر أخرى ليس لها أفعال مثل : ذفراً ، وبهراً ، وأفةً ، وتفةً ، وَيْسَ ، ومعظم هذه المصادر لم يعد مستعملاً .

(٣) البيت بتمامه هو :

تَذَرُ الجماجمَ ضاحِياً هاماتُها بَلْهَ الأكفَّ كأنَّها لم تُخْلَقِ

والشاهد فيه رواية « بلهَ الأكفِّ » بجر « الأكف » على أن بلهَ مفعول مطلق ، وهو مصدر ليس له فعل من نوعه . والشاعر يصف سيوف قومه بأنها تقطع رقاب أعدائهم ويقول : اترك الأكف تركاً فنحن لا تعتبرها قد خلقت .

فَيُقَدَّرُ له عاملٌ من معناه على حدِّ «قَعَدْتَ جُلوساً»

وما له فعلٌ، وهو نوعان: واقعٌ في الطلب. وهو الواردُ دعاءً كـ«سَقْيًا، ورَعْياً، وجَدْعاً» أو أمراً أو نهياً نحو «قِياماً لا قُعوداً» ونحو (فَضَرْبَ الرِّقابِ)[1] وقوله:[2]

فَنَدْلاً زُرَيْقُ المالَ نَدْلَ الثَّعالِبِ

كذا أطلقَ ابن مالك، وخَصَّ ابنُ عصفور الوجوبَ بالتكرار كقوله:[3]

فَصَبْراً في مَجالِ الموتِ صَبْراً

---

(1) محمد ٤، والشاهد فيها أن «ضربَ» مفعول مطلق حذف عامله وجوباً لأن المصدر وقع موقعه في الدلالة على الأمر، والتقدير: فاضربوا الرقابَ.

(2) عجز بيت من بيتين هما:

يَمُرُّون بالدَّهْنا خِفافاً عِيابُهُمْ ويَرْجِعْنَ من دارينَ بُجْرَ الحقائبِ

على حينَ ألهى الناسَ جُلُّ أُمورِهم فَنَدْلاً زُرَيْقُ المالَ نَدْلَ الثعالبِ

الدهنا ودارين: موضعان. والعياب جمع عيبة وهي حقيبة المسافر، والبجر: المنتفخة من الامتلاء.. وندلا مصدر من الفعل «نَدَلَ» بمعنى خطف بسرعة، وزريق اسم رجل. والشاهد فيه قوله: نَدْلاً زريقُ أي ندلاً يا زريقُ، وقع المصدر «ندلا» مفعولاً مطلقاً وفعله محذوف وجوباً لأن المصدر ناب عن فعله في الدلالة على الأمر، والتقدير: اخطف يا زريق كخطف الثعالب.

(3) الشاهد فيه وقوع «صبرا» مفعولاً مطلقاً وقد حذف فعله وجوباً، =

أو مقروناً باستفهامٍ توبيخيٍّ نحو «أتوانياً وقد جد قرناؤك» وقوله:[1]

أَلُؤْماً لا أَبَا لَكَ واغْتِرَابا

وواقع في الخبر[2]، وذلك في مسائل:

= وقد اعتمد ابن عصفور عليه في أن المصدر الدال على الأمر يحذف فعله وجوباً بشرط التكرار، «صبراً في مجال الموت صبرا» أي: اصبري يا نفس في مجال الموت صبرا.

• لم يذكر ابن هشام هنا ألفاظاً مستعملة في المفعول المطلق على صورة المثنى دائماً وهي تقوم مقام أفعالها، وأشهرها:

لَبَّيْكَ: مأخوذ من ألَبَّ بالمكان أي لم يفارقه، والمعنى: دواماً على طاعتك وإقامة عليها مرة بعد مرة.

سَعْدَيْكَ: مأخوذ من المساعدة، أي: مساعدة بعد مساعدة.

حنانيك: أي تَحَنَّن علينا تَحَنُّناً بعد تحن.

دَوَالَيْكَ: مأخوذ من المداولة، أي أداول مداولة بعد مداولة أي هنا مرة وهناك مرة.

(1) الشاهد فيه وقوع «لؤماً واغترابا» مفعولين مطلقين وقد حذف فعلهما وجوباً وقبله استفهام دال على التوبيخ، والتقدير: أتلؤمُ لؤماً وتغترب اغترابا؟

(2) أي في جملة خبرية، لأن الذي سبق كان في جملة إنشائية: أمراً أو استفهاماً.

إحداها: مصادرُ مسموعةٌ كَثُرَ استعمالُها ، ودلّت القرائنُ على عاملِها . كقولهم عند تَذَكُّرِ نعمة وشدة « حمداً وشكراً لا كفراً » و « صبراً لا جزعاً » وعند ظهور أمرٍ مُعْجِبٍ « عَجَباً » وعند خطابِ مرضي عنه أو مغضوب عليه « أفعلُه وكَرَامةً ومَسَرَّةً » و « لا أفعله ولا كَيْداً ولا هَمّاً »[1] .

الثانية : أن يكونَ تفصيلاً لعاقبةِ ما قبله نحو (فَشُدُّوا الوَثَاقَ فإمّا مَنّاً بَعْدُ وإمّا فِدَاءً)[2] .

الثالثة : أن يكونَ مكرراً ، أو محصوراً ، أو مستفهَماً عنه ، وعاملُه خبرٌ عن اسمِ عينٍ . نحو « أنت سَيْراً سَيْراً » و « ماأنت إلا سَيْراً » و « إنما أنت سَيْرَ البريدِ » و « أأنت سَيْراً » .

(١) التقدير في كل هذا : أحمد الله حمداً ، وأشكره شكراً ، ولا أكفر كفراً ، وأصبر صبراً ، ولا أجزع جزعاً ، وأعجب عجباً . وأفعله وأكرمه كرامة وأسره مسرةً . ولا أفعله ولا أكاد كيداً ولا أهم همّاً . (اختلف النحاة في « كيداً » : فبعضهم ذكر أنه مصدر من « كاد » الناقصة بمعنى « قارب » وبعضهم جعله من « كاد » التامة « كاد يكيد كيداً » ، أما « همّاً » فهي من « الهمة » أي ولا أبذل في ذلك همة .

(٢) محمد ٤ .

الرابعةُ : أن يكونَ مؤكِّداً لنفسِه أو لغيره . فالأول الواقع بعد جملة هي نصٌّ في معناه نحو « لَه عليَّ أَلْفٌ عُرْفاً » أي : اعترافاً[1] . والثاني . الواقع بعد جملة تحتملُ معناه وغيرَه نحو « زيدٌ ابني حَقّاً »[2] و « هذا زيدٌ الحقَّ لا الباطلَ » و « لا أفعلُ كذا ألبتةَ »[3] .

(١) هذا النوع من المفعول المطلق يسمى المؤكَّد لمضمون الجملة ، وعامله واجب الحذف ، وهو نوعان : هذا أولهما وهو المفعول المطلق المؤكَّد لنفسه ، وهو يؤكد الجملة التي قبله وهذه الجملة لها احتمال واحد هو الذي يؤكده المفعول المطلق . أي أن هذا الاحتمال لا يزول بزوال المفعول المطلق . فأنت حين تقول : له عليّ ألف ، فإن معناه أنك مدين له بألف ، وليس لهذه الجملة معنى آخر ، فإذا قلت : له عليّ ألف عُرْفاً ، فإنك تكون قد أكدت مضمون الجملة . والتقدير : له عليّ ألف أعترف بذلك اعترافاً .

(٢) أما النوع الثاني فهو المفعول المطلق المؤكد لمضمون الجملة ولكنه ليس مؤكَّداً لنفسه وإنما لغيره . وهو الذي يأتي بعد جملة تحتمل أكثر من معنى . كأن تقول : هذا ابني ، تعني به أنه ابنك ، وتعني به أنه كابنك . فإذا قلت : هذا ابني حقاً . فإنك تكون قد أكدت البنوة الحقيقية هنا . والتقدير : هذا ابني أحق حقاً .

(٣) وهذا النوع من المفعول المطلق قد يأتي نكرة كالأمثلة السابقة . وقد يأتي معرفاً بال . وأشهر أمثلته كلمة ألبتة . وهي مصدر بمعنى « قطعاً » . والأغلب أن الهمزة فيها همزة قطع . تقول : لا أفعل ذلك ألبتةَ .

الخامسة : أن يكون فعلا علاجياً تشبيهياً بعد جملة مشتملة عليه وعلى صاحبه كـ « مررت فإذا له صَوْتٌ صَوْتَ حِمار ، وبكاءٌ بكاءَ ذاتِ دَاهِية »[١] ، ويجبُ الرفعُ في نحو « له ذَكاءٌ ذَكاءُ الحكماءِ » لأنه معنوي لا علاجي ، وفي نحو « صَوْتُهُ صَوْتُ حِمارٍ » لعدم تقدم جملة ، وفي نحو « فإذا في الدارِ صوتٌ صوتُ حمار » ونحو « فإذا عليه نَوْحٌ نَوْحُ الحَمَامِ » لعدم تقدم صاحبه ، وربما نصب نحو هذين لكن على الحال .

تنبيه : مثل « له صوت صوت حمار » له :[٢]

(١) المثال هنا مكون من جملة هي « مررت فإذا له صوتٌ » ثم تشتمل هذه الجملة على مصدر هو « صوت حمار » وهذا الصوت يدل على فعلٍ علاجي أي ليس من الأمور النفسية أو المعنوية ، والمصدر في الوقت نفسه يفيد التشبيه ، والجملة التي قبله لا تعمل فيه ، فهو ينتصب بعامل محذوف تقديره : فإذا له صوتٌ يصوت صوتَ حمار .

(٢) الشاهد فيه قوله « طيَّ المِحْمَلِ » منصوب على المفعول المطلق بعامل محذوف ، رغم أنه لم تسبقه جملة تتوافر فيها الشروط المذكورة لكنها مفهومة من معنى البيت إذ التقدير : له طيٌّ طيَّ المِحْمَلِ . والمِحْمل حمالة السيف . يصف شخصاً ضامراً نحيلاً بلغ ضموره أنه إذا نام على الأرض لم تمسها بطنه بل منكبه وجانب ساقه وهو ضامر يشبه حمالة السيف في استوائها .

ما إنْ يَمَسُّ الأرضَ إلاّ مَنْكِبٌ
منه وحَرْفُ السَّاقِ طَيَّ المِحْمَلِ

لأن ما قبله بمنزله « له طَيٌّ » ، قاله سيبويه .

★ ★ ★

هذا باب المفعول له

ويُسَمَّى المفعولَ لأجلِه ، ومِنْ أجلِه ، ومثاله « جئتُ رغبةً فيك » . وجميعُ ما اشترطوا له خمسةُ أمور :

كونُه مصدرا ، فلا يجوزُ « جئتك السَّمنَ والعسلَ »[1] قاله الجمهور ، وأجاز يونس « أما العبيدَ فذو عبيد » بمعنى مهما يُذكر شخصٌ لأجل العبيدِ فالمذكور ذو عبيد ، وأنكره سيبويه .

وكونه قَلْبياً كالرغبة[2] ، فلا يجوز « جئتك قراءةً

(١) المفعول له يبين علة حدوث الفعل سواء أكانت هذه العلة دليلاً على الباعث أم على الغاية من الفعل ، ولذلك اشترط النحاة أن يكون المفعول له مصدراً ، لأن المصدر يدل على الحدث ،والحدث يشعر بالعلية . أما أسماء الذوات كزيد وعمرو فلا تكون سبباً للأفعال على الأغلب ، من هنا كان عدم إجازتهم جملة « جئتك السمنَ والعسل » بالنصب ، لأنهما اسما ذات وليسا مصدرين.

(٢) أي أن المصدر ينبغي أن يكون قلبياً بمعنى أنه حدث متصل بالقلب أي بالأمور النفسية ، ومن الممكن أن يدل المصدر القلبي على علة غير ثابتة كالرغبة مثل : سافر رغبة في الاستجمام ، ومن الممكن أيضاً أن يدل على علة ثابتة كالمثال : قعد عن الحرب جبناً . فالجبن علة ملازمة لصاحبها .

للعلم » ولا « قَتْلاً للكافر » قاله ابنُ الخباز وغيره ، وأجاز الفارسيُّ « جئتك ضَرْبَ زيد » أي لتضربَ زيدا

وكونُه علةً عرضاً كان كرغبةٍ ، أو غيرَ عرض ك « قعد عن الحرب جُبْناً » .

واتحادُه بالمعلَّلِ به وقتاً ، فلا يجوز نحو « تأهبت السفرَ »[1] قاله الأعلم والمتأخرون. واتحاده بالمعلَّل به فاعلا . فلا يجوز « جئتُك مَحَبَّتَكَ إياي » قاله المتأخرون أيضاً ، وخالفهم ابن خروف[2].

(١) والشرط الثالث لنصب المفعول له أن يكون هو وفعله في وقت واحد ، ولذلك لا يصح مثل : تأهبتُ السفرَ ، لأن التأهب في وقت والسفر في وقت آخر .

(٢) والشرط الرابع أن يكون فاعل الفعل والمصدرالذي هو علة له واحداً كقولك : جئت رغبةً في القراءة ، فالذي «جاء» و «رغب» فاعل واحد هو المتكلم . ولذلك لم يجز : جئتك محبتَك إيايَ . لأن فاعل الفعل هو ضمير المتكلم ، ولأن الذي يحب هو المخاطب .

غير أن بعض المتأخرين يجيزون ألا يكون الفاعل متحداً ويستشهدون بقوله تعالى : (يُريكم البرقَ خوفاً وطمعاً) ـ الرعد ١٣ ، ففاعل الفعل (يريكم) هو الله سبحانه وتعالى ، أما الذين يخافون ويطمعون فهم عباده .

ومتى فقد المعللُ شرطاً منها وجب عند من اعتبر ذلك الشرطَ أنْ يَجُرّه بحرف التعليل . ففاقد الأول نحو (والأرضَ وَضَعها لِلأَنَامِ) والثاني نحو (ولا تَقْتلوا أَوْلادَكُمْ مِنْ إِمْلاق)[1] بخلاف (خَشْيَةَ إِمْلاق)[2] ، والرابع نحو :[3]

فَجِئْتُ وَقَدْ نَضَّتْ لِنَوْمٍ ثيابَها

والخامس نحو :[4]

---

(1) الأنعام ١٥١ ، والشاهد فيها أن كلمة (إملاق) لم تُنصب مفعولاً له ، لأنها علة غير قلبية أي لا تدل على مسألة نفسية ، فالإملاق أي الفقر عامل خارجي .

(2) الإسراء ٣١ ، والشاهد فيها نصب (خشية) مفعولا له لأنه مصدر يدل على أمر قلبي .

(3) البيت بتمامه هو :

فجئتُ وقد نضَّتْ لنومٍ ثيابهـا   لدى السِّتْر إلا لِبْسَةَ المُتَفَضِّلِ

نضت : خلعت ، والشاهد في البيت أنه لم ينصب كلمة «نوم» فلم يقل «نضت نوماً ثيابها» لأن خلع الثياب لا بد أن يحدث في وقت سابق على وقت النوم ، أي أن الفعل وعلته غير متحدين في الزمان .

(4) البيت بتمامه هو :

وإني لتعروني لذكراكِ هـزّةٌ   كما انتفض العصفورُ بلله القطرُ

تعروني : تنزل بي ، والشاهد فيه أنه لم ينصب «ذكرى» على المفعول له وإنما جرها باللام ، لأن فاعل الفعل «تعرو» هو الهزة ، وأما فاعل العلة «ذكرى» فهو المتكلم ، أي أن الفعل وعلته غير متحدين في الفاعل .

وإنِّي لَتَعْرُونِي لِذِكْراكِ هِزَّةٌ

وقد انتفى الاتحادانِ في (أَقِمِ الصَّلاةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ)[1]
ويجوز جرُّ المستوفِي للشروطِ بكثرةٍ إنْ كانَ بأل ، وبقِلّةٍ إنْ كان مجرداً ، وشاهدُ القليلِ فيها قولُه :[2]

لا أقعد الجُبْنَ عَنِ الهَيْجاءِ

وقوله :[3]

مَنْ أَمَّكُمْ لِرَغْبَةٍ فيكُمْ جُبِرْ

---

(1) الإسراء ٧٨ والشاهد في الآية الكريمة عدم جواز نصب «دلوك الشمس» لفقد شرطين ؛ أولهما أن فاعل الفعل (أقم) هو المخاطب أما فاعل (دلوك) فهو الشمس . وثانيهما أن إقامة الصلاة لابد أن تكون بعد دلوك الشمس ، أي أن الفعل وعلته غير متحدين في الزمان والفاعل .

(2) البيت بتمامه هو :

لا أقعد الجبنَ عن الهيجـاء   ولو توالت زُمَرُ الأعـداء

يقرر النحاة أن المصدر إذا كان مستوفياً للشروط المذكورة فإنه ينصب المفعول له ، فإذا كان نكرة كان نصبه هو الغالب ، لكن يجوز جره باللام قليلاً . أما إذا كان المصدر معرفاً بأل فإن الأغلب جره باللام ولكن يجوز نصبه قليلاً .

والشاهد في البيت قوله : لا أقعد الجبنَ ، فنصب المصدر «الجبن» على المفعول له ، وهو معرف بأل ، وهذا جائز لكنه قليل .

(3) الشاهد فيه قوله : من أمّكم لرغبةٍ ، المصدر هنا «رغبة» مستوفٍ =

ويستويان في المضاف نحو (يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُمُ ٱبْتِغَاءَ مَرْضَاةِ اللهِ)[1] ونحو (وإِنَّ مِنْها لَمَا يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ اللهِ)[2] قيل : ومثله (لِإِيلافِ قُرَيْشٍ)[3] أي : فليعبدوا ربَّ هذا البيتِ لإيلافِهم الرحلتين . والحرف في هذه الآية واجب عند من اشترط اتحاد الزمان .

★ ★ ★

لشروط المفعول له ، وهو نكرة ، لكنه جره باللام ، وهذا جائز غير أنه قليل .

(١) البقرة ٢٦٥ ، والشاهد فيها نصب المصدر (ابتغاءَ) على المفعول له وهو مضاف (ابتغاءَ مرضاة الله) . ونصبه وجره سيان .

(٢) البقرة ٧٤ ، والشاهد فيها جر المصدر (خشية) وهو مضاف مستوفٍ لشروط المفعول له ، لكن نصبه وجره سيان .

(٣) قريش ١ .

هذا باب المفعول فيه . وهو المسمى ظرفاً

الظرف :[1] ما ضُمِّنَ معنى « في » باطِّرادٍ : من اسمِ وقتٍ . أو اسمِ مكانٍ . أو اسمٍ عَرَضَتْ دلالتَه على أحدِهما

(١) يرى النحاة أن الأفعال باعتبارها أحداثاً لا يمكن أن تحدث في فراغ ، إذ لا بد أن تحدث « في » مكان وزمان ، والاسم الذي يدل على مكان الحدث أو زمانه يسمى مفعولاً فيه . وقد أطلق عليه البصريون مصطلح «الظرف» لأن الظرف عبارة عن الوعاء الذي يحتوي الأشياء ، وهو يستعمل في العربية المعاصرة للظرف الذي توضع فيه الرسائل ، فكأن المفعول فيه « ظرف » أي وعاء يُظرف فيه الفعل .

على أننا نلفتك إلى أن مصطلح « الظرف » استخدم في النحو القديم ليشمل شبه الجملة المكون من ظرف المكان أو الزمان وشبه الجملة المكون من الجار والمجرور .

أما الكوفيون فأطلقوا على المفعول فيه مصطلح « الصفة » وعلى الجار والمجرور أيضاً . وسماه الفرّاء أحد أئمة الكوفة « المحلّ » .

ومن هذه الفكرة نفهم مصطلح « التعلق » الذي نتحدث عنه دائماً عند إعراب شبه الجملة . ويذكر النحاة أن شبه الجملة لا بد أن يتعلق بمشتق أي بفعلٍ أو ما في معناه ، وذلك لأن الأحداث لا تحدث في فراغ من ناحية ، ولأن المكان والزمان أي « الظرف » أو « المحل » لا يمكن أن يكون فارغاً ، فلا بد أن يملأه شيء ، ولا يملؤه غير الأحداث .

أو جارٍ مَجْرَاه . فالمكانُ والزمانُ كـ « امْكُثْ هُنا أَزْمُنا » ، والذي عَرَضَتْ دلالته على أحدهما أربعةٌ : أسماءُ العددِ المميِّزةِ بهما كـ « سِرْتُ عشرين يوماً ثلاثين فرسخاً »[١] . وما أُفيد به كليةُ أحدِهما أو جزئيتُه كـ « سرتُ جميعَ اليومِ جميعَ الفرسخِ » أو « كلَّ اليومِ كلَّ الفرسخِ » أو « بعضَ اليومِ بعضَ الفرسخِ » أو « نصفَ اليومِ نصفَ الفرسخِ »[٢] .

وما كان صفة لأحدهما كـ « جلستُ طويلاً من الدهرِ شرقيَّ الدار »[٣] .

---

(١) ذكرنا أن « العدد » كلمة مبهمة لا نعرف وظيفتها النحوية في الجملة إلا من المعدود الذي يأتي بعدها سواءٌ أكان تمييزاً أم مضافاً إليه . فإذا كان المعدود زماناً أو مكاناً وقد حدث الفعل فيه أعرب العدد ظرفاً كأن تقول : قرأتُ ثلاثَ ساعات ، وسرت عشرين ميلاً .

(٢) وكذلك كل الألفاظ المبهمة الملازمة للإضافة ، لا تظهر وظيفتها في الجملة إلا من المضاف إليه ، ككلّ وبعض ومِثْل وشِبْه وغيرها فتقول : قرأت كلَّ يوم ، وسبحت كلَّ الميل ، وانتظرتك بعضَ ساعة ، وجريت بعضَ ميل ... وهكذا .

(٣) من الكلمات التي يوصف بها الزمان كلمات : طويل وقصير ، كثير وقليل ، حديث وقديم ؛ فجملة جلست طويلاً من الدهر ، تقديرها عندهم جلست زماناً طويلاً من الدهر ، حذف الموصوف وأقيمت الصفة مقامه فأعرب ظرفاً . ومن الكلمات التي يوصف بها المكان كلمات : شرقيّ وغربيّ وشماليّ وجنوبيّ ؛ ومن ثم يكون التقدير في جملة : جلست شرقيَّ الدار ، جلست مكاناً شرقيَّ الدار ، حذف الموصوف وأقيمت الصفة مقامه فأعربت ظرفاً .

وما كان مخفوضاً بإضافةِ أحدهما ثم أُنيبَ عنه بعد حذفِه .

والغالب في هذا النائب أن يكونَ مصدرًا ، وفي المنوب عنه أن يكون زماناً ، ولا بدَّ من كونه معيناً لوقت أو لمقدار ، نحو « جئتك صلاةَ العصرِ » أو « قُدومَ الحاجِّ » و « أنتظرُك حَلْبَ ناقةٍ » أو « نَحْرَ جَزُورٍ »[١] . وقد يكون النائب اسمَ عَيْنٍ نحو « لا أكلِّمُه القارِظَيْنِ » والأصل « مُدَّةَ غَيْبَةِ القارِظَيْنِ »[٢] ، وقد يكون المنوب عنه مكاناً نحو « جلستُ قُرْبَ زيد » أي مكان قربه .

والجاري مجرى أحدهما ألفاظٌ مسموعةٌ توسعوا فيها

---

(١) من الواضح أن المصادر في هذه الأمثلة تعين وقتاً أو مقداراً ، فجملة « جئتك العصر » أي وقتَ صلاته ، و « قدومَ الحاجّ » أي وقت قدومِهم ، و « أنتظرك حلب ناقة » أي قدرَ حلب ناقة ، وقدرَ نحر جزور .

(٢) جملة قديمة لم تعد تستعمل الآن ، والشاهد فيها استخدام اسم عين « القارظين » ظرف زمان باعتباره ناب عنه ، والقارِظ هو الذي يجني « القَرَظ » وهو نبات يستخدم في دبغ الجلود ، و « القارظان » في هذه الجملة شخصان من قبيلة « عنزة » خرجا بحثاً عن القرظ ولم يعودا ، فقالت العرب : لا أكلمه القارظَيْن ؛ أي مدة غيبة القارظين ، أي لا أكلمه أبداً .

فنصبوها على تضمين معنى « في » كقولهم «أَحقاً أَنَّك ذاهب» والأصل : أفي حق(١) ، وقد نطقوا بذلك . قال :(٢)

أَفِي الحقِّ أَنِّي مُغْرَمٌ بِكِ هَائِمٌ

---

(١) هناك ألفاظ قرر عدد من النحاة أنها تستعمل ظروفاً ، وهي عندهم ألفاظ سماعية أي لا يجوز القياس عليها ، منها كلمة (حقاً) لأنها عندهم تفيد معنى « في حق » ، فجملة « أحقاً أنك ذاهب » تقديرها عندهم « أفي حقٍ أنك ذاهبٌ » وتعرب ظرفاً منصوباً وشبه الجملة في محل رفع متعلق بمحذوف خبر مقدم ، والمصدر المؤول من أنَّ ومعموليها في محل رفع مبتدأ مؤخر ، أي : أفي حقٍ ذهابُك .

غير أن عدداً آخر من النحاة لا يرى في هذه الألفاظ دلالة على المكانية أو الزمانية وإنما يرونها دالةً على المصدر ؛ ولذلك يعربونها مفعولاً مطلقاً ، ويقدرون الجملة : أحقُّ حقاً أنك ذاهب ، والألفاظ الأخرى التي يراها النحاة مقصورة على السماع في الدلالة على الظرفية هي : غيرَ شك ، وجَهْدَ رأيي ، وظناً مني ، وهي كلها على تقدير : في غيرِ شك ، وفي جهةِ رأيي ، وفي ظني .

على أن هناك ألفاظاً تستعمل في العربية المعاصرة هذا الاستعمال مثل : غايةَ علمي ، قدرَ طاقتي ، آخرَ جهدي ، تصوُّراً مني ، أغلبَ ظني ... الخ

(٢) البيت بتمامه هو :

أفي الحقِّ أني مُغْرَمٌ بكِ هائمٌ وأنكِ لا خلٌّ هواكِ ولا خَمْرُ

والشاهد فيه استخدام « في الحق » بحرف الجر « في » للدلالة =

وهي جارية مجرى ظرف الزمان دون ظرف المكان ، ولهذا تقع خبراً عن المصادر دون الجثث . ومثله « غَيْرَ شكٍّ » أو « جَهْدَ رَأْيِي » أو « ظَنّاً مني أنك قائم » .

وخرج عن الحد ثلاثةُ أمور :

أحدها : نحو (وتَرْغَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ)(١) إذا قُدِّرَ بِفي ، فإنَّ النكاحَ ليس بواحدٍ مما ذكرنا .

والثاني : نحو (يَخافُونَ يَوْماً)(٢) ونحو (اللهُ أَعْلَمُ حَيْثُ

= على معنى الظرفية مما يؤيد عندهم رأي سيبويه والذين تابعوه أن كلمة « حقاً » انتقلت من المصدر إلى الظرف ، وعلى ذلك فشبه الجملة « في الحق » متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وأنَّ واسمها وخبرها « أني مغرم بك » في محل رفع مبتدأ مؤخر .

(١) النساء ١٢٧ والشاهد في الآية أن المصدر المؤول من أنْ والفعل في محل جر بحرف جر مقدر ، وهذا المصدر ليس ظرفاً لأنه لا يدل على مكانٍ ولا زمان ، والتقدير : وترغبون في نكاحهم .

(٢) الإنسان ٧ والشاهد في الآية أن كلمة « يوماً » ليست ظرفاً هنا بل هي مفعول به للفعل « يخافون » ، صحيح أن « يوماً » تدل على زمان لكن الفعل لا يقع فيها وإنما يقع عليها ؛ إذن أن المعنى أنهم لا يخافون في يوم ، وإنما هم يخافون الآن يوماً ، فالخوف واقع الآن على اليوم ، والآية الكريمة بتمامها : (ويخافون يوماً كان شره مستطيرا) .

يَجْعَلُ رِسالَتَه)(١) فإنّهما ليسا على معنى «في». فانتصابُهما على المفعول به. وناصبُ «حيثُ» «يَعْلَمُ» محذوفاً. لأن اسمَ التفضيلِ لا ينصبُ المفعولَ به إجماعاً.

والثالث: نحو «دخلتُ الدارَ» و«سكنتُ البيتَ» فانتصابُهما إنما هو على التوسُّعِ بإسقاطِ الخافضِ. لا على الظرفية. فإنه لا يطردُ تعدّي الأفعالِ إلى الدارِ والبيتِ على معنى «في» لا تقول «صليت الدارَ» ولا «نمت البيتَ»(٢).

---

(١) الأنعام ١٢٤ والشاهد في الآية أن كلمة «حيث» ليست ظرف مكان هنا بل هي مفعول به، وهم لا يجعلون كلمة (أعلم) هي العاملة فيه، لأنها اسم تفضيل، واسم التفضيل عند النحاة لا يعمل في المفعول به، ومن ثَمَّ يقدرون فعلاً آخر يقع على كلمة «حيث»، والتقدير: الله أعلَمُ، يعلم حيث يجعل رسالته. ومن الواضح أنها ليست ظرفاً لأن حدث العلم ليس واقعاً في مكان وإنما واقع عليه.

(٢) «الدار، والبيت، والمسجد وغيرها» أسماء تدل على أماكن. ونحن حين نقول «دخلت الدار» أو دخلت البيتَ أو دخلت المسجدَ» فإن معظم النحاة لا يعتبر هذه الأسماء ظروفاً رغم أن الفعل حادث فيها وهو الدخول، لكنهم يرفضون اعتبارها ظروفاً لسببين؛ أولهما أن هذه الأسماء لا تستعمل منصوبة بل يسبقها=

فصلٌ: وحكمُه النصبُ. وناصبُه اللفظُ الدالُّ على المعنى الواقع فيه. ولهذا اللفظ ثلاثُ حالات:

إحداها: أن يكون مذكورا، كـ«امكُثْ هُنا أَزْمُناً»، وهذا هو الأصل.

والثانية: أن يكون محذوفاً، جوازا وذلك كقولك «فرسخين» أو «يومَ الجمعة» جواباً لمن قال: «كم سرتَ». أو «متى صُمْتَ».(١)

والثالثة: أن يكون محذوفاً وجوباً. وذلك في ست مسائل. وهي أن يقع صفة كـ«مررت بطائرٍ فَوْقَ غُصْنٍ»(٢) أو صلة كـ«رأيت الذي عِنْدَكَ»(٣). أو حالا كـ«رأيتَ

= حرف الجر دائماً، وحين يحذف حرف الجر مع بعض الأفعال كالفعل «دخل» لكثرة استعماله معها فإن هذه الأسماء تنصب على ما يسمى بنزع الخافض أي بحذف حرف الجر، ولذلك فإنهم يعربونها مفعولاً به. والسبب الثاني عند عدد من النحاة أنهم يعتبرون ظرف المكان ما كان غير محدد أما الأسماء الدالة على أماكن محددة كالبيت والدار والمسجد والخيمة فليست ظروف مكان.

(١) هذا حذف للعامل لدليل «مقاليّ» لأنه مذكور في السؤال.

(٢) فوق: ظرف مكان منصوب بالفتحة الظاهرة، وهو شبه جملة متعلق بمحذوف صفة لأن قبله نكرة، والتقدير: مررت بطائرٍ واقفٍ فوق غصن.

(٣) الاسم الموصول يحتاج إلى «جملة صلة»، وشبه الجملة «عندك» =

الهلالَ بَيْنَ السحابِ »[1] . أو خبراً كـ« زيدٌ عِنْدَك »[2] ، أو مُشْتَغَلاً عنه كـ« يومَ الخميسِ صُمْتُ فيه »[3] . أو مسموعاً بالحذف لا غير كقولهم « حِينَئِذٍ الآنَ »[4] أي : كان ذلك حينئذ . واسْمَعِ الآن .

فصل : أسماءُ الزمان كلُّها صالحةٌ للانتصاب على الظرفية ، سواء في ذلك مبهمُها كحين ومدّة ومُخْتَصُّها

= متعلق بجملة الصلة لا محل له من الإعراب ، والتقدير : رأيت الذي هو موجود عندك .

(١) الهلال معرفة ، وشبه الجملة بعده متعلق بمحذوف حال منه في محل نصب ، والتقدير : رأيت الهلال كائناً بين السحاب .

(٢) زيد مبتدأ ، ولا بد له من خبر . ومعظم النحاة يرفض اعتبار شبه الجملة خبراً ، وإنما هو متعلق بمحذوف خبر ، والتقدير زيد كائن أو موجود أو مستقر أو استقر عندك .

(٣) ذكرنا أن الاشتغال أن يتقدم اسم ويتأخر عنه فعل صالح للعمل فيه مشغول عنه بالعمل في ضميره ، و« يومَ » تقدم على الفعل « صمت » المشغول بالعمل في الجار والمجرور . ولذلك فإن « يوم » ظرف زمان منصوب ، وناصبه فعل محذوف وجوباً يفسره الفعل الموجود ، والتقدير : صمت يومَ الخميس صمت فيه .

(٤) هنا مثل يضرب لصرف النظر عما مضى والالتفات إلى ما هو حادث والتقدير : كان ذلك حينئذ ، واسمع الآن ما يجدّ .

كيومَ الخميسِ ومعدودُها كيومَيْن وأسبوعَيْن . والصالح لذلك من أسماء المكان نوعان ، أحدهما : المبهَمُ ، وهو ما افتقَرَ إلى غيره في بيانِ صورةِ مُسَمَّاه ، كأسماءِ الجهات نحو أمامَ ووراءَ ويمينَ وشمالَ وفوقَ وتحتَ ، وشبهها في الشياع كناحية وجانب ومكان . وكأسماء المقادير كمِيلٍ وفَرْسَخٍ وبَرِيدٍ .

والثاني : ما اتحدت مادَّته ومادةُ عامِلِه كـ« ذهبت مَذْهَبَ زيدٍ » و« رميت مَرْمَى عمروٍ »[1] وقوله تعالى (وأَنَّا كُنَّا نَقْعُدُ مِنْها مَقَاعِدَ لِلسَّمْعِ)[2] . وأما قولهم « هو مني مَقْعَدَ القابِلَة » و« مَزْجَرَ الكلبِ » و« مناطَ الثُّرَيّا » فشاذٌ . إذ التقدير : هو مني مستقرٌّ في مقعدِ القابلة . فعامله الاستقرار ولو أعمل في المقعد « قعد » وفي المزجر « زجر » وفي المناط « ناط » لم يكن شاذاً .

---

(١) مذهب ومرمى من حيث الصيغة الصرفية اسما مكان من ذهب ورمى ، ولذلك فهماهنا ظرفا مكان منصوبان .

(٢) الجن ٩ والشاهد فيها نصب (مقاعد) على الظرفية ، وهي جمع مَقْعَد اسم مكان من الفعل قعد .

فصل : الظرف نوعان :

متصرِّفٌ ، وهو ما يفارق الظرفيةَ إلى حالةٍ لا تشبهها كأنْ يُستعملَ مبتدأ أو خبرا أو فاعلا أو مفعولا أو مضافاً إليه كاليوم ، تقول : « اليومَ يومٌ مبارك » و « أعجبني اليومُ » و « أحببتُ يومَ قدومِك » و « سرتُ نصفَ اليوم » .

وغير متصرف ، وهو نوعان : ما لا يفارق الظرفيةَ أصلا كـ « قطُّ وعَوْضُ »[1] . تقول : « ما فعلته قطُّ » و « لا أفعله عَوْضُ » . وما لا يخرج عنها إلا بدخول الجار عليه ، نحو قَبل وبَعد ولَدن وعِند[2] ، فيحكم عليهن بعدم التصرف

---

(1) قطُّ ظرف يستعمل لنفي الزمان الماضي ، وهو مبني في محل نصب ، تقول : ما فعلت ذلك قطُّ . ومن الأخطاء الشائعة أن يقال : لم أفعل ذلك أبداً . لأن كلمة « أبداً » لا تستعمل إلا للدلالة على المستقبل ، فكأنك قلت : لم أفعلْ ذلك غداً .

أما كلمة « عَوْضُ » فهي ظرف يستعمل لنفي الزمان المستقبل ، وهي أيضاً مبنية في محل نصب ، تقول : لا أفعل ذلك عَوْضُ ، والتقدير : لا أفعل ذلك أبداً ، أو مطلقاً .

(2) هذه الظروف موغلة في الإبهام ، وهي تعتبر ظروفاً فقط ، لأنها لا تخرج عن الظرفية إلا بأن تخفض بحرف الجر ، فتقول من قبل =

مع أنّ « مِنْ » تدخل عليهن ، إذ لم يخرجن عن الظرفية إلا إلى حالة شبيهة بها ، لأن الظرف والجار والمجرور أخوان .

* * *

= ذلك ومن بعده ومن لدن كذا ومن عنده ، لكنها لا تقع مبتدأ ولا فاعلاً ... الخ .

هذا باب المفعول معه

وهو : اسمٌ ، فضلةٌ ، تالٍ لواوٍ بمعنى مَعَ ، تالية لجملة ذاتِ فعل أو اسمٍ فيه معناه وحروفُه ، كـ « سرتُ والطريقَ » و « أنا سائرٌ والنيلَ »(١) ..

فخرج باللفظ الأولِ نحوُ « لا تأكُلِ السمكَ وتشربَ

---

(١) المثالان اللذان قدمهما ابن هشام ينطبق عليهما تعريف المفعول معه وذلك لما يلي :

ا ـ الواو هنا تدل دلالة صريحة على المصاحبة ؛ إذ لا يمكن أن تكون واو عطف ، لأن واو العطف تجعل المعطوف شريكاً للمعطوف عليه في الحكم ، و « الطريق » و «النيل » لا يشتركان في فعل « السير » مع الفاعل .

ب ـ أن بعد الواو اسماً هو « الطريق » و « النيل » .

حـ ـ أن قبل الواو جملة فيها فعل أو اسم يحمل معنى الفعل ؛ الأول « سرت » ، والثانية « أنا سائر » لأن اسم الفاعل يحمل معنى الفعل كما تعلم .

اللبنَ »(١) ونحو « سرتَ والشمسُ طالعةٌ »(٢) فإنَّ الواوَ داخلة في الأولِ على فعل ، وفي الثاني على جملة . وبالثاني نحوُ « اشترك زيدٌ وعمرٌو »(٣) . وبالثالث نحو « جئت مَعَ زيدٍ »(٤) وبالرابع نحوَ « جاء زيدٌ وعمرو قَبلَه ، أو بعدَه »(٥) وبالخامسِ نحوُ « كلُّ رجلٍ وضَيْعَتُه »(٦) . فلا يجوز فيه النصب ، خلافاً للصَّيْمَرِيِّ . وبالسادس نحوُ « هذا لَكَ وأَباكَ » فلا يُتَكَلَّمُ به ، خلافاً لأبي علي ،

---

(١) الواو هنا تدل على المصاحبة ؛ إذ المعنى : لا تأكل السمك مع شرب اللبن ، لكن ما بعدها ليس مفعولاً معه لأنه ليس اسماً .

(٢) الواو هنا قد تفيد معنى المصاحبة لأن المعنى : سرت مع طلوع الشمس ، لكن « الشمس » ليست مفعولاً معه ، لأن ما بعد الواو ليس اسماً وإنما جملة ، ومن ثم انصرفت الواو للدلالة على الحال .

(٣) « عمرو » هنا ليس مفعولاً معه ؛ لأن الواو ليست دالة على المصاحبة لأن قبلها فعلا يدل دلالة صريحة على المشاركة « اشترك » .

(٤) « زيد » ليس مفعولاً معه رغم أن الجملة تدل على المصاحبة لأن اللفظة التي قبله ليست « الواو » وإنما « مَعَ » وهي ظرف كما تعلم .

(٥) من المؤكد أن الواو هنا ليست للمصاحبة لأن الظرفين « قبل ، وبعد » تنفيان معنى المصاحبة .

(٦) « ضيعته » ليست مفعولاً معه إذ لم تسبق الواوَ جملةٌ فيها فعل أو ما فيه معنى الفعل .

فإنْ قلت : فقد قالوا « ما أَنْتَ وَزَيْدًا » و « كيفَ أنت وزيدًا »[1] .

---

(١) يكثر في الكلام استعمال المفعول معه بعد الاستفهام ، مثل :
ما أنت وزيداً ؟ كيف أنت والبردَ ؟
ويقرر ابن هشام كما ترى أن أكثر النحاة يرفع هذا الاسم على العطف فيقول : ما أنت وزيدٌ ؟ كيف أنت والبردُ ؟ لكن ما هو الموقف مع النصب وقد عرفت أن المفعول معه لا يكون إلا بواو تدل على المصاحبة وقبلها جملة فيها فعل ؟ بعض النحاة يرى أن اسم الاستفهام فيه معنى الفعل ولذلك فهو ينصب المفعول معه .
وأكثرهم يرى أن الضمير الذي بعد اسم الاستفهام ليس مبتدأ واسم الاستفهام الخبر المقدم ، وإنما هو فاعل لفعل محذوف ؛ أي : ما تصنع ، أو كيف تصنع ، وما داموا يقدرون فعلاً فإن هذا التقدير عندهم كاف لنصب المفعول معه .
أنت ترى أنَّ ابن هشام هنا يحدد آراء النحاة في العامل الذي ينصب المفعول معه ، ويتبين لك أن هناك أربعة آراء :
ا – أكثر النحاة على أن العامل هو الفعل أو شبهه ؛ فجملة « سرت والنيل » الفعل « سار » هو الذي نصب « النيلَ » ، وجملة « أنا سائر والنيلَ » اسم الفاعل « سائر » هو الذي نصب النيل .
ب – الجرجاني الذي يرى أن « الواو » هي التي نصبت المفعول معه . ومعظم النحاة يرفض هذا الرأي لأن العامل عندهم لا بد أن يكون مختصاً ؛ أي مقصوراً على نوع معين على الأفعال ؛ أي أنها ليست مختصة بقسم بذاته ، ولذلك لا يحق لها عندهم أن تعمل .
=

قلتُ : أكثرُهم يرفعُ بالعطفِ ، والذين نصبوا قدَّروا الضميرَ فاعلاً لمحذوفٍ ، لا مبتدأ ، والأصلُ ما تكونُ . وكيفَ تصنعُ . فلما حُذِفَ الفعلُ وحدَه برزَ ضميرُه وانفصل .

والناصب للمفعول مَعه ما سبقه من فعل أو شبهه ، لا الواوُ ، خلافاً للجرجاني ، ولا الخلافُ ، خلافاً للكوفيين ، ولا محذوفٌ والتقدير : سرت ولابستَ النيلَ ، فيكون حينئذ مفعولا به ، خلافاً للزجاج .

فصل : للاسم بعد الواو خمسُ حالات : وجوبُ العطفِ ، كما في « كلُّ رجلٍ وضيعتُه » ونحو «اشترك

= حـ – الكوفيون يرون أن « الخلاف » هو الذي نصب المفعول معه . والخلاف مصطلح كوفي يشرحونه بأن المفعول معه ليس منصوباً بالفعل الموجود في الجملة ؛ لأنه لو كان منصوباً به لأمكن تكراره ، ومحال أن تقول في جملة « سرت والطريق » « سرت وسار الطريق » لأن الطريق لا ينسب إليه وقوف ولا سير . ومعنى ذلك أن الاسم الذي بعد الواو ليس مشاركاً لما قبلها بل هو « مخالف » له ، وهذا « الخلاف » هو الذي عمل فيه النصيب .

د – أن الفعل في « سرت والنيلَ » ليس هو العامل ، وإنما العامل فعل آخر بعد الواو ، وهو محذوف ، والتقدير عندهم : سرت ولابستُ النيلَ .

زيدٌ وعمرٌو » ونحو « جاء زيدٌ وعمرٌو قبلَه أو بعدَه » لِمَا بَيّنّا[1] ، ورُجّحانه كـ« جاءَ زيدٌ وعمرٌو » لأنه الأصل ، وقد أمْكَنَ بلا ضَعْفٍ[2] ، ووجوبُ المفعولِ مَعه ، وذلك في نحو « ما لَكَ وزَيْدًا »[3] و « ماتَ زَيْدٌ وطُلُوعَ الشَّمْسِ »

(١) من الواضح أن الجمل الثلاث لا تتوافر فيها شروط المفعول معه ؛ لأنه لا توجد في الجملة الأولى جملة قبل الواو إذ ليس قبلها إلا اسم مفرد وهو « كل رجل » ولأن الجملتين الأخريين فيهما واو صريحة في المشاركة بدلالة الفعل « اشترك » وبدلالة « قبل وبعد » .

(٢) جملة « جاء زيد وعمروٌ » يمكن أن نعتبر الواو للعطف فنرفع « عمرو » ويمكن أن نعتبرها للمعية فننصب « جاء زيد وعمراً » ، لكن العطف أفضل لأنه الأصل .

(٣) في أسلوب العطف لا يجوز أن نعطف اسماً ظاهراً على ضمير رفع متصل إلا بعد أن نؤكده بضمير رفع منفصل على ضمير فنحن لا نستطيع أن نقول : « سرت وزيدٌ » لأننا بذلك نكون قد عطفنا اسماً ظاهراً « زيد » على ضمير رفع متصل « التاء » ، ولكن يمكن أن نعطف بعد الفصل فنقول : « سرت أنا وزيدٌ » . وإذن فإن جملة « سرت وزيداً » لا بد أن يكون فيها « زيداً » مفعولاً معه إذ يستحيل جعل الواو للعطف لعدم وجود الفاصل عند أكثر النحاة ، وبعضهم لا يراه مستحيلاً وإنما يراه ضعيفاً . كذلك لا نستطيع أن نعطف اسماً ظاهراً على ضمير مجرور متصل إلا بعد تكرار الجار ، فلا نقول : « ما لكَ وزيدٍ ؟ » ولكنا نقول : « ما لَكَ ولزيدٍ ؟ » فإذا لم يتكرر حرف الجر وجب نصب الاسم على المفعول معه إذ يستحيل العطف ، فنقول : « ما لَكَ وزيداً ؟ »

لامتناعِ العطفِ في الأولِ من جهة الصناعةِ وفي الثاني من جهة المعنى . ورُجْحانُه . وذلك في نحو قوله[1] :

فكونوا أَنْتُمُ وَبَنِي أَبِيكُمْ

ونحو « قمتُ وزيدا » ، لضعف العطف في الأول من جهة المعنى ، وفي الثاني من جهة الصناعة ، وامتناعهما كقوله :[2]

(١) البيت بتمامه هو :

فكونوا أنتُمُ وبَنِي أبيكُـــــمْ مكانَ الكليتين من الطِّحَـــال

الشاهد في البيت قوله : فكونوا أنتم وبني أبيكم ، على اعتبار أن «بني أبيكم» مفعول معه ، ويرى ابن هشام ذلك هو الأرجح ، رغم جواز العطف على ضمير الرفع المتصل « الواو » لأنه أُكد بضمير منفصل « أنتم » ، وذلك لأن المعنى لا يحسن مع العطف إذ هو لا يأمرهم أن يكونوا مشاركين لبني أبيهم في مكان الكليتين ، وإنما يطلب منهم أن يكونوا بعيدين عن أبناء أبيهم بعد الكليتين عن الطحال .

(٢) البيت بتمامه هو :

علفتُها تبنــاً وماءً بــارداً حتى شَتَتْ همّالةً عيناها

ما هو موقع « ماءً » بعد الواو . يقول ابن هشام إن « ماءً » ليست معطوفة ، وليست مفعولاً معه . ليست معطوفة ؛ لأن المعطوف مشارك للمعطوف عليه في الحكم ، أي أن العامل يصلح أن يتكرر معه ، ولا يجوز أن نقول : علفتها تبناً وعلفتها ماءً ؛ لأن الماءَ =

عَلَّفْتها تِبناً وماءً بارِداً

وقوله:(1)

وزَجَّجْنَ الحواجِبَ والعُيُونا

أما امتناعَ العطف فلِانْتِفاءِ المشارَكَة . وأمّا امتناعُ المفعولِ معه فلانتفاءِ المَعِيَّة في الأول وانتفاء فائدةِ الإعلام بها في الثاني . ويجب في ذلك إضمارُ فعلٍ ناصبٍ للاسم على أنه مفعول به ، أي : وسَقَيْتُها ماءً ، وكَحَّلْنَ العيونا .

= لا يُعلف . وهي ليست مفعولاً معه لأن المفعول معه لا بد أن يشترك مع ما قبله في الزمان ، والناقة لا تشرب الماء وقت تناولها التبن . وهم يخرّجون البيت على أن «ماءً» مفعول به لفعل محذوف تقديره : سقيتُها ماء ، وعلى هذا تكون الواو للعطف ، لكن من باب عطف الجملة على الجملة : علفتها تبناً وسقيتها ماءً .

(1) البيت بتمامه هو :

إذا ما الغانياتُ برزن يوماً وزَجَّجْنَ الحواجب والعيونا

الشاهد فيه كالبيت السابق ، وهو أن كلمة «العيونا» ليست معطوفة على «الحواجب» لأن الفعل «زجّج» لا يكون إلا للحواجب كما أنها ليست مفعولاً معه ، وتخريج البيت على أن «العيونا» مفعول به لفعل محذوف ، وتكون الواو عاطفة جملة على جملة ، وتقديرها : زجّجن الحواجب وكحّلن العيونا .

هذا قول الفارسي والفراءِ ومَنْ تَبِعَهُما ، وذهب الجرمي والمازني والمبرد وأبو عبيدة والأصمعي واليزيدي إلى أنه لا حذفَ . وأنَّ ما بعدَ الواو معطوفٌ . وذلك على تأويل العامل المذكور بعاملٍ يصح انصبابُه عليهما . فيؤول زَجَّجْنَ بحَسَّنَّ وعَلَفتُها بأنَلْتُها .

* * *

شرح ابن عقيل

وابن عقيل هو : قاضي القضاة عبد الله بن عبد الرحمن ابن عبد الله بن عقيل ، ولد ٦٩٨هـ وتوفي بالقاهرة ٧٦٩هـ ، وهو واحد من كبار النحاة في مصر ،ويعد من تلاميذ أبي حيان . وقد تصدر للتدريس في غير مسجد بالقاهرة .

ويعتبر شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك من أكثر الشروح شهرة وتداولا بين الدارسين . لأن صاحبه قدمه في لغة قريبة وفي عرض قريب أيضاً ، فلم يتطرق إلى الاختلافات النحوية الكثيرة . ولم تستغرقه الاستطرادات التي سوف تلحظ بعضا منها في « تنبيهات » «الأشموني» وإنما توقف الرجل عند أصول القاعدة النحوية مشيراً إلى أهم الاتجاهات فيها . شارحاً موطن الشواهد في كثير من الأحيان .

ولعلك لحظت أن ابن هشام في « أوضح المسالك » لم يكن يقدم نص الألفية وإنما يكتفي بتقديم شرحه هو ، أما ابن عقيل فهو يلتزم بترتيب الألفية مقدماً البيت أو أو البيتين أو الثلاثة حسبما تتضمنه من قواعد ، ويتبعها

بشرحه . معرباً كلماتِ البيت أحياناً ، ملتزماً في شرحه ترتيبَ القواعدِ على ما جاءت في الأبيات .

وقد طُبع شرح ابن عقيل غيرَ مرة في غيرِ بلد عربي ، ولعل أشهر طبعاته هي تلك التي نهض على ضبطها وشرحها الشيخ محمد محيي الدين ، وقد صدرت في أربعة أجزاء.

الاستثنـــاء

ما استثنتِ « الاّ » مَعْ تمامٍ ينتصِبْ
وبعد نفيٍ أو كنفيٍ انتُخِبْ
إتباعُ ما اتّصلَ ، وانصِبْ ما انقطعْ
وعَنْ تميمٍ فيهِ إبدالٌ وَقَعْ

حُكْمُ المستثنى بـ « إلّا » النصبُ ، إنْ وقع بعد تمام الكلام الموجَب ، سواء كان متصلا أو منقطعاً ، نحو « قام القومُ إلا زيداً . وضربْتُ القومَ إلا زيداً . ومررتُ بالقومِ إلا زيداً . وقام القومُ إلا حماراً ، وضربتُ القومَ إلا حماراً . ومررتُ بالقومِ إلا حماراً فـ « زيداً » في هذه المُثُل منصوبٌ على الاستثناء ، وكذلك « حماراً » .[1]

(1) وضع النحاة مجموعة من المصطلحات للعناصر التي تتكون منها جملة الاستثناء في العربية نبينها لك فيما يلي :

ا – الجملة الموجبة ؛ ومعناها الجملة المثبتة ، وهي هنا التي تخلو من نفي أو استفهام ، مثل : حضر الطلابُ .

ب – الجملة غير الموجبة ؛ وهي الجملة التي بها نفي أو استفهام ، مثل : لم يحضر الطلابُ . لا تكتبوا . هل حضر الطلاب؟ =

= حـ – الجملة التامة : وهي الجملة التي يذكر فيها المستثنى منه ، والمستثنى منه هو الذي يشمل أكثر من فرد حتى تستطيع أن تخرج منه فرداً أو أكثر . مثل : حضر الطلاب إلا زيداً .

ء – الجملة غير التامة ، وهي الجملة التي لا يذكر فيها المستثنى منه ، مثل : ما حضر إلا زيدٌ .

وعندنا بعد ذلك « كلمات » تستخدم للاستثناء ، وهذه الكلمات أنواع : حرف استثناء: « إلاّ » .

اسم للاستثناء: « غير وسوى » .

فعل للاستثناء: « ما خلا – ما عدا – ما حاشا » .

لكن عليك أن تعرف أن مصطلح « المستثنى » لا يطلق إلا على الاسم الذي يكون منصوباً بعد الحرف « إلاّ » وحدها . وعليك أن تعرف أيضاً أن كل اسم بعد « إلاّ » قد لا يعرب مستثنى ، كما ستعرف ذلك مفصلاً .

• عندنا إذن « مستثنى منه » و « مستثنى » ،وهنا نعرف مصطلحين آخرين :

ا – الاستثناء المتصل : أي أن المستثنى من جنس المستثنى منه ، مثل : حضر الطلاب إلا زيداً .

ب – الاستثناء المنقطع: أي أن المستثنى ليس من جنس المستثنى منه ، مثل : دخل الناسُ إلا كلابَهم .

وعلى هذا نعرف القاعدة الأولى التي يشرح بها ابن عقيل أبيات الألفية ، وهي : أن الاسم الذي بعد « إلا » يكون منصوباً وجوباً ويسمى مستثنى إذا كانت الجملة تامة موجبة ، سواء كان الاستثناء متصلاً أم منقطعاً .

والصحيحُ من مذاهبِ النحويين أنَّ الناصبَ له ما قبله بواسطةِ « إلاّ » ، واختار المصنِّفُ – في غيرِ هذا الكتاب – أنَّ الناصبَ له « إلا » وزَعَم أنه مذهبُ سيبويه ، وهذا معنى قوله : « ما استَثْنَت إلاّ مَعْ تمامٍ يَنْتَصِبْ » أي :أنه ينتصب الذي استَثْنَتْهُ « إلا » مع تمامِ الكلام ، إذا كان مُوجَباً[1] .

فإنْ وقع بعد تمامِ الكلام الذي ليس بموجَب ، وهو المُشتَمِل على النفي ، أو شِبْهِه ، والمرادُ بشبهِ النفي : النهيُ ،

---

(1) والآن ما هو العامل الذي يعمل النصب في المستثنى ؟

هناك كما نرى رأيان :

ا – رأي يذهب إلى أن العامل ليس حرف الاستثناء « إلا » وإنما هو ما في الجملة من فعلٍ أو شبهه ، مثل : حضر الطلاب إلا زيداً . الناصب للمستثنى في هذا الرأي هو الفعل « حضر » . ومثل : « الطلاب حاضرون إلا زيداً » العامل هو اسم الفاعل « حاضرون » . لكن كيف ينصب مثل هذا الفعل وهو فعل لازم ، وإذا كان متعدياً فعلى أي شيء ينصبه . يقولون إنه ينصبه على أنه مستثنى ،وهو يصل إليه بواسطة الحرف «إلا»، أي أن هذا الحرف لا عمل له إلا أنه يساعد الفعل على الوصول إلى المستثنى .

ب – رأي يذهب إلى أن الحرف « إلاّ » هو الذي يعمل النصب في المستثنى . وهذا الرأي يعتمد على أن دلالة الاستثناء ونصب المستثنى لا تكون إلا مع هذا الحرف ، فلِمَ لا يكون عاملاً ؟

والاستفهامُ – فإمّا أنْ يكونَ الاستثناءُ متصلاً أو منقطعاً ، والمرادُ بالمتصل : أن يكونَ المستثنى بعضاً مما قبله . وبالمنقطعِ ألاّ يكونَ بعضاً مما قبله .

فإذا كان متصلاً جازَ نصبُه على الاستثناء . وجاز إتباعُه لِمَا قبله في الإعراب ، وهو المختارُ . والمشهورُ أنه بدلٌ من متبوعه . وذلك نحو : « ما قامَ أحدٌ إلا زيدٌ وإلا زيداً ، ولا يَقُمْ أحدٌ إلا زيدٌ . وإلا زيداً . وهل قامَ أحدٌ إلا زيدٌ . وإلا زيداً . وما ضربتُ أحداً إلا زيداً . ولا تَضْرِبْ أحداً إلا زيداً . وهل ضربتَ أحداً إلا زيداً » فيجوز في « زيداً » أن يكون منصوباً على الاستثناء ، وأن يكون منصوباً على البدلية من « أحد » . وهذا هو المختارُ . وتقول : « ما مررت بأحدٍ إلا زيدٍ وإلا زيداً ، ولاتَمْرُرْ بأحدٍ إلا زيدٍ وإلا زيداً ، وهل مررتَ بأحدٍ إلا زيدٍ وإلا زيداً . »

وهذا معنى قوله : « وبَعْدَ نَفْيٍ أَوْ كَنَفْيٍ انْتُخِبْ إتْبَاعُ ما اتَّصَل » ، أي اختِيرَ إتباعُ الاستثناءِ المتَّصِلِ. إنْ وقع بعد نفيٍ أو شِبْهِ نفيٍ[1] .

---

(1) إذا كانت جملة الاستثناء تامة غير موجبة فعلينا أن ننظر : هل الاستثناء متصل ؟ أم هل هو منقطع ؟ =

وإنْ كان الاستثناءُ منقطعاً تَعيَّنَ النصبُ عند جمهور العرب . فتقول : « ما قام القومُ إلا حماراً » . ولا يجوز الإتباعُ . وأجازه بنو تميم فتقول : « ما قام القومُ إلا حمارٌ . وما ضربتُ القومَ إلا حماراً ، وما مررت بالقومِ إلا حمارٍ » .

وهذا هو المراد بقوله: « وانْصِبْ ما انقطع » أي : انصب الاستثناءَ المنقطِعَ إذا وَقَعَ بعد نفي أو شبهه عند

= فإذا كان الاستثناء متصلاً فلك في الاسم الذي بعد « إلاّ » وجهان :

ا — أن تنصبه وتعربه مستثنى .

ب — أن تجعله تابعاً للمستثنى منه ، وأنت تعرف أن التوابع أنواع ، فأي نوع يكون هنا ؟ إنه هنا بدل . وهو بدل بعض من كل .

والنحاة يقولون إن الإتباع في هذه الجملة أفضل من النصب .

ما حضر الطلابُ إلا زيداً . مستثنى منصوب .

ما حضر الطلابُ إلا زيدٌ . بدل بعض من كل مرفوع .

كافأت الطلابَ إلا زيداً . مستثنى منصوب .

كافأت الطلابَ إلا زيداً . بدل بعض من كل منصوب .

مررت بالطلاب إلا زيداً . مستثنى منصوب .

مررت بالطلابِ إلا زيدٍ . بدل بعض من كل مجرور .... وهكذا .

غير بني تميم ، وأما بنو تميم فيجيزون إتباعه[1] .

فمعنى البيتين أنَّ الذي استثني بـ « إلاّ » يَنْتَصِبُ ، إن كان الكلام موجَباً ووَقَع بعدَ تمامه ، وقد نَبَّهَ على هذا

---

(1) أما إذا كانت جملة الاستثناء غير موجبة ، وكان الاستثناء منقطعاً فإن الاسم الذي بعد « إلاّ » ينصب وجوباً على أنه مستثنى في معظم لهجات العرب ، وسبب نصبه واعتباره مستثنى أنه ليس من جنس المستثنى منه فلا يمكن اعتباره بدلاً ، لأن البدل في النحو هو نفس المبدل منه . وعلى ذلك نقول :

هل دخل الناسُ إلا كلابَهم . مستثنى منصوب .

هل رأيت الناسَ إلا كلابَهم . مستثنى منصوب .

هل مررت بالناسِ إلا كلابَهم . مستثنى منصوب .

إلا أن قبيلة تميم كانت تنصب هذا الاسم ، وكانت تجيز أن يكون تابعاً للمستثنى منه ، مثل:

ما دخلَ الناسُ إلا كلابَهم . مستثنى منصوب .

ما دخلَ الناسُ إلا كلابُهم . بدل بعض من كل مرفوع .

ما رأيت الناسَ إلا كلابَهم . مستثنى منصوب .

ما رأيت الناسَ إلا كلابَهم . بدل بعض من كل منصوب .

ما مررت بالناسِ إلا كلابَهم . مستثنى منصوب .

ما مررت بالناسِ إلا كلابِهم. بدل بعض من كل مجرور .

التقييدِ بِذِكْرِهِ حكمَ النفي بعدَ ذلك . وإطلاقُ كلامِهِ يدلُّ على أنه ينتصبُ . سواء كان متصلا أو منقطعاً .

وإنْ كانَ غيرَ موجَب – وهو الذي فيه نفيٌ أو شبهُ نفي – انْتُخِبَ – أي :اخْتِيرَ إتباعُ ما اتَّصَلَ . ووَجَبَ نصبُ ما انْقَطعَ عند غيرِ بني تميم . وأما بنو تميم فيجيزون إتباعَ المنقطِع .

★ ★ ★

وغَيْرُ نَصْبِ سَابِقٍ في النَّفْيِ قَدْ
يأتي . ولكنْ نَصْبَهُ اخْتَرْ إنْ وَرَدْ

إذا تقدَّمَ المستثنى على المستثنى مِنه . فإمّا أنْ يكونَ الكلامُ موجَباً . أو غيرَ موجَبٍ .

فإن كان موجباً نُصِبَ المستثنى . نحو : « قام إلا زيداً القومُ » . وإنْ كان غيرَ موجَب فالمختارُ نَصْبُه . فتقول : « ما قامَ إلا زيداً القومُ » .[1]

---

(١) الأصل في ترتيب جملة الاستثناء على النحو التالي :
جملة (فيها مستثنى منه) – إلاّ – المستثنى
وهنا يعرض لظاهرة تقدم المستثنى على المستثنى منه . ومن الواضح أن الجملة إذا كانت موجبة فإن المستثنى واجب النصب : حضر إلا زيداً الطلابُ . زيداً مستثنى منصوب . =

ومنه قولُه :[1]

فمَا لِيَ إلاّ آلَ أَحْمَدَ شِيعَةٌ
وما لِيَ إلاّ مَذْهَبَ الحقِّ مَذْهَبُ

وقد رُوي رَفْعُه . فتقول : « ما قامَ إلا زيدٌ القومُ » قال سيبويه : « حدّثني يونسُ أنَّ قوماً يُوثَقُ بعربيَّتِهم يقولون: «ما لِي إلا أخوك ناصرٌ» وأعربوا الثانيَ بدلاً من الأولِ على القلبِ لهذا السبب . ومنه قوله :[2]

وإذا كانت الجملة غير موجبة فإن الأفضل نصب المستثنى ، لكن يجوز إعرابه حسب موقعه كما سنشرحه بعد ذلك .

(١) الشاهد في قوله : « ما لي إلاّ آلَ أحمدَ شيعةٌ » ، و «ما لي إلاّ مذهبَ الحقِّ مذهبُ» . الجملة هنا غير موجبة ، لأنها منفية بالحرف « ما » ، وقد تقدّم المستثنى على المستثنى منه فنصب ، وهذا النصب أفضل من ضبطه حسب موقعه الإعرابي . وأصل الجملة قبل التقديم : « ما لي شيعةٌ إلاّ آلَ أحمد » و « ما لي مذهبٌ إلا مذهبَ الحقّ » . وأنت تعلم أن الجملة لو كانت على أصلها لجاز لك فيما بعد (إلاّ) النصب والإتباع باعتباره بدل بعض من كل .

(٢) هذا البيت شاهد على جواز ضبط المستثنى المتقدم على المستثنى منه في جملة غير موجبة حسب موقعه من الجملة . والشاهد هو : « لم يكنْ إلا النبيون شافع » . الجملة غير موجبة، لأنها منفية بالحرف « لم » ، والمستثنى تقدم على المستثنى منه، وأصل الجماة : لم يكن شافعٌ إلا النبيين . مستثنى
لم يكن شافعٌ إلا النبيون . بدل بعض من كل .

فإنَّهُمْ يَرْجُونَ مِنْه شَفاعَــةً   إذا لَمْ يَكُنْ إلاّ النَّبِيُّونَ شافِعُ

فمعنى البيتِ: إنه قد وَرَدَ في المستثنى السابقِ غيرُ النصب ـ وهو الرفعُ ـ وذلك إذا كان الكلام غيرَ موجَب نحو: «ما قام إلا زيدٌ القومُ» ولكنَّ المختارَ نصبُه.

وعُلِمَ من تخصيصِه ورودَ غيرِ النصبِ بالنفي أنَّ الموجبَ يتعيَّنُ فيه النصبُ. نحو: «قامَ إلا زيداً القومُ».

* * *

وإنْ يُفَرَّغْ سَابِقٌ «إلَّا» لِمَا   بَعْدُ يَكُنْ كَمَا لَوِ «الَّا» عُدِمَا

إذا تفرَّغَ سابقُ «إلاّ» لما بعدها، أي: لم يشتغِلْ بما يطلبُه كان الاسمُ الواقعُ بعدَ «إلاّ» مُعْرَباً بإعرابِ ما يقتضيه

= ولما تقدم المستثنى كان من الأفضل أن ينصب، ولكن البيت جاء على الرفع، وهو ليس هنا بدلاً، لكن يعرب حسب موقعه من الكلام. وننظر في الجملة كالآتي:

لم يكن إلا النبيون شافعٌ. جملة غير موجبة غير تامة، يعرب ما بعد إلاّ حسب موقعه الإعرابي، والفعل «يكن» هنا فعل تام، فالنبيون فاعل مرفوع. وشافع: بَدَلٌ. لكنه بدل كلٍّ من بعض. ولذلك قال ابن عقيل هنا إن الثاني بدل من الأول على القلب، لأن «النبيون» كان في أصله بدل بعض من كل، فلما تقدم وصار فاعلاً أعرب «شافع» بدل كل من بعض.

ما قبلَ «إلاّ» قبلَ دخولها، وذلك نحوُ: «ما قامَ إلا زيدٌ، وما ضربتُ إلا زيداً، وما مررتُ إلا بزيدٍ»، فـ«زيدٌ» فاعلٌ مرفوع بـ«قام»، و«زيداً» منصوبٌ بـ«ضربتُ»، و«بزيدٍ» متعلق بـ«مررت». كما لو لَمْ تُذْكَر «إلا».

وهذا هو الاستثناءُ المفرَّغُ. ولا يقعُ في كلام موجَب فلا تقولُ: «ضربت إلا زيداً»(١).

* * *

وألْغِ «إلَّا» ذَاتَ تَوكيدٍ: كَلَا   تَمْرُرْ بِهِمْ إلَّا الفَتَى إلَّا العَلَا

(١) هذه هي الحالة الثالثة لجملة الاستثناء: وهي أن تكون الجملة غير موجبة، غير تامة. وهنا تصبح «إلاّ» حرف استثناء مُلْغى. ويعرب ما بعدها حسب ما قبلها، ويسميه النحويون الاستثناء المفرغ؛ لأن ما قبل «إلاّ» «تفرَّغ» للعمل فيما بعدها، مثل:

ما حضر إلا زيدٌ. فاعل مرفوع.

ما رأيت إلا زيداً. مفعول به منصوب.

ما مررت إلا بزيد: مجرور بالباء.

ولقد درج المعربون أن يقولوا عن «إلاّ» هنا إنها «حرف حصر»، على أنه من الأفضل أن نلتزم التعبير النحوي؛ فنقول إنها «حرف استثناء ملغى»؛ لأن الحصر بحث من مباحث البلاغة، وهو يتم بوسائل كثيرة.

إذا كَررت « إلا » لقصدِ التوكيد لم تُؤثِّرْ فيما دخلتْ عليه شيئاً ، ولم تُفدِ غيرَ توكيدِ الأولى . وهذا معنى إلغائها ، وذلك في البدلِ والعطفِ ، نحو : « ما مررت بأحدٍ إلا زيدٍ إلا أخيك » فـ « أخيك » بدلٌ من « زيد » ولم تؤثر فيه « إلا » شيئاً ، أي لم تفد فيه استثناءً مستقلا ، وكأنك قلت : ما مررت بأحدٍ إلا زيدٍ أخيك ، ومثله : « لا تَمْرُرْ بهم إلا الفتَى إلا العَلاَ » . والأصل : لا تمرر بهم إلا الفتى العَلاَ ، فـ « العَلاَ » بدلٌ من الفتى ، وكُررت « إلا » توكيداً ، ومثال العطف « قام القومُ إلا زيداً وإلا عمراً » والأصل : إلا زيداً وعمراً ، ثم كُررت « إلا » توكيداً . ومنه قوله :[1]

هَلِ الدَّهرُ إلا ليلةٌ ونهارُهـا
وإلا طلوعُ الشمسِ ثُمَّ غِيَارُهـا

(١) أصل الجملة في هذا البيت : هل الدهرُ إلاّ ليلةٌ ونهارُها وطلوعُ الشمس ثم غيارُها . فالواو حرف عطف ، عطفت «طلوع الشمس» على « ليلة » ، ولما كانت « إلاّ » حرف استثناء ملغى لأن الجملة غير موجبة ، لأنها استفهامية ، وغير تامة ، لأن المستثنى منه غير موجود ، رفعت « ليلة » خبراً للمبتدأ « الدهر » ، ولما تكررت «إلا» لم تفد غير تأكيد « إلا » الأولى ، ومن ثم لا عمل لها ، أي أنها لم تؤثر على الاسم الذي بعدها « طلوع الشمس » ، ومن ثم فهو معطوف على « ليلة » ، والمعطوف على المرفوع مرفوع .

والأصلُ : وطلوعُ الشمس . وكررت « إلا » توكيداً . وقد اجتمع تكرارُها في البدل والعطف في قوله :[1]

ما لَكَ مِنْ شَيْخِكَ إلاّ عَمَلُهْ
إلَّا رَسِيمُه وإلاّ رَمَلُـهُ

والأصل : إلا عَمَلُهُ رَسِيمُه ورَمَلُهُ ، فـ « رسيمه » بدل من عمله ، و « رَمَلُه » معطوف على « رسيمه » ، وكررت « إلا » فيهما توكيداً .

* * *

وإنْ تُكَرَّرْ لا لِتَوْكِيدٍ فَمَعْ
تَفْرِيغٍ التأثيرَ بالعاملِ دَعْ
في واحدٍ مِمّا بإلاّ اسْتُثْنِي
وليسَ عَنْ نصبِ سِوَاهُ مُغْنِي

(١) الرسيم والرَّمَل : نوعان من السَّيْر ، والشاهد في البيت هو تكرار « إلاّ » مرتين ، مرة قبل البدل ، ومرة قبل المعطوف ، وأصل الجملة عندهم .. :

ما لك من شيخك إلا عَمَلُه رسيمُه ورَمَله . ما هو عَمَله ؟ هو رسيمه . أي أن رسيمَه بدل من عمله ، والواو بعد ذلك حرف عطف ، ورمله معطوف ، ولما كانت : « إلا » كررت لتوكيد « إلاّ » الأولى فقط فإنها لم تؤثر فيما بعدها .

إذا كررت « إلا » لغير التوكيد . وهي : التي يُقصد بها ما يُقصد بما قبلها من الاستثناء ، ولو سَقَطَتْ لَمَا فُهِمَ ذلك ، فلا يخلو : إما أنْ يكونَ الاستثناءُ مُفَرَّغاً أو غيرَ مُفَرَّغ .

فإنْ كان مُفَرَّغاً شَغَلْتَ العامِلَ بواحدٍ ونَصَبْتَ الباقيَ ، فتقول : « ما قام إلا زيدٌ إلا عمراً إلا بكراً » ، ولا يتعين واحدٌ منهم لِشَغْل العامل ، بل أيها شئت شغلت العامل به ، ونصبت الباقيَ ، وهذا معنى قوله : « فمع تفريغ – إلى آخره » أي : مع الاستثناء المفرَّغ اجعلْ تأثير العامل في واحد مما استثنيتَه بـ « إلا » ، وانصب الباقيَ .[1]

---

(١) الجملة هي : ما قام إلا زيدٌ . جملة غير موجبة غير تامة ، و « إلاّ » حرف ملغى ، وزيد فاعل .

ما قام إلا زيدٌ إلا عمراً إلا بكراً . تكررت « إلاّ » ولكنها ليست توكيداً للأولى ، لأن عمراً وبكراً ليسا بدلين من زيد لأنهما غيره ، وليسا معطوفين عليه لعدم وجود حرف عطف . والحرف « إلا » المكرر يفيد الاستثناء . وعلى ذلك فإن اسماً واحداً فقط يضبط حسب الموقع الإعرابي « هنا فاعل للفعل قام » ثم ينصب الاسمان الباقيان ؛ ولذلك تقول :

ما قام إلا زيدٌ إلا عمراً إلا بكراً .

ما قام إلا زيداً إلا عمروٌ إلا بكراً .

ما قام إلا زيداً إلا عمراً إلا بكرٌ .

وإنْ كان الاستثناءُ غيرَ مفرّغ ، وهذا هو المراد بقوله:

وَدُونَ تَفْرِيغٍ : مَعَ التَّقَدُّمِ
نَصْبَ الجميعِ احْكُمْ به والْتَزِمِ

وانصب لتأخيرٍ ، وجِيءْ بواحدٍ
منها كما لَوْ كانَ دُونَ زَائِدِ

كَلَمْ يَفُوا إلاّ امْرُؤٌ إلاّ عَلِي
وحُكْمُها في القصدِ حُكْمُ الأوَّلِ

فلا يخلو : إما أن تَتَقَدَّمَ المُسْتَثْنَيَاتُ على المُستثنَى مِنه ، أو تتأخرَ . فإنْ تقدمت المستثنياتُ وَجَبَ نصبُ الجميع ، سواءٌ كان الكلامُ موجَباً أو غيرَ موجَب ، نحو : « قام إلا زيداً إلا عمراً إلا بكراً القومُ ، وما قام إلا زيداً إلا عمراً إلا بكراً القومُ » وهذا معنى قوله : « ودون تفريغ – البيت » .[1]

وإنْ تأخرتْ فلا يخلو : إما أن يكون الكلام موجَباً ، أو غيرَ موجَب . فإنْ كان موجَباً وجبَ نصبُ الجميع .

---

(١) الجملة هنا موجبة أو غير موجبة ، وإلاّ تكررت لغير التوكيد ؛ أي أي تكررت للاستثناء ، والمستثنى منه متأخر ، والقاعدة أن كل الأسماء المتقدمة تنصب وجوباً في الجملتين ، وتعرب كل واحد منها مستثنى .

فتقول: «قام القومُ إلا زيداً إلا عمراً إلا بكراً»[١]. وإن كان غيرَ موجب عومل واحدٌ منها بما كان يعامل به لو لم يتكرر الاستثناءُ، فيُبْدل مما قبله، وهو المختار، أو يُنصب، وهو قليل، كما تقدم، وأما باقيها فيجب نصبُه، وذلك نحو: «ما قام أحدٌ إلا زيدٌ إلا عمراً إلا بكراً»[٢] ف«زيدٌ» بدل من أحد. وإن شئت أبدلْتَ غيرَه

---

(١) الجملة: **قام القوم الا زيدا الا عمرا الا بكرا.**
جملة موجبة، المستثنى منه متقدم على أصله، تكررت «إلاّ» مفيدة معنى الاستثناء، والحكم جواب نصب الأسماء كلها، وتعرب كلاًّ منها مستثنى.

(٢) الجملة: **ما قام احد الا زيد الا عمرا الا بكرا.**
جملة غير موجبة، تامة، والمستثنى منه متقدم على الأصل. وقدتكررت إلا مفيدة معنى الاستثناء، والحكمُ هنا أن تختار اسماً واحداً فتطبق عليه قاعدة الجملة التامة غير الموجبة؛ أي أن تجعله بدل بعض من كل وهو الأفضل أو أن تنصبه على أنه مستثنى. والجملة التي أمامنا رفع فيها «زيد» باعتباره بدلاً من «أحد» ثم نُصب الاسمان الآخران على أنهما مستثنى.
ويمكنك إذن أن تقول أيضاً: ما قام أحدٌ إلا زيداً إلا عمروٌ إلا بكراً، وما قام أحدٌ إلا زيداً إلا عمراً إلا بكرٌ.
كمايمكنك أن تقول: ما قام أحدٌ إلا زيداً إلا عمراً إلا بكراً.
ما مررت بأحد إلا زيد، إلا عمراً إلا بكراً.
ما مررت بأحدٍ إلا زيداً إلا عمراً إلا بكراً

من الباقين. ومثله قول المصنِّف: «لم يَفُوا إلاامرؤٌ إلا عَلِي» ف«امرؤ» بدل من الواو في «يفوا» وهذا معنى قوله: «وانصب لتأخيرٍ – إلى آخره» أي: وانصب المستثْنَيَاتِ كلَّها إذا تأخرتْ عن المستثنى منه إن كان الكلام موجَباً، وإنْ كان غير موجَب فجيء بواحد منها معرَباً بما كان يُعرَبُ به لو لم يتكررالمستثنى، وانصب الباقي:

ومعنى قوله: «وحكمُها في القصد حكمُ الأوّلِ» أنّ ما يتكررُ من المستثْنَيَاتِ حكمُه في المعنى حكمُ المستثنى الأولِ، فَيَثْبُتُ له ما يثبتُ للأول: من الدخولِ والخروجِ، ففي قولك «قام القومُ إلا زيداً إلا عمراً إلا بكراً» الجميعُ مُخْرَجُون، وفي قولك: «ما قام القومُإلا زيداً إلا عمراً إلا بكراً» الجميعُ داخلون، وكذا في قولك: «ما قام إلا زيدٌ إلا عمراً إلا بكراً» الجميع داخلون.

★ ★ ★

واسْتَثْنِ مجروراً بِغَيْرٍ مُعْرَباً   بِمَا لِمُسْتَثْنًى بِإِلاَّ نُسِبَا

استُعْمِل بمعنى «إلاّ» في الدلالة على الاستثناءِ ألفاظٌ: منها ما هو اسمٌ وهو «غَيْر، وسُوَى، وسَوَى، وسَوَاء» ومنها ما هو فعل، وهو «ليس، ولا يكون،

ومنها ما يكون فعلا وحرفاً . وهو « عدا . وخلا . وحاشا » وقد ذكرها المصنّف كُلَّها .

فأما « غيرُ . وسِوَى . وسَوَاء » فحكمُ المستثنى بها الجرُّ . لإضافتها إليه . وتعرب « غير » بما كان يعرب به المستثنى مع « إلا » . فتقول : « قام القومُ غيرَ زيد »[1] بنصب « غير » كما تقول : « قام القوم إلا زيداً » بنصب « زيد » . وتقول : « ما قام أحدٌ غيرُ زيد . وغيرَ زيد » بالإتباع والنصب . والمختارُ الإتباع[2] . كما تقول : « ما قام أحدٌ إلا زيدٌ . وإلا زيداً » وتقول : « ما قام غيرُ زيدٍ »[3] فترفع « غير » وجوباً كما تقول : « ما قام إلا زيدٌ » برفعه وجوباً . وتقول : « ما قام أحدٌ غيرُ حمار » كما تفعل في قولك : « ما قام أحد إلا حمارٌ . وإلا حماراً » .

---

(١) قام القومُ غيرَ زيد . « غير » مستثنى منصوب ، وهو واجب النصب لأن الجملة تامة موجبة .

(٢) ما قام أحدٌ غيرُ زيد . « غير » بدل من أحد ، لأن الجملة تامة غير موجبة ، ولك فيها الوجهان كما تعلم ، الإتباع على البدلية ، وهو الأفضل عندهم . أما الوجه الثاني فهو :
ما قام أحدٌ غيرَ زيد . « غير » مستثنى منصوب .

(٣) ما قام غيرُ زيد . « غير » فاعل مرفوع . لأن الجملة غير تامة غير موجبة .

وأما « سِوَى » فالمشهور فيها كسرُ السين والقَصْرُ . ومن العرب من يفتح سينَها ويمدّ . ومنهم من يضمُّ سينَها ويقصر . ومنهم من يكسِر سينَها ويمدّ . وهذه اللغة لم يذكرها المصنف . وقلَّ مَنْ ذَكَرها . وممن ذكرها الفاسيُّ في شرحه للشاطبية .

ومذهبُ سيبويه والفراءِ وغيرهما أنّها لا تكون إلا ظرفاً . فإذا قلت : « قام القومُ سوى زيدٍ » فـ« سوى » عندهم منصوبةٌ على الظرفية . وهي مُشْعِرَةٌ بالاستثناء . ولا تخرج عندَهم عن الظرفية إلا في ضرورة الشعر .

واختارَ المصنِّفُ أنّها كـ« غير » فتُعامَلُ بما تُعامَلُ به « غير » من[1] الرفع والنصب والجر . وإلى هذا أشار بقوله :

---

(١) يرى عدد من النحاة أن « سوى » ظرف ، وهي عندهم ملازمـــة للظرفية لا تخرج عنها إلا لضرورة الشعر . والواقع أن اعتبارها ظرفاً يجعل كلمة الظرف متسعة اتساعاً كبيراً ، ومهما يكن تأويلهم لمعنى الظرفية فإنها لا تتفق مع ما استقرت عليه معظم أحكامهم بأن الظرف هو المكان أو الزمان اللذان يُظرف فيهما الحدث .

وعلى ذلك فإن معاملتها معاملة « غير » في الدلالة على الاستثناء أقرب إلى وظيفتها في الجملة ، وتكون أمثلتها كالآتي :

أ — حضر الطلابُ سوى زيدٍ . «سوى» مستثنى منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها التعذر .
=

ولِسِوًى سُوَى سَوَاءٍ اجْعَلا   على الأصَحّ مَا لِغَيْرٍ جُعِلا

فمِن استعمالِها مجرورةً قولُه صلى الله عليه وسلم : «دَعَوْتُ ربّي ألا يُسَلِّطَ على أمّتي عَدُوّاً من سِوَى أنفسها» وقولُه صلى الله عليه وسلم : «ما أنتم في سِوَاكُم من الأمم إلا كالشعرةِ البيضاءِ في الثورِ الأسودِ، أو كالشعرةِ السوداءِ في الثورِ الأبيض»[1] وقولُ الشاعر :[2]

ولا يَنطِقُ الفحشاءَ مَنْ كانَ مِنهُمُ
إذا جَلَسُوا مِنّا ولا مِنْ سِوَائِنا

= ب ـ ما حضر الطلابُ سوى زيدٍ . «سوى» بدل فرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها التعذر .

أو : ما حضر الطلابُ سوى زيدٍ . «سوى» مستثنى منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها التعذر .

حـ ـ ما حضر سوى زيدٍ . «سوى» فاعل مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها التعذر .

(١) الشاهد في الحديثين الشريفين استعمال «سوى» اسماً مجروراً بحرف الجر «من» و «في» . أي أنها ليست ظرفاً .

(٢) الشاهد فيه قوله «ولا مِنْ سَوَائنا» حيث استعمل كلمة «سواء» اسماً مجروراً وليس ظرفاً .

ومن استعمالها مرفوعةً قوله:[1]

وإذا تُبَاعُ كريمةٌ أو تُشْتَرى
فسِوَاكَ بائِعُها وأنتَ المُشْتَري

وقوله :[2]

ولم يَبْقَ سِوَى العُدْوانِ   دِنّاهُم كما دانوا

فـ «سواك» مرفوع بالابتداء ، و «سوى العدوان» مرفوع بالفاعلية . ومن استعمالها منصوبة على غير الظرفية قوله :[3]

لَدَيْكَ كَفِيلٌ بالمُنَى لِمُؤَمِّلٍ
وإنَّ سِوَاكَ مَنْ يُؤَمِّلُه يَشْقَى

فـ «سواك» اسم «إنّ» ، هذا تقرير المصنِّف .

ومذهب سيبويه والجمهور أنها لا تخرج عن الظرفية ،

---

(١) الشاهد فيه : «فسواك بائعها» حيث وقعت «سوى» مبتدأ ، أي أنها ليست ظرفاً ، و «بائعها» خبره .

(٢) الشاهد فيه : «ولم يبق سوى العدوان» حيث وقعت «سوى» فاعلاً أي أنها ليست ظرفاً .

(٣) الشاهد فيه وقوع «سواك» اسماً لإنّ ، أي غير ظرف .

إلا في ضرورة الشعر ، وما استشهد به على خلاف ذلك يحتمل التأويل .

★ ★ ★

واسْتَثْنِ ناصِباً بِلَيْسَ وخَلا
وبِعَدا ، وبِيَكُونُ بَعْدَ « لَا »

أي : استثن بـ « ليس » وما بعدَها ناصباً المستثنى ، فتقول : « قام القوم ليس زيداً ، وخَلَا زيداً ، وعَدَا زيداً ولا يكون زيداً » فـ « زيداً » في قولك : « ليس زيداً ، ولا يكون زيداً » منصوب على أنه خبر «ليس ، ولا يكون » ، واسمهما ضمير مستتر ، والمشهور أنه عائدٌ على البعض المفهوم من القوم ، والتقدير : ليس بعضهم زيداً » ، وهو مستتر وجوباً[1] ، وفي قولك : « خلا زيداً ، وعدا زيداً »

---

(١) اعتبر النحاة من أسلوب الاستثناء استعمال الأفعال : ليس ، ولا يكون ، وخلا ، وعدا . ونتحدث هنا عن « ليس » و « لا يكون » .
من الواضح أن « لا يكون » هو نفي الفعل المضارع الناقص « يكون » . وأن « ليس » من أخواتها ، وهي الفعل الدال على النفي . ومعنى ذلك من ناحية « العمل » النحوي أن الجملة لن يكون فيها « مستثنى » ، لأن هذين الفعلين يطلبان « اسماً وخبرا » ، لكن تبقى دلالتهما على النفي مؤدية إلى « إخراج » ما « بعدها » مما « قبلها » أي أنها تدل على الاستثناء . =

منصوب على المفعولية ، و « خلا ، وعدا » فعلان فاعلُهما ـ في المشهور ـ ضميرٌ عائد على البعض المفهوم من القوم كما تقدم ، وهو مستتر وجوباً ، والتقدير : خَلَا بعضُهم زيداً ، وعَدَا بعضُهم زيداً .

وَنَبَّه بقوله : « وبيكون بعد لا » ـ وهو قيدٌ في « يكون » فقط على أنه لا يستعمل في الاستثناء من لفظ الكَوْنِ غير « يكون » وأنها لا تستعمل فيه إلا بعد « لا » . فلا تستعمل فيه بعد غيرها من أدوات النفي ، نحو : لم ، وإنْ ، ولنْ ، ولمّا ، وما .

★ ★ ★

= ونحلل الجملة كما يلي :
قام القوم ليس زيداً .
قام القوم لا يكون زيداً .
نقول « ليس » فعل ماض ناقص . و « لا يكون » فعل مضارع ناقص . واسمهما مستتر وجوباً تقديره « هو » عائد على « البعض المفهوم » من « القوم » . ولعلك تلاحظ أن الضمير مستتر وجوباً ـ مع كونه ضمير غيبة ـ وهذا أحد المواضع التي يستتر فيها ضمير الغائب وجوباً . « زيداً » خبر ليس أو لا يكون منصوب .
عندنا إذن جملة مكونة من الفعل الناقص واسمها وخبرها ، ما هو موقعها ؟ يرى النحاة أنها في محل نصب حال ، والتقدير عندهم : قام القومُ تاركين أو مجاوزين زيداً .

واجْرُرْ بِسَابِقَيْ يكونُ إنْ تُـرِدْ
وبَعْدَ « ما » انْصِبْ ، وانْجِرَارٌ قَدْ يَرِدْ

أي : إذا لم تتقدم « ما » على « خلا ، وعدا » فاجرر بهما إن شئت ، فتقول : « قام القوم خلا زيدٍ ، وعدا زيدٍ » فخلا ، وعدا :[1] حرفا جر ، ولم يَحْفَظ سيبويهِ الجرَّ

---

(1) أمّا « خلا ، وعدا » ففيهما خلاف :

أ ـ إذا كانا مجردين من « ما » فأنت فيهما بالخيار : إن شئت جعلتهما حرف جر ، فتقول :

حضر الطلاب خلا زيدٍ .

حضر الطلاب عدا زيدٍ .

وتقول في إعرابهما : «خلا أو عدا» حرف جر ، وزيد : اسم مجرور ، وشبه الجملة متعلق بالفعل .

وإن شئت جعلتهما فعلين فنصبت بهما ، فتقول :

حضر الطلابُ خلا زيداً .

حضر الطلابُ عدا زيداً .

وتقول في إعرابهما : « خلا ، عدا » فعل ماض مبني على فتح مقدر منع من ظهوره التعذر . والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره « هو » عائد على البعض المفهوم . و « زيداً » مفعول به منصوب ، والجملة من الفعل والفاعل في محل نصب حال . والتقدير : حضر الطلاب تاركين زيداً .

ب ـ إذا كانا مقترنين بـ « ما » فهما فعلان وجوباً ، لأن « ما » مصدرية ، وهي لا تدخل إلا على الفعل ، وتصنع في إعرابهما ما صنعته في الوجه السابق .

بهما ، وإنما حكاه الأخفشُ . فمن الجر بـ « خلا » قوله :[1]

خَلا اللهِ لا أَرْجو سِواكَ ، وإنّما
أَعُدُّ عِيالِي شُعْبَـةً مِنْ عِيالِكا

ومن الجر بـ « عدا » قوله :[2]

تَرَكْنَا في الحَضِيضِ بَنَاتِ عُوجٍ
عَوَاكِفَ قَدْ خَضَعْنَ إلى النُّسُورِ
أَبَحْنا حَيَّهُمْ قَتْلاً وأَسْـراً
عَـدَا الشَّمْطـاءِ والطِّفْلِ الصَّغِيرِ

فإنْ تقدمت عليهما « ما » وجبَ النصبُ بهما ، فتقول : « قام القوم ما خلا زيداً ، وما عدا زيداً » فـ « ما » مصدرية و « خلا ، وعدا » صِلَتُها ، وفاعلهما ضمير مستتر يعود على البعض كما تقدم تقريرُه ، و « زيداً » مفعول ، وهذا معنى قوله : « وبعد ما انصب » هذا هو المشهور .

---

(1) الشاهد فيه قوله : « خلا اللهِ لا أرجو سواك » حيث استخدم «خلا» حرف جر ، ولفظ الجلالة : اسم مجرورة بخلا ، وشبه الجملة متعلق بالفعل « أرجو » .

(2) الشاهد فيه قوله : « عدا الشمطاءِ » حيث استخدم « عدا » حرف جر ، و « الشمطاء » اسم مجرور بعدا ، وشبه الجملة متعلق بالفعل « أبحنا » .

وأجازَ الكسائيُّ الجرَّ بهما بعد « ما » على جعل « ما » زائدة ، وجعل « خلا ، وعدا » حرْفَيْ جرٍّ . فتقول : « قام القوم ما خلا زيدٍ . وما عدا زيدٍ » وهذا معنى قوله : « وانجرارٌ قد يَرِدُ » . وقد حكى الجرمي في الشرح الجرَّ بعد « ما » عن بعض العرب .

* * *

وحَيْثُ جَرَّا فهما حَرْفانِ
كَمَا هُمَا إنْ نَصَبا فِعْلانِ

أي : إن جررْتَ بـ « خلا ، وعدا » فهما حرفا جرٍّ ، وإنْ نصبتَ بهما فهما فعلان . وهذا مما لا خلاف فيه .

* * *

وكَخَلا حَاشَا ، ولا تَصْحَبُ « ما »
وقِيلَ « حاشَ وحَشا » فاحْفَظْهُمَا

المشهورُ أن « حاشا » لا تكون إلا حرفَ جرٍّ ، فتقول: « قام القومُ حاشا زيدٍ » ، بجر « زيد » . وذهب الأخفشُ والجرمي والمازني والمبرد وجماعةٌ منهم المصنِّفُ - إلى أنها مثلُ « خلا » : تُستعملُ فعلاً فتنصِبُ ما بعدَها ، وحرفاً فتَجُرُّ ما بعدَها ، فتقول : « قام القومُ حاشا زيداً ، وحاشا زيدٍ » ، وحكى جماعة - منهم الفراءُ - وأبو زيد الأنصاري

والشيباني - النصبَ بها ، ومنه : « اللهمَّ اغفرْ لي ولِمَنْ يسمع حاشا الشيطانَ ، وأبا الإصبع » . وقوله :(١)

حاشا قريشاً . فإنَّ اللهَ فَضَّلَهم
على البَرِيَّةِ بالإسلامِ والدينِ

وقول المصنف : « ولا تصحب ما» معناه أن « حاشا » مثل « خلا » في أنها تنصِبُ ما بعدها أو تجرّه ، ولكن لا تتقدم عليها « ما » كما تتقدم على « خلا » . فلا تقول : « قام القوم ما حاشا زيداً » . وهذا الذي ذكره هو الكثير ، وقد صَحِبَتْها « ما » قليلا . ففي مسند أبي أميّة الطرطوسي عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « أسامَةُ أحبُّ الناسِ إليَّ ما حاشا فاطمة » .

وقوله :(٢)

رَأَيْتُ الناسَ ما حاشا قريشاً
فإنّا نحنُ أفْضَلُهم فَعَالا

ويقال في « حاشا » : « حَاشَ ، وحَشا » .

* * *

(١) الشاهد فيه : « حاشا قريشاً » حيث استعمل « حاشا » فعلاً ، وفاعلها مستتر وجوباً تقدير هو ، وقريشاً : مفعول به منصوب .

(٢) يقول النحاة أن كلمة «حاشا» تستعمل في الأغلب بدون « ما » ، والشاهد في البيت على استعمالها بـ « ما » قليلاً ، وهو قوله : «ما حاشا قريشاً» . وفاعلها ضمير مستتر وجوباً ، وقريشاً مفعول به منصوب .

الحـــال

الحالُ وَصْفٌ ، فَضْلَةٌ ، مُنْتَصِبُ
مُفْهِمُ في حَالِ كـ « فَرْداً » أَذْهَبُ

عَرَّفَ الحالَ بأنه « الوصفُ ، الفضلةُ ، المنتصِبُ ، للدلالة على هَيْئةٍ »[1] نحو : « فَرْداً أذهبُ » . فـ «فرداً» حال ، لوجودِ القيودِ المذكورةِ فيه .

(١) هذا هو تعريف الحال عند النحاة ، وأنت ترى أن هذا التعريف يتكون من أربعة عناصر :
الوصف – الفضلة – المنتصب – للدلالة على هيئة صاحبه .
أما كلمة وصف فهي ليست مرادفة لكلمة صفة التي بمعنى النعت ، وحين يطلق النحاة كلمة « الوصف » فإنما يعنون مصطلحاً صرفياً ، ويقصدون به ما كان مشتقاً للدلالة على موصوف ، أي اسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة ، وأمثلة المبالغة ، واسم التفضيل .
وأما الفضلة فهي تدل على أن الحال ليس عمدة ، و « العمدة » كما تعلم يطلق على ركن من أركان الإسناد التي تتم الجملة بدونها ، فالمبتدأ عمدة ، والخبر عمدة ، وكذلك الفعل والفاعل. أما المفاعيل =

وخَرَجَ بقولِه « فضلةٌ » الوصفُ الواقعُ عُمْدَةً ، نحو : « زيد قائم » .
وبقوله « للدلالة على الهيئة » التمييزُ المشتقُّ نحو : « لله دَرُّهُ فارِساً »[1] فإنّه تمييزٌ لا حال على الصحيح ، إذْ لم

= والحال وغيرها فهي فضلات ، وهي التي يسميها المحدثون «مكملات» أو « تكملات » بمعنى أنها ليست عنصراً أساسياً في الجملة ولكنها تضيف إلى المعنى الأساسي معنى إضافياً ، وأما « المنتصب » فهو حكم الحال من حيث الإعراب .
وأما « الدلالة على الهيئة » فلأن الحال ليست صفة ثابتة ملازمة لصاحبها ، ولكنها تدل على « هيئة » صاحبها في وقت بذاته . فأنت حين تقول : جاء زيدٌ ضاحكاً . دلت الحال هنا على هيئة زيد عند المجيء ، أي أن الضحك ليس ملازماً له في كل وقت ، وإنما أخبرت عنه في هذه الحال فحسب . لكنك إذا قلت : جاء زيدٌ الضاحكُ . دلت بالضاحك على صفة ملازمة ولذلك كانت نعتاً ، أي أن زيداً هذا معروف بالضحك باعتباره علامة مميزة له من زيدٍ ثانٍ وثالث .
(١) « فارساً » وصف مشتق لأنه اسم فاعل ، وهو منصوب . لكنه ليس حالاً ، لأنه لا يدل على هيئة الضمير في قوله « لله درُّه » ، وإنما يؤدي في الجملة وظيفة أخرى ، ذلك لأنك حين تقول : « لله درُّه » على سبيل التعجب فإن المستمع ينتظر منك أن يعرف الجهة أو الخصيصة التي من أجلها تعجبت منه ، أي تبين « نسبة » التعجب أين تقع من الشخص ، ومن ثم تقول « فارساً » تمييزاً لهذه الخصيصة فيه من غيره من الخصائص كأن يكون تاجراً أو كاتباً أو خطيباً أو غير ذلك . ولما كانت « فارساً » لا تبين الهيئة وإنما تميز جانباً معيناً من جوانب الشخص ، وهو جانب ملازم أيضاً ، لم تكن حالاً .

يُقصدْ به الدلالةَ على الهيئة ، بل التعجبُ من فروسيته . فهو لبيانِ المتعجَّبِ منه . لا لبيان هيئته

وكذلك «رأيتُ رجلاً راكِباً»[1] فإنّ «راكباً» لم يُسَقْ للدلالةِ على الهيئة ، بل لتخصيص الرجل .

وقول المصنف «مفْهِم في حال» هو معنى قولنا «للدلالة على الهيئة» .

★ ★ ★

(١) رأيت رجلاً «راكباً». راكباً وصف لأنه اسم فاعل ، وهو منصوب ، لكنه لم يرد لبيان هيئة الشخص في زمن معين ، لكنه ورد لتخصيص كلمة «رجل» . فما هو معنى التخصيص ؟ كلمة «رجل» نكرة ، وأنت تعرف أن «النكرة» تدل على الشيوع والعموم . ف«رجل» تنطبق على كل رجل . فإذا عرّفنا النكرة مثل «زيد أو الرجل أو هذا... الخ» دل هذا الاسم المعرفة على رجلٍ واحد بعينه يعرفه المتكلم والمخاطب لكن إذا تركت الاسم نكرة ووصفته أو أضفته إلى نكرة مثل : رجلٌ طويلٌ أو رجلٌ عالِمٌ . أو رَجُلُ عِلْمٍ . أو رَجُلُ حَرْبٍ» فإنك تكون قد خصصت هذه النكرة ؛ لأنك بوصفك لها أو بإضافتك لها أخرجت غيرها منها : فرجل طويل لا تنطبق إلا على الرجال الطوال ، ورجلُ عِلْمٍ لا تنطبق على كل الرجال ... وهكذا ، ومن ثم تعرف أن «راكباً» في «رأيت رجلاً راكباً» ليست حالاً وإنما نعت «صفة» لرجل .

وكَوْنُــهُ مُنْتَقِــلاً مُشْتَقــاً يَغْلِبُ ، لكِنْ لَيْسَ مُسْتَحَقّاً

الأكثر في الحال أن تكون مُنتقِلَةً ، مشتقة .

ومعنى الانتقالِ : ألا تكونَ ملازِمةً للمتصِفِ بها ، نحو «جاء زيد راكباً» ف«راكباً» : وصف منتقل ، لجواز انْفِكَاكِهِ عن «زيد» بأن يجيء ماشيا .

وقد تجيءُ الحالُ غيرَ منتقلة ، أي وصفاً لازماً ، نحو : «دعوتُ الله سميعاً»[1] و «خلق اللهُ الزرافةَ يَدَيْها أطولَ من رجليها»[2] ، وقوله[3] :

فَجَاءَتْ به سَبْطَ العظامِ ، كأنما
عِمامَتُه بينَ الرجالِ لِــواءُ

ف«سميعاً ، وأطول ، وسبط» أحوال ، وهي أوصاف لازمة .

(١) «سميعاً» حال من لفظ الجلالة وهي ليست صفة منتقلة وإنما هي صفة ملازمة لله سبحانه وتعالى .

(٢) «أطول» حال من «يديها» وهي صفة ملازمة ومع ذلك وردت حالا .

(٣) الشاهد في البيت قوله : «سبطَ العظامِ» حيث وردت «سبط» حالاً من الضمير في «به» رغم كونها تدل على صفة ملازمة غير متغيرة .

وقد تأتي الحالُ جامدة ، ويكثر ذلك في مواضعَ ذَكَرَ المصنِّفُ بعضَها بقوله :

وَيَكْثُرُ الجمودُ : في سِعْرٍ ، وفي
مُبْدِي تَأَوُّلٍ بِلَا تَكَلُّفِ

كَ « بِعْهُ مُدّاً بكذا ، يداً بِيَدْ »
و « كَرَّ زيدٌ أسداً » أَيْ كَأَسَدْ

يكثرُ مجيءُ الحالِ جامدةً إن دلت على سعرٍ ، نحو « بِعْه مُدّاً بدرهم » فـ « مُدّا » : حال جامدة ، وهي في معنى المشتق ، إذ المعنى « بعه مُسَعَّراً كُلَّ مُدٍّ بدرهم » ويكثر جمودُها أيضاً فيما دل على تفاعُل ، نحو « بِعْتُه يداً بيد » أي : مناجَزَةً ، أو على تشبيه ، نحو « كَرَّ زيدٌ أسداً » ، أي : مُشْبِهاً الأسدَ ، فـ « يد ، وأسد » جامدان ، وصَحَّ وقوعُهما حالاً لظهور تَأَوُّلِهما بمشتق ، كما تقدم ، وإلى هذا أشار بقوله «وفي مُبْدِي تَأَوُّل » أي : يكثر مجيء الحال جامدةً حيث ظَهَر تأولها بمشتق .

وعُلِمَ بهذا وما قبلَه أنّ قولَ النحويين « إن الحال يجب أن تكون منتقلة مشتقة » معناه أنّ ذلك هو الغالبُ ، لا أنه لازم ، وهذا معنى قوله فيما تقدم « لكن ليس مُسْتَحقاً »[1] .

★ ★ ★

والحالُ إنْ عُرِّفَ لَفْظاً فاعْتَقِدْ
تَنْكِيرَهُ مَعْنًى ، كَ « وَحْدَكَ اجْتَهِدْ »

---

(١) الأغلب أن تكون الحال « مشتقة » كما ترى ، ولذلك كانت « وصفاً » بالمعنى الصرفي الذي أشرنا إليه ، وفكرة الاشتقاق هنا مهمة ، لأن المشتق يدل على ما في معنى الفعل ، والفعل يدل على حدث ، والحدث مرتبط بزمان ، أي أنه ليس ثابتاً ، وإنما هو متغير ، وهذا التغير مهم أيضاً حتى تصلح الحال للدلالة على « الهيئة » في « وقت » معين ، وليس في كل الأوقات .

على أن الحال تستعمل أحياناً جامدة ، لكن النحاة يؤولون الجامد بمشتق حتى تصح عندهم دلالتها على الحال ، من هذه المواضع :

ا ـــ أن تدل الحال على سعر ، مثل : اشتريت العنب أقةً بعشرين . فـ « أقة » حال رغم أنها جامدة ، لكنها تؤول بمشتق فيكون التقدير : اشتريت العنبَ مُسَعَّراً كلُّ أقة بعشرين . وشبه الجملة في محل نصب متعلق بمحذف صفة من « أقة » .

ب ـــ أن تدل على مفاعلة ، مثل : سلمته الرسالة يداً بيد ، فـ « يداً » حال ، وهي جامدة ، وتؤول بمشتق فيكون التقدير : سلّمته الرسالة مناوَلَةً . وكذلك : ناقشته وجهاً لوجه .

حـ ـــ أن تدل على تشبيه ، مثل : يأكل الولدُ وحشاً . فـ « وحشاً » حال ، وهي جامدة والتقدير : يأكل الولدُ مُشْبِهاً الوحشَ . ومثله : يتكلم حماراً . أي يتكلم مشبهاً الحمار ، مشى طاووساً . وهكذا . =

مذهبُ جمهورِ النحويين أنّ الحالَ لا تكون إلا نكرة ، وأنّ ما وَرَدَ منها معرّفاً لفظاً فهو مُنكّرٌ معنى ، كقولهم : جاءوا الجَمّاءَ الغَفيرَ[1] .

و : أَرْسَلَها العِرَاكَ ..[2]

= ـ أن تدل الحال على ترتيب : مثل : اقرأ الكتابَ كلمةً كلمة ، وفصلاً فصلاً ، وباباً باباً . فـ « كلمة » وباباً » ، وفصلاً » حال ، وما بعدها توكيد لفظي لها ، والتقدير : اقرأ الكتاب مرتّباً ، وقد نجد هذا التعبير بحرف العطف فنقول : اقرأ الكتابَ باباً فباباً ، أو باباً ثم باباً . وهنا تعرب الأولى حالاً ، والثانية معطوفاً .

هـ ـ أن تدل الحال على تقسيم . مثل : قسمت الحالَ أرباعاً أو أخماساً ، فـ « أرباعاً وأخماساً » حال ،والتقدير : مقسّماً إلى أرباع أو أخماس .

و ـ أن تكون الحال أصلاً لصاحبها مثل : اشتريت الخاتم ذهباً ، والقميصَ صوفاً .

ز ـ أن تدل الحال على عدد مثل : نجح الطلاب ثلاثين . فـ «ثلاثين» حال ، والتقدير : بالغين ثلاثين .

(١) الأصل في الحال أن تكون نكرة ، ومعظم النحاة يرى أنها إذا وردت معرفة فإنها تؤول بنكرة ، والجملة هنا هي : جاءوا الجمّاء الغفير . و « الجمّاء » بمعنى الكثير ، وهي معرفة ، لكنها مع ذلك وقعت حالا وصاحبها واو الجماعة ، وهم يقدرونها بـ : جاءوا جميعاً أو مجتمعين . والغفير : صفة .

(٢) البيت بتمامه هو : =

واجْتَهِدْ وَحْدَكَ[1] ، وكَلَّمْتُه فاهُ إلى فِيّ ، فـ « الجَمّاء ، والعِرَاك ، ووَحْدك ، وفاه » : أحوالٌ ، وهي معرفة ، لكنها مؤوّلة بنكرة ، والتقدير : جاءوا جميعاً ، وأرسلها مُعْتَرِكَةً ، واجتهد منفرِداً ، وكلّمته مشافَهَة .

وزعم البغداديون ويونس أنه يجوزُ تعريفُ الحال مطلقاً ، بلا تأويل ، فأجازوا « جاء زيدٌ الراكبَ » .

وفَصَّلَ الكوفيون ، فقالوا : إنْ تَضَمّنَت الحال معنى الشرطِ صَحّ تعريفُها ، وإلاّ فلا ، فمثالُ ما تضمّن معنى الشرطِ « زيدٌ الراكبَ أحسنُ منه الماشيَ» فـ « الراكبَ والماشيَ » : حالان ، وصحّ تعريفُهما لتأوّلهما بالشرط ، إذ التقدير : زيدٌ إذا رَكِبَ أحسنُ منه إذا مَشَى ، فإنْ لم

= فأرسلَها العِراكَ ، ولَمْ يَذُدْها ولَمْ يُشفِقْ على نَغَصِ الدِّخالِ

والشاهد فيه : « فأرسلها العِراكَ » ، وقعت « العراك » حالاً من الضمير « ها » ، وهم يقدرونها : فأرسلها مُعْتَرِكَةً .

(١) كلمة « وحد » تستعمل دائماً مضافة إلى ضمير « وحدي ـ وحدك ، وحدهم ... الخ » والضمير معرفة ، فهي إذن معرفة من الناحية النظرية ، ولكنها لا تقع إلا « حالاً » ، وهم يؤولونها بنكرة ، فيكون التقدير : جئت وحدي . أي منفرداً ، وجاءوا وحدهم ، أي منفردين .

تتقدر بالشرط لم يَصِحّ تعريفُها ، فلا تقول « جاء زيدٌ الراكبَ » إذ لا يصح « جاء زيد إنْ ركب » .

★ ★ ★

ومَصْدَرٌ مُنَكَّرٌ حالاً يَقَعْ
بِكَثْرَةٍ كـ « بَغْتَةً زَيْدٌ طَلَعْ »

حَقُّ الحالِ أن يكون وصفاً ، وهو : ما دل على معنى وصاحِبِه : كقائم ، وحَسَن ، ومضروب ، فوقوعها مصدراً على خلاف الأصل ، إذْ لا دلالةَ فيه على صاحب المعنى .

وقد كَثُرَ مجيءُ الحالِ مصدراً نَكِرَة ، ولكنه ليس بِمَقِيسٍ ، لمجيئه على خلافِ الأصل ، ومنه « زيدٌ طَلَعَ بَغْتَةً » ، فـ « بغتة » : مصدرٌ نكرة ، وهو منصوب على الحال ، والتقدير : زيد طَلَع باغتاً ، هذا مذهب سيبويه والجمهور .

وذهب الأخفش والمبرد إلى أنه منصوب على المصدرية والعامل فيه محذوف ، والتقدير : طَلَع زيد يَبْغَتُ بَغْتَةً ، فـ « يبغت » عندهما هو الحال ، لا « بغتة » .

وذهب الكوفيون إلى أنه منصوب على المصدرية كما ذهبا إليه ، ولكن الناصب له عندهم الفعل المذكور ، وهو

طَلَعَ ، لتأويله بفعل من لفظ المصدر ، والتقدير في قولك « زيد طلع بغتة » « زيد بَغَتَ بغتة » ، فيؤولون « طلع » بِبَغَتَ ، وينصبون به « بغتة » [1] .

★ ★ ★

---

(١) عرفت أن الحال تكون « وصفاً » أي مشتقاً يدل على معنى الفعل وصاحبه . والنحاة يختلفون في المصدر ؛ فيراه البصريون أصل الاشتقاق والفعل مشتق منه ، ويراه الكوفيون مشتقاً من الفعل . ومهما يكن أمر هذا الخلاف فإن المصدر عندهم جميعاً ليس «وصفاً» لأنه لا يدل على صاحب الحدث ، ذلك أن كلمة « ضَرْب » تدل على « حدث » الضرب ليس غير . أما « ضارب » فتدل على «حدث» الضرب و « مَنْ » قام بالضرب ، و « مضروب » تدل على «حدث» الضرب و « من » وقع عليه الضرب ... وهكذا .

ومعنى ذلك أن الحال لا ينبغي أن تكون « مصدراً » لأن المصدر ليس وصفاً ، ومع ذلك وردت جمل في العربية وقع فيها « المصدر » حالاً ، كالمثال الذي قدمه هنا :

زيدٌ طَلَعَ بغتةً . فـ « بغتة » حال رغم أنها مصدر ، وأنت ترى أنهم يؤولونها بوصف ، فيكون التقدير : زيدٌ طلعَ باغتا .

ثم أنت ترى بعد ذلك خلاف النحاة في هذا المصدر ، فبعضهم لا يعتبره « حالاً » ، وإنما يعتبره « مفعولاً مطلقاً » ، ومن ثمّ يختلفون في ناصبه ، فيراه بعض فعلاً من نفس المصدر أي : زيد طلع يبغت بغتةً . ويراه آخرون الفعل الأصلي في الجملة . =

وَلَمْ يُنَكَّرْ غالباً ذو الحالِ ، إنْ
لَمْ يَتَأَخَّرْ ، أَوْ يُخَصَّصْ ، أَوْ يَبِنْ
مِنْ بَعْدِ نَفْيٍ أَوْ مُضَاهِيهِ ، كَـ« لا
يَبْغِ امْرُؤٌ على امْرِئٍ مُسْتَسْهِلاً »

حقُّ صاحبِ الحالِ أن يكونَ معرفةً ، ولا يُنَكَّرُ في الغالبِ إلا عندَ وجودِ مُسَوِّغٍ [1] .وهو أحد أمور :

= ورغم ما يقرره ابن عقيل من جواز وقوع « المصدر » حالا وأنه ليس قياسياً ، أي لا نتوسع في استعماله ؛ رغم ذلك وردت شواهد عربية كثيرة عليه نحو قوله تعالى : (ثُمَّ ادْعُهُنَّ يأتينك سَعْياً) ، و (ينفقون أموالَهم بالليلِ والنهارِ سراً وعلانيةً) و (ادعوه خَوْفاً وطمعاً) و (إنّي دعوتُهم جِهاراً) .

ونقول في الاستعمال المعاصر : ذَهَبَ رَكْضاً . نقدتُه مواجَهةً . درس الطالب انتظاماً أو انتساباً ، لقيتُه فجأةً ... وهكذا .

(1) النحاة يرون أن « الحال » تشبه « الخبر » في المعنى ، فأنت حين تقول : جاء زيدٌ ضاحكاً . فكأنك أخبرت عنه في ذلك الوقت بقولك : زيدٌ ضاحكٌ . وأنت تعرف أن المبتدأ يجب أن يكون معرفة ، وإذا ورد نكرة فلا يكون إلا بمسوِّغات تعرفها . فإذا كانت « الحال » تشبه « الخبر » ، فإن « صاحب » الحال عندهم يشبه « المبتدأ » ، وعلى ذلك قرروا أن صاحب الحال يجب أن يكون معرفة أيضاً ، ولا يكون نكرة إلا بمسوِّغات تشبه مسوغات الابتداء بالنكرة كما سترى .

منها : أن يتقدمَ الحالُ على النكرة . نحو « فيها قائماً رجلٌ »[1] وكقول الشاعر ، وأنشده سيبويه:[1]

وبالجِسْمِ مِنّي بَيِّناً لَوْ عَلِمْتِهِ
شُحُوبٌ ، وإنْ تَسْتَشْهِدِي العينَ تَشْهَدِ

وكقوله :[2]

(1) إذا قلت : « جاء رجلٌ ضاحكٌ » فإن « ضاحكٌ » صفة ، فإذا قدمت « الصفة » على « موصوفها » كان قبيحاً ، إذ أن الصفة توضح موصوفها ، والموضِّح يجب أن يكونَ بعد الموضَّح ، ولذلك قالوا إذا تقدمت الصفة على موصوفها صارت « حالاً » ، فنقول : « جاء ضاحكاً رجلٌ » ، وهم يرون ذلك أفضل القبيحين ؛ لأن تقديم الصفة على الموصوف قبيح ، ومجيء الحال من النكرة قبيح لكنه أقل قبحاً .

(1) موضع الشاهد : « وبالجسمِ بيِّناً شحوبٌ » ، الأصل عندهم : وبالجسمِ شحوبٌ بيِّنٌ . تقدمت الصفة فصارت حالاً ، وهي شاهد على جواز مجيء الحال من صاحبها النكرة « شحوب » إذا تقدمت عليها .

(2) الشاهد فيه : « ما لامَ نفسي مثلَها لائمٌ » ، والأصل : ما لامَ نفسِ لائمٌ مثلُها ، أي أن نفسي هي أقسى لائمٌ يلومني . فـ«مثل» صفة لـ« لائم » تقدمت عليها فصارت حالا ، ومن ثم كانت دليلاً على مجيء الحال من صاحبها النكرة إذا تقدمت عليها .

وما لامَ نَفْسِي مِثْلَها لي لائِمٌ
ولا شَدَّ فَقْري مِثْلُ ما مَلَكَتْ يَدِي

فـ « قائماً » : حال من « رجل » ، و « بَيِّناً » حال من « شحوب » ، و « مثلَها » حال من « لائم » .

ومنها : أن تُخَصَّصَ النكرةُ بوصفٍ ، أو بإضافة ، فمثال ما تخصَّص بوصفٍ قوله تعالى : (فيها يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حكيم أَمْراً مِنْ عِنْدِنا)[1] .

وكقول الشاعر :[2]

نَجَّيْتَ يا رَبِّ نُوحاً ، واسْتَجَبْتَ له
في فُلُكٍ ماخِرٍ في اليَمِّ مَشْحُونا
وعاشَ يَدْعُو بآياتٍ مُبَيِّنَةٍ
في قومِهِ أَلْفَ عامٍ غَيْرَ خَمْسِينا

ومثال ما تخصص بالإضافةِ قولُه تعالى : (في أربعةِ

---

(١) الدخان ٤ ، والشاهد في الآية الكريمة وقوع « أمراً » حالاً من « أمرٍ » الأولى ، وهي نكرة ، لكنها نكرة مُخَصَّصة بنعتها «حكيم» .

(٢) الشاهد فيه قوله : في فُلُكٍ ماخرٍ مشحونا . وقعت «مشحونا» حالا من « فُلُكٍ » وهي نكرة مخصصة بنعتها « ماخر » .

أيامٍ سَواءً للسّائلين)[1] . ومنها : أن تقع النكرةُ بعد نَفْي أو شبهِه[2] ، وشبهُ النفيِ هو الاستفهامُ والنهيُ . وهو المراد بقوله : « أو يَبِنْ من بعد نفي أو مضاهيه » فمثال ما وقع بعد النفي قوله :[3]

---

(١) فصلت ١٠ والشاهد في الآية الكريمة وقوع « سواءً » حالا من « أربعة » وهي نكرة تخصصت بإضافتها إلى نكرة «أربعة أيامٍ».

(٢) أنت تذكر أن مِنْ مسوغات الابتداء بالنكرة أن تكون النكرة عامةً مثل كلمة « كلّ » ومثل أسماء الشرط والاستفهام « مَنْ — ما ...» وأنت تعرف أيضاً أن النكرة إذا جاءت في سياق النفي أو شبهه كانت نكرة عامة . ولذلك تراهم يُجيزون هنا أن يكون صاحب الحال نكرة بعد نفي أو شبهه. أي لكي يكون دالاً على نكرة عامة.

(٣) الشاهد في البيت « ما حُمَّ حِمىً واقياً من موت » حُمَّ بمعنى قُدِّر ، أي أن الله سبحانه وتعالى لم يقدِّر شيئاً يحمي أو يقي من الموت . حُمَّ : فعل ماض ، وحِمىً : نائب فاعل ، واقياً : حال من حِمىً ، وحِمىً نكرة لكن ساغ أن تأتي منها حال لأنها نكرة واقعة في سياق النفي .

وفي البيت أيضاً شاهد آخر هو : « ولا ترى من أحدٍ باقياً » إذا كان الفعل ترى بصرياً بمعنى تنظر أو تبصر . فإن « أحد » تكون مفعولاً به وقبلها حرف جر زائد . وباقياً : حال من أحدٍ . وأحد نكرة جاءت في سياق النفي . أما إذا اعتبرنا « ترى » فعلاً قلبياً أي بمعنى « توقن أو تعلم » فإن «أحد» تكون مفعولاً أول . وباقياً =

ما حُمَّ مِنْ مَوْتٍ حِمًى واقِيَا
ولا تَرى مِنْ أَحَدٍ باقِيَا

ومنه قوله تعالى (وما أهلكنا من قرية إلا ولها كتاب معلوم)[1] فـ « لها كتاب » جملة في موضع الحال من «قرية» وصح مجيء الحال من النكرة لتقدم النفي عليها . ولا يصح كون الجملة صفة لقرية . خلافاً للزمخشري . لأن الواو لا تفصل بين الصفة والموصوف . وأيضاً وجود « إلا » مانع من ذلك ، إذ لا يعترض بـ « إلا » بين الصفة والموصوف ، وممن صرح بمنع ذلك أبو الحسن الأخفش في المسائل ، وأبو علي الفارسي في التذكرة .

= مفعولاً ثانياً ، ومن ثم لا يكون فيها شاهد على مجيء الحال من النكرة الواقعة في سياق النفي .

(١) الحجر ٤ ، جملة « لها كتاب معلوم » جملة اسمية مكونة من شبه جملة « لها » متعلق بمحذوف خبر مقدم ، و « كتاب » مبتدأ مؤخر ، وهذه الجملة في محل نصب حال . وهنا يظهر سؤال : لماذا اعتبرنا هذه الجملة حالاً ولم نعتبرها صفة لـ « قرية » خاصة أننا نعرف أن الجمل بعد المعارف أحوال وبعد النكرات صفات ؟ الجواب أن الصفة لا تفصل عن موصوفها بالواو ولا بإلاّ . فلما وُجد هذان الفاصلان حكمنا بأن الجملة حال . وقد جاز أن تأتي حالا وصاحبها نكرة لأنه نكرة واقعة في سياق النفي .

ومثال ما وقع بعد الاستفهام قوله :[1]

يا صاحِ هَلْ حُمَّ عَيْشٌ باقِياً فَتَرى
لِنَفْسِكَ العُذْرَ في إبعادِها الأَمَلا ؟

ومثالَ ماوقع بعد النهي قولُ المصنِّف : « لا يبغِ امرؤٌ على امرئٍ مُسْتَسْهِلا » . وقول قَطَرِيّ بنِ الفُجَاءَة :[2]

لا يَرْكَنَنْ أَحَدٌ إلى الإحْجَامِ
يَومَ الوَغَى مُتَخَوِّفاً لِحِمَامِ

واحترز بقوله « غالباً » مما قلَّ مجيءُ الحال فيه من النكرة بلا مسوِّغ من المسوّغات المذكورة . ومنه قولهم : « مررت بماءٍ قِعْدَةَ رَجُلٍ »[3] ، وقولهم : «عَلَيْهِ مائةٌ بِيضاً»[4]

---

(١) الشاهد فيه قوله : « هل حُمَّ عيشٌ باقياً » أي هل قدِّر عيش باقياً ، على سبيل الاستفهام الإنكاري . أي أن الله لم يقدر عيشاً باقياً . و « باقياً » حال من « عيش » ، وقد سوغ مجيئها من النكرة وقوعها بعد الاستفهام .

(٢) الشاهد فيه قولُه : « لا يركنَنْ أحد متخوفاً » وقعت «متخوفاً» حالا من « أحد » وهي نكرة واقعة بعد نهي .

(٣) الشاهد فيه وقوع «قعدة» حالا من «ماء» وهو نكرة ، وليس فيه مسوغ من المسوغات التي أشار إليها النحاة . وقعدة رجل ، أي مقدار قعدته .

(٤) الشاهد فيه وقوع «بيضاً» حال من « مائه » وهي نكرة وليس فيها =

وأجاز سيبويه « فيها رجلٌ قائماً » ، وفي الحديث : « صلّى رسولُ الله صلى الله عليه وسلم قاعِداً ، وصلّى وراءَه رجالٌ قِياماً » .(١)

★ ★ ★

وَسَبْقَ حالٍ مَـا بِحَرْفٍ جُرَّ قَدْ
أَبَوْا ، ولا أَمْنَعه ، فَقَدْ وَرَدْ

مذهبُ جمهورِ النحويين أنه لا يجوزُ تقديمُ الحالِ على صاحبها المجرورِ بحرفٍ(٢) ، فلا تقول في « مررت بهند جالسةً » مررت جالسةً بهند .

= أحد المسوغات السابقة . والدليل على أن « بيضا » حال أنها جمع ، مفردها : بيضاء ، وهي منصوبة ، ولو جاءت مبينة للعدد لكانت مفرداً مجروراً كما تعرف عن قواعد المائة وما بعدها فنقول : مائة رجلٍ ، وألف رجلٍ . وتعربها مضافاً إليه .

(١) الشاهد في الحديث الشريف وقوع « قياماً » حالاً من « رجال » وهي نكرة ليس فيها مسوغ من المسوغات السابقة .

(٢) عدم الجواز هذا مشروط بأن يكون حرف الجر أصلياً ، أما إذا كان حرف جر زائداً فإن جميع النحاة يجيز تقديم الحال على صاحبها المجرور بهذا الحرف ؛ لأنه ليس في الحقيقة مجروراً ، وإنما له موقع إعرابي بعلامة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد ، مثل : ما ذهب من أحد راكباً . يمكنك أن تقدم الحال فتقول : ما ذهب راكباً من أحد . وأنت تلاحظ أن « مِنْ » حرف جر زائد ، وأحد : فاعل .

وذهب الفارسيُّ ، وابنُ كيسان ، وابنُ برهان إلى جواز ذلك ، وتابعَهم المصنِّفُ ، لورودِ السماعِ بذلك ، ومنه قوله :(١)

لَئِنْ كانَ بَرْدُ الماءِ هَيْمانَ صَادِياً
إلـيَّ حَبِيباً ، إنَّهـا لَحَبِيبُ

فـ « هيمانَ ، وصادِياً » حالان من الضمير المجرور بإلى وهو الياء ، وقوله :(٢)

---

(١) الشاهد فيه قوله : « لئن كان برد الماء هيمانَ صادياً إليَّ حبيباً » ، والأصل في ترتيب هذه الجملة هو : « لئن كان بردُ الماء حبيباً إليَّ هيمانَ صادياً » والمعنى : لئن كان برد الماء حبيباً إليَّ في حالة شدة عطشي . وقعت « هيمانَ ، وصاديا » حالاً من ضمير المتكلم « الياء » الذي هو في محل جر بالحرف « إلى » وتقدُّمُ الحال على صاحبها بحرف الجر الأصلي شاهد للنحاة الذين يرون جواز ذلك .

(٢) أذواد : جمع ذود ، وهي الإبل بين الثلاث إلى العشر . فَرْغاً أي بلا عقاب أو بلا ثأر . حِبَال : اسم شخص . والمعنى : إذا كانوا قد أصابوا عدداً من الإبل ، وسَبَوْا عدداً من النساء فلا بأس . لكنهم لن يذهبوا بقتل هذا الشخص الذي اسمه حِبَال بلا عقاب ، إذ لا بد أن يتحملوا جزاء قتلهم إياه .

وموضع الشاهد : « فلن يذهبوا فرغاً بقَتْل حبال » وقعت « فرْغاً » حالاً من « قتل » وهي مجرورة بالباء ، والأصل في ترتيب الجملة : « فلن يذهبوا بقتل حبال فرغاً » .

فإنْ تَكُ أَذْوادٌ أُصِبْنَ ونِسْوَةٌ
فلَنْ يَذْهَبُوا فَرْغاً بِقَتْلِ حِبالِ

فـ « فَرْغاً » حال من « قَتْل » .

وأما تقديم الحال على صاحبها المرفوع والمنصوب فجائز ، نحو : « جاء ضاحكاً زيدٌ ، وضربت مُجَرَّدَةً هنداً » .

* * *

ولا تُجِزْ حالاً مِنَ المُضافِ لَهُ
إلَّا إذا اقْتَضَى المضافُ عَمَلَهْ
أو كانَ جُـزْءَ ما لَـهُ أُضِيفَا
أَوْ مِثْـلَ جُزْئِـهِ . فلا تَحِيفا

لا يجوزُ مجيءُ الحالِ من المضافِ إليه ، إلا إذا كان المضافُ مما يَصِحُّ عملُه في الحالِ : كاسمِ الفاعل ، والمصدر ونحوِهما مما تضمَّن معنى الفعل . فتقول : هذا ضاربُ هند مجرَّدَةً ، وأعجبني قيامُ زيدٍ مسرعاً ، ومنه قولــه

تعالى : (إليهِ مَرْجِعُكُمْ جميعاً)[١] . ومنه قول الشاعر :[٢]

تَقُولُ ابْنَتِي : إنَّ انْطِلاقَكَ واحِداً
إلى الرَّوْعِ يَوْماً تارِكِي لا أَبالِيَا

وكذلك مجيءُ الحالِ من المضافِ إليه : إذا كان المضافُ جزءاً من المضاف إليه ، أو مثلَ جزئِهِ في صِحَّة الاستغناء بالمضاف إليه عنه ، فمثال ما هو جزء من المضاف

(١) يونس ٤ والشاهد في الآية الكريمة وقوع « جميعاً » حالا ، وصاحبها هو الضمير « كم » الواقع مضافاً إليه .

والنحاة مختلفون : أيجوز أن تأتي الحال من المضاف إليه ؟ بعضهم يجيز ذلك مطلقاً ، أي بلا شروط .

وبعضهم يجيز بشروط يشترطونها في المضاف ، منها أن يكون المضاف صالحاً للعمل في الحال ، وأنت تعلم أن العامل في الحال هو «الفعل»، أو «ما يشبهه» الفعل كالمصدر واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة . والمضاف هنا هو « مَرْجِع » وهي مصدر ميمي ومن ثم سوغت مجيء الحال من المضاف إليه .

(٢) الشاهد في البيت هو : « إن انطلاقك واحداً ... » حيث وقعت « واحدا » حالا ، وصاحبها هو الضمير « الكاف » الواقع مضافاً إليه ، والذي سوغ ذلك أن المضاف مصدر « انطلاق » ؛ أي أنه مما يصح أن يعمل في الحال .

إليه قوله تعالى : (وَنَزَعْنا ما في صُدُورِهِمْ مِنْ غِلٍّ إِخْوَاناً)[١]
فـ « إخوانا » حال من الضمير المضاف إليه « صدور » .
والصدور : جزء من المضاف إليه ، ومثال ما هو مثلُ جزءِ المضاف إليه - في صِحّة الاستغناءِ بالمضاف إليه عنه - قوله تعالى : « ثُمَّ أَوْحَيْنا إِلَيْكَ أَنِ اتَّبِعْ مِلَّةَ إبراهيمَ حَنِيفًا »[٢]

فـ « حنيفا » حالٌ من « إبراهيم » . والملة كالجزء من المضاف إليه . إذ يَصِحُّ الاستغناء بالمضاف إليه عنها ، فلو قيل في غير القرآن : « أن اتَّبِعْ إبراهيمَ حنيفا » لَصَحَّ .

فإنْ لم يكن المضافُ مما يَصِحُّ أَنْ يَعْمَلَ في الحال ، ولا هو جزءٌ من المضافِ إليه ، ولا مثل جزئِه ، لم يَجُزْ أن يجيء الحال منه ، فلا تقول : « جاء غلامُ هند ضاحِكة » خلافاً للفارسي ، وقول ابن المصنف رحمه الله تعالى : « إنّ هذه الصورةَ ممنوعةٌ بلا خلاف » ليس بِجَيِّدٍ ، فإنّ

---

(١) الحجر ٤٧ الشاهد في الآية الكريمة وقوع كلمة « إخواناً » حالاً ، وصاحبها هو الضمير « هم » الواقع مضافاً إليه ، والذي سوغ ذلك أن المضاف هو كلمة « صدور » التي هي جزء من المضاف إليه .
وهذا هو أحد الشروط التي تجيز مجيء الحال من المضاف إليه .

(٢) النحل ١٢٣ ، والشاهد في الآية الكريمة وقوع كلمة « حنيفاً » حالا ، وصاحبها هو « إبراهيم » الواقع مضافاً إليه ، والذي سوغ ذلك أن المضاف ليس جزءاً من المضاف إليه ، ولكنه مثل جزئه ، فالملة كأنها جزء من إبراهيم عليه السلام .

مذهبَ الفارسي جوازُها ، كما تقدم ، وممن نقله عنه الشريفُ أبو السعادات ابن الشجري في أماليه .

* * *

والحالُ إنْ يُنْصَبْ بفعلٍ صُرِّفا
أَوْ صِفَةٍ أَشْبَهَتِ المُصَرَّفا
فجائزٌ تقديمُه : كـ « مُسْرِعا
ذا رَاحِلٌ ، ومُخْلِصاً زيدٌ دَعا »

يجوزُ تقديمُ الحالِ على ناصبِها إنْ كان فعلا متصرِّفاً ، أو صفةً تُشبِه الفعلَ المتصرِّفَ ، والمرادُ بها : ما تضمَّنَ معنى الفعلِ وحروفَه ، وقَبِلَ التأنيثَ ، والتثنيةَ والجمعَ : كاسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة ، فمثال تقديمِها على الفعلِ المتصرِّف « مُخْلِصاً زيدٌ دَعا » فـ « دعا » فعل متصرِّف ، وتقدَّمتْ عليه الحال ، ومثال تقديمِها على الصفةِ المُشَبِّهَةِ له : « مُسْرِعاً ذا رَاحِل » .

فإنْ كان الناصبُ لها فِعْلاً غيرَ متصرِّف لم يَجُزْ تقديمها عليه ، فتقول : « ما أَحْسَنَ زيداً ضاحكاً » ولا تقول : « ضاحكاً ما أَحْسَنَ زيداً » ، لأنَّ فعلَ التعجبِ غيرُ متصرِّفٍ في نفسه ، فلا يَتصرَّفُ في معموله ، وكذلك إن كان الناصب لها صفة لا تشبه الفعل المتصرف كأفعل التفضيل لم يجز

تقديمُها عليه ، وذلك لأنه لا يُثَنَّى ، ولا يُجْمَع ، ولا يُؤَنَّث ، فلم يتصرَّف في نفسه ، فلا يتصرف في معموله ، فلا تقول : « زيد ضاحكاً أَحْسَنُ من عمرو » ، بل يجب تأخير الحال ، فتقول : « زيد أَحْسَنُ من عمرو ضاحكاً » .

* * *

وعامِلٌ ضُمِّنَ مَعْنَى الفعلِ لا
حُرُوفَهُ مُؤَخَّراً لَن يَعْمَلا
كـ « تِلْكَ ، لَيْتَ ، وكَأَنَّ » ونَدَرْ
نَحْوُ « سَعِيدٌ مُسْتَقِرّاً في هَجَرْ »

لا يجوزُ تقديمُ الحالِ على عامِلها المعنويّ[1] ، وهو

(١) ذكرنا أن النحاة يقررون أن العامل في الحال واحد من ثلاثة :
ا ـ الفعل .
ب ـ ما يشبه الفعل ، وهو ما فيه معنى الفعل وحروفه ، كالمصدر واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وصيغتي التعجب والتفضيل .
حـ ـ ما فيه معنى الفعل ، كاسم الإشارة ، لأن كلمة « هذا » عندهم تدل على معنى « أشير » ، وحرف التمني « ليت » ، لأنه يدل على معنى « أتمنى » ، وحرف التشبيه « كأن » لأنه يدل على معنى «أشبه». أما شبه الجملة فهي عندهم تفيد معنى «استقر».
وعلى ذلك يظهر لك موقفهم من موقع الحال بالنسبة للعامل ؛ وهو ما نسميه قضية الترتيب في الجملة ؛ وذلك على النحو الآتي : =

ما تَضَمَّنَ معنى الفعلِ دون حروفه : كأسماءِ الإشارة ، وحروفِ التمني ، والتشبيه ، والظرف ، والجار والمجرور نحو : « تلك هند مُجَرَّدَةً ، وليت زيداً أميراً أخوك ، وكأنّ زيداً راكباً أسد ، وزيدٌ في الدار ـ أو عندك ـ قائماً » . فلا يجوز تقديم الحال على عاملها المعنوي في هذه المثل ونحوها ، فلا تقول : « مُجَرَّدَةً تلك هند » ولا «أميراً ليت زيداً أخوك » ولا « راكباً كأنّ زيداً أسدٌ » .

وقد نَدَرَ تقديمُها على عاملها الظرف نحو : « زيد قائماً عندك » والجار والمجرور نحو : « سعيد مستقراً في هجر » . ومنه قوله تعالى : (والسّماواتُ مَطْوِيّاتٍ بِيَمِينِه)[1] في قراءة

= ا ـ الأصل أن تتأخر الحال عن العامل ، لأن العامل ينبغي أن يسبق المعمول .
ب ـ يجوز تقدم الحال على العامل إذا كان فعلاً متصرفاً ، أو يشبه الفعل ، وبالتحديد أن يكون مصدراً أو اسم فاعل أو اسم مفعول أو صفة مشبهة .
حـ ـ لا يجوز تقدم الحال على العامل إن كان فعلاً جامداً كفعل التعجب « ما أفْعَلَه » أو كان اسم تفضيل .
ء ـ يشير هنا إلى أنه لا يجوز تقدم الحال على العامل إن كان فيه معنى الفعل ، كاسم الإشارة وشبه الجملة وغيرها .
(١) الزمر ٦٧ ، والقراء : الفاشية (والسماواتُ مطوياتٌ بيمينه) بالرفع =

من كسر التاء . وأجازه الأخفش قياساً .

* * *

ونَحْو : « زَيْدٌ مُفْرداً أنفعُ من
عَمْرو مُعانـاً » مُسْتَجازٌ لَنْ يَهِنْ

تقدَّم أنّ أفعلَ التفضيل لا يعملُ في الحال متقدِّمةً . واستثنى من ذلك هذه المسألةَ ، وهي : ما إذا فُضِّلَ شيءٌ في حالٍ على نفسه أو غيره في حالٍ أخرى ، فإنه يعمل في حالَيْنِ إحداهما متقدِّمةٌ عليه ، والأخرى متأخرةٌ عنه ، وذلك نحو : « زيدٌ قائماً أحْسَنُ مِنه قاعداً » و « زيدٌ مُفْرَداً أنفَعُ مِنْ عمرو مُعاناً » فـ« قائماً ، ومُفْرداً » منصوبان بأحسن وأنفع ، وهما حالان . وكذا « قاعداً ، ومُعاناً » وهـذا مذهب الجمهور (1) .

= على المبتدأ والخبر . أما القراءة بنصب « مطويات » باعتبارها حالا ، فإنها تكون شاهداً على جواز تقدم الحال على العامل وهو جار ومجرور وذلك نادر . والأصل في الجملة على تقديرهم هو : « السماوات بيمينه مطويات » ، صاحب الحال هو الضمير المستتر في شبه الجملة ؛ لأن شبه الجملة فيه معنى الفعل ، فكأن التقدير : « والسماوات استقرت « هي » « بيمينه » مطويات » .

(1) اسم التفضيل يستخدم في الأصل للدلالة على تفضيل اسم على غيره في ناحية بذاتها ، كأن تقول : زيد أفضل من عمرو علما . وقد=

وزعم السيرافي أنهما خبرانِ منصوبان بكان المحذوفةِ والتقديرُ : « زيد إذا كان قائماً أحْسَنُ منه إذا كان قاعداً ، وزيد إذا كان مُفْرَداً أنْفَعُ مِنْ عمرو إذا كان مُعاناً » .

ولا يجوزُ تقديمُ هذين الحالينِ على أَفْعَلِ التفضيلِ .

= لا يذكر المفضل عليه ، فتقول : زيد أفضل علماً . لكنه يظل مفهوماً في الذهن .

وقد ذكرنا أن اسم التفضيل يمكن أن يكون عاملاً في الحال ، لكن لا يصح أن تتقدم الحال عليه لأنه لا يقبل التثنية ولا الجمع في حال التنكير ، كما لا يقبل تاء التأنيث .

غير أن النحاة لاحظوا أن اسم التفضيل قد يستخدم بطريقة أخرى :

ا ـ أن يفضل الاسم على نفسه في ناحيتين ، أي أن التفضيل هنا لا يكون على اسم آخر ، كأن تقول : زيدٌ شاعراً أفضلُ منه ناثراً . فأنت هنا فضلت زيداً على نفسه ، لكن في ناحيتين مختلفتين ؛ إذ أنك فضلت كونه شاعراً على كونه ناثراً . وهنا تلاحظ وجود « حالين » في الجملة ؛ إحداهما متقدمة على اسم التفضيل الذي هو العامل ، والأخرى متأخرة عنه . ولا يجوز تغيير هذا الترتيب ؛ فلا يجوز تأخيرهما معاً ولا تقديمهما معاً .

ب ـ أن يفضل الاسم على اسم آخر في ناحيتين مختلفتين ؛ كأن تقول : زيد شاعراً أفضل من عمرو ناثراً . والوضع فيه كالوضع في المثال السابق .

ولا تأخيرهما عنه ، فلا تقول « زيدٌ قائماً قاعداً أَحْسَنُ منه » ولا تقول « زيدٌ أَحْسَنُ منه قائماً قاعداً » .

★ ★ ★

والحالُ قَدْ يَجِيءُ ذَا تَعَدُّدِ
لِمُفْرَدٍ ـ فاعْلَمْ ـ وغَيْرِ مُفْرَدِ

يجوزُ تَعَدُّدُ الحالِ وصاحبُها مفردٌ ، أو متعدِّد .

فمثالُ الأولِ : « جاء زيدٌ راكباً ضاحكاً » فـ « راكباً ، وضاحكاً » حالان من « زيد » والعامل فيهما « جاء ».

ومثال الثاني : «لقيت هنداً مُصْعِداً مُنْحَدِرَةً » «مصعداً» حال من التاء ، و « منحدرة » حال من « هند » والعامل فيهما « لَقِيتُ » ، ومنه قوله :(1)

لَقِيَ ابْنِي أَخَوَيْهِ خَائِفاً
مُنْجِدَيْهِ فَأَصَابُوا مَغْنَما

فـ « خائفاً » حالٌ من « ابني » حال من « أخويه » والعامل فيهما « لقي » .

(1) الشاهد في البيت قوله : لقي ابني أخويه خائفاً منجديه .حيث وردت أكثر من حال في البيت ، « خائفاً » من الفاعل « ابني » ، و«منجديه» من المفعول « أخويه » . ولعلك تلاحظ أن كثيراً من أحكام الخبر تنطبق على الحال .

فعند ظهور المعنى تُرَدُّ كلّ حالٍ إلى ما تليقُ به ، وعند عدم ظهوره يُجعلُ أول الحالين لثاني الاسمين ، وثانيهما لأول الاسمين ، ففي قولك : « لقيت زيداًمصعداً منحدراً» يكون « مصعداً » حالا من زيد ، و « منحدراً » حالا من التاء .

★ ★ ★

وعامِلُ الحالِ بها قَدْ أُكِّدَا
في نحو : « لا تَعْثَ في الأرضِ مُفْسِدا »

تنقسم الحال إلى مُؤَكِّدَة ، وغيرِ مؤكِّدة ، فالمؤكِّدة على قسمين ، وغيرُ المؤكِّدة ما سوى القسمين .

فالقسمُ الأول من المؤكِّدة : ما أَكَّدَتْ عامِلَها ، وهي المرادُ بهذا البيت ، وهي: كلُّ وصفٍ دل على معنى عامله ، وخالَفَه لفظاً ، وهو الأكثرُ ، أو وافَقَه لفظاً ، وهو دون الأوّل في الكثرةِ ، فمثالُ الأولِ « لا تَعْثَ في الأرض مُفسِداً » ، ومنه قوله تعالى : (ثُمَّ وَلَّيْتُمْ مُدْبِرِين)(1) وقوله

(1) التوبة ٢٥ والشاهد فيها دلالة الحال على توكيد عاملها ، فـ « مدبرا» لها معنى « تولّى » .

تعالى: (ولا تَعْثَوا في الأَرْضِ مُفسِدِين)[1] ، ومن الثاني قوله تعالى: (وأَرْسَلْنَاكَ للنَّاسِ رَسُولا)[2] وقوله تعالى: (وسَخَّر لَكُم اللَّيلَ والنَّهارَ والشَّمْسَ والقَمَرَ والنُّجُومَ مُسَخَّرَاتٍ بِأَمْرِه)[3] .

* * *

وإنْ تُؤَكَّـد جُمْلَـةً فَمُضْمَـرُ
عامِلُهـا ، ولَفْظُهـا يُؤَخَّـرُ

هذا هو القسم الثاني من الحال المؤكِّدة ، وهي : ما أَكَّدَتْ مَضْمُونَ الجملة ، وشرطُ الجملةِ : أن تكونَ اسميةً وجُزْءَاها معرفتان ، جامدان ، نحو : « زيدٌ أخوك عطوفاً » ، وأنا زيدٌ معروفاً » ومنه قوله[4] :

(١) البقرة ٦٠ ، الحال « مفسدين » مؤكدة لعاملها « لا تعثوا » إذ هي بمعناه .

(٢) النساء ٧٩ .

(٣) النحل ١٢ والشاهد فيها أن الحال المؤكدة وردت من نفس لفظ الفعل ، « مسخّرات – سخّر » .

(٤) الشاهد في البيت أن الحال « معروفاً » أفادت هنا توكيد مضمون الجملة السابقة التي هي « أنا ابن دارة » وهي كما ترى جملة اسمية مكونة من اسمي معرفتين جامدين (أنا – ابن) . وهذا النوع من الحال يسمى الحال المؤكدة لمضمون الجملة ، فأنت حين تقول: =

أَنَا ابْنُ دَارَةَ مَعْرُوفاً بِهَا نَسَبِي
وهَلْ بِدَارَةَ يا لَلنَّاسِ مِنْ عَارِ

فـ« عطوفاً » ، ومعروفاً حالان . وهما منصوبان بفعل محذوفٍ وجوباً ، والتقدير في الأول « أحقُّه عطوفاً » وفي الثاني « أَحَقُّ معروفاً » .

ولا يجوزُ تقديمُ هذه الحال على هذه الجملة ، فلا تقول : « عطوفاً زيد أخوك » ولا « معروفاً أنا زيد » ، ولا توسُّطها بين المبتدأ والخبر . فلا تقول : « زيدٌ عطوفـاً أخوك » .

* * *

= زيدٌ أبوك ، فإننا نفهم من هذه الجملة كل ما يقتضيه معنى الأبوة. فإذا قلت : زيدٌ أبوك عطوفاً . فإنك لم تضف هنا – كما يقول النحاة – معنى جديداً ، وإنما أكدت معنى الجملة ، لأن العطف من خصائص الأبوة .

وعلى ذلك نشير إلى أن النحاة يقسمون الحال قسمين :

ا – حال مؤسسة ، وهي التي تبين هيئة صاحبها في وقت بذاته ، أي أنها تضيف معنى جديداً إلى الجملة مثل : جاء زيدٌ راكباً . فـ« راكباً » أضافت ؛ أي « أسست » معنى لا يمكن أن نفهمه من « جاء زيد » فقط .

ب – حال مؤكدة ؛ وهي التي ذكرها ، وقسمها كما تلحظ قسمين : حال مؤكدة لعاملها ، وحال مؤكدة لمضمون الجملة .

وَمَوْضِعَ الحَالِ تَجِيءُ جُمْلَهْ
كَ «جَاءَ زَيْدٌ وَهْوَ نَاوٍ رِحْلَهْ»

الأصلُ في الحال والخبرِ والصفةِ الإفرادُ، وتقع الجملةُ موقعَ الحال. كما تقع موقعَ الخبرِ والصفةِ، ولابد فيها من رابطٍ، وهو في الحالية: إما ضميرٌ. نحو: «جاء زيدٌ يَدَهُ على رأسِه» أو واوٌ – وتسمى واوَ الحال، وواوَ الابتداءِ. وعلامتُها صحةُ وقوعِ «إذْ» موقعَها – نحو: «جاء زيدٌ وعمرو قائمٌ» التقدير: إذْ عمرو قائم. أو الضميرُ والواوُ معاً، نحو «جاء زيد وهو ناوٍ رحلة».

★ ★ ★

وذاتُ بَدْءٍ بمُضَارِعٍ ثَبَتْ
حَوَتْ ضميراً، ومِنَ الواوِ خَلَتْ

وذاتُ وَاوٍ بَعْدَها انْوِ مُبْتَدا
لَهُ المضارِعَ اجْعَلَنَّ مُسْنَدا

الجملةُ الواقعةُ حالا:(1) إنْ صُدِّرَتْ بمضارعٍ مُثْبَتٍ

(1) أنت تذكر أن الخبر يمكن أن يكون جملة. بشرط احتوائها على رابط يربطها بالمبتدأ. وهنا نأتي إلى شبه آخر بين الخبر والحال؛ ذلك أن الحال يمكن أن تكون جملة. =

لم يَجُزْ أن تَقْتَرِنَ بالواوِ. بل لاتُرْبَطُ إلا بالضميرِ،

= ولعلك تذكر القاعدة التي تقرر أن الجمل بعد النكرات صفات، وبعد المعارف أحوال.

أمثلة:

جاء رجل شعرُه طويل. الجملة الاسمية صفة.
جاء الرجل شعره طويل. الجملة الاسمية حال.
جاء رجل يضحك. الجملة الفعلية صفة.
جاء الرجل يضحك. الجملة الفعلية حال.

على أن النحاة يقولون إن هذه القاعدة ليست مطلقة، ويضيفون: إذا وقعت الجملة بعد معرفة محضة كانت حالاً، وبعد نكرة محضة كانت صفة. أما إذا وقعت بعد معرفة أو نكرة غير محضتين جاز أن تعتبر الجملة صفة أو حالاً. والنكرة المحضة هي النكرة المخصصة التي أشرنا إليها سابقاً، أي الموصوفة بنكرة أو المضافة إلى نكرة، مثلاً:

جاء رجلٌ طويل يضحك. جملة «يضحك» يجوز أن تكون صفة وأن تكون حالاً.

جاء رجلُ علمٍ كتابهُ في يده. جملة «كتابه في يده» يجوز أن تكون صفة وأن تكونَ حالاً.

أما المعرفة غير المحضة فهي الاسم المعرف بأل الجنسية نحو قوله تعالى (كمثل الحمار يحمل أسفاراً) جملة (يحمل) يمكن أن تكون حالاً ويمكن أن تكون صفة. لأن «الحمار» دال هنا على الجنس. أي أنه لا يدل على حمار بعينه معهود، وإنما يدل على جنس الحمير جميعاً، ومن ثم فهو يقرب من النكرة.

نحو : « جاء زيدٌ يضحكُ ، وجاء زيد تُقَــادُ الجَنَائِبُ بين يديه » ، ولا يجوزُ دخولُ الواوِ ، فلا تقول : « جاء زيدٌ ويضحك » .

فإنْ جاء من لسانِ العرب ما ظاهرُه ذلك أُوِّلَ على إضمارِ مبتدأ بعد الواو ، ويكونِ المضارع خبراً عن ذلك المبتدأ ، وذلك نحو قولهم : « قُمْتُ وأَصُكُّ عَيْنَه» وقوله[1]:

فلمّا خَشِيتُ أَظَافِيرَهُمْ   نَجَوْتُ وأَرْهَنُهُمْ مَالِكَا

= والنحاة يقررون أيضاً أن جملة الحال لا بد لها من شروط :

ا ــ أن تكون جملة خبرية ، إذ لا يصح أن تأتي إنشائية ، كمـا لا يصح أن تكون خبرية تعجبية أو كان فيها ما يدل على المستقبل .

ب ــ أن تحتوي على رابط يربطها بصاحب الحال ، وهذا الرابط هو : الضمير ، أو الواو ، أو هما معاً .

(١) الشاهد في البيت قوله : « نجوت وأرهنهم » . المعروف أن جملة الحال إذا كانت فعلية فعلها مضارع مثبت لم يجز أن تقترن بالواو لكن النحاة اصطدموا ببعض النصوص التي تناقض هذه القاعدة التي قرروها ، فكان عليهم أن يلجأوا إلى التقدير ، وذلك أنهم يرون أن الفعل والفاعل هنا ليس حالاً ، ولكنه خبر لمبتدأ محذوف ، وتكون الجملة المكونة من المبتدأ وخبره حالاً في محل نصب ، والأصل عندهم هو : نجوت وأنا أرهنهم .

فـ« أَصُكُّ ، وأَرْهَنُهم » خبران لمبتدأ محذوف ، والتقدير وأنا أصكُّ ، وأنا أَرْهَنُهم .

★ ★ ★

وجُمْلَةُ الحالِ سِوى ما قُدِّمـا
بِوَاوٍ ، أَوْ بِمُضْمَرٍ ، أو بِهِما

الجملة الحالية : إما أن تكون اسميةً ، أو فعليةً ، والفعل إما مضارعٌ ، أو ماضٍ، وكل واحدة من الاسمية والفعلية، إما مثبتةٌ ، أو منفيةٌ ، وقد تقدم أنه إذا صُدِّرت الجملة بمضارع مثبَتٍ لا تصحبُها الواو ، بل لا تُربَط إلا بالضمير فقط ، وذكر في هذا البيت أنَّ ما عدا ذلك يجوزُ فيه أَنْ يُربَطَ بالواو وحدَها ، أو بالضميرِ وحدَه ، أو بهمـا ، فيدخل في ذلك الجملةُ الاسميةُ : مثبتةً أو منفيةً ، والمضارع المنفي ، والماضي : المثبت ، والمنفي .

فتقول : « جاء زيدٌ وعمرٌو قائم ، وجاء زيد يدُه على رأسه ، وجاء زيد ويدُه على رأسه » وكذلك المنفي ، وتقول « جاء زيدٌ لم يضحك » ، أو ولم يضحك ، أو ولم يقم عمرو ، وجاء زيد وقد قام عمرو ، وجاء زيد قد قام أبوه ، وجاء زيد وقد قام أبوه » وكذلك المنفي ، ونحو : « جاء زيد وما قام عمرو ، وجاء زيد ما قام أبوه ، أو وما قام أبوه » .

ويدخل تحت هذا أيضاً المضارعُ المنفيُّ بلا ، فعلى هذا تقول : « جاء زيد ولا يضربُ عمراً » بالواو .

وقد ذكر المصنف في غير هذا الكتاب أنه لا يجوز اقترانُه بالواو كالمضارع المثبت ، وأن ما ورد مما ظاهرُه ذلك يؤوَّلُ على إضمار مبتدأ ، كقراءة ابن ذكْوان : (فاسْتَقِيما ولا تَتَّبِعانِ)[1] بتخفيف النون ، والتقدير : وأنتما لا تتبعان ، فـ « لا تتبعان » خبر لمبتدأ محذوف .

★ ★ ★

والحالُ قَدْ يُحْذَفُ ما فيها عَمِلْ
وبعضُ ما يُحْذَفُ ذِكْرُهُ حُظِلْ

يُحذف عاملُ الحال : جوازاً ، أو وجوباً .

(1) يونس ٨٩ والقراءة الفاشية هي : (فاستقيما ولا تتبعانّ سبيلَ الذين لا يعلمون) ولا شاهد فيها فيما نحن بصدده ، لأن « لا » هنا ناهية والجملة بعدها معطوفة على ما قبلها . أما القراءة التي أثبتها المؤلف (فاستقيما ولا تتبعانِ) على اعتبار أن « لا » حرف نفي ، وما دام الفعل المضارع منفياً فإنه يجوز أن تقترن الجملة بالواو ، على أنه أشار إلى أن ابن مالك في كتاب آخر له منع اقترانه بالواو سواء كان مثبتاً أو منفياً ، وعليه فإنه يقدر للجملة مبتدأ ، ثم تكون الجملة الاسمية حالا ، والتقدير عنده حينئذ ؛ فاستقيما وأنتما لا تتبعان .

فمثال ما حذف جوازاً أن يقال : « كيف جئتَ » . فتقول : « راكباً » تقديره « جئتُ راكباً » ، وكقولك : « بلى مسرعاً » لمن قال لك : « لم تَسِرْ » والتقدير : « بلى سِرْتُ مسرعاً » ، ومنه قوله تعالى :(أَيَحْسَبُ الإنسانُ أن لنْ نَجْمَعَ عِظامَه . بلى قادِرين على أنْ نُسَوِّيَ بَنانَه)[1] التقدير – والله أعلم – : بلى نجمعها قادرين .

ومثال ما حُذف وجوباً قولك : « زيد أخوك عطوفاً » ونحوه من الحال المؤكِّدة لمضمون الجملة ، وقد تقدم ذلك ، وكالحال النائبة منابَ الخبر ، نحو : «ضَرْبِي زيداً قائماً » التقدير : إذا كان قائماً ، وقد سبق تقريرُ ذلك في باب المبتدأ والخبر .

ومما حُذف فيه عامل الحال وجوباً قولهم : « اشْتَرِيته بدرهم فصاعداً ، وتصدقت بدينار فسافلا » فـ « صاعداً ، وسافلا » حالان ، عاملهما محذوف وجوباً ، والتقدير : « فذَهَبَ الثمن صاعداً ، وذَهَبَ المتصدَّقُ به سافلا » .

هذا معنى قوله : « وبعض ما يحذف ذكره حظل » أي بعض ما يحذف من عامل الحال مُنِعَ ذِكْرُه .

★ ★ ★

(1) القيامة ٣ ، ٤ والشاهد في الآيتين الكريمتين وقوع « قادرين » حالا ، وقد حذف عامله جوازاً ، والتقدير : نجمع عظامه قادرين . ولعلك تذكر ما أشرنا إليه غير مرة من أن الحذف الجائز يكون لدليل مقالي أو حالي .

التمييز

اسمٌ بِمَعْنَى «مِنْ» مُبِينٌ، نَكِرَهْ
يُنْصَبُ تمييزاً بِمَا قَدْ فَسَّرَهْ

كَشِبْرٍ ارْضاً، وقَفِيزٍ بُرَّا
ومَنَوَيْنِ عَسَلاً وتَمْرَا

تقدم من الفضلاتِ: المفعولُ به، والمفعولُ المطلقُ، والمفعولُ له، والمفعولُ فيه، المفعولُ معه، والمستثنى، والحالُ، وبقي التمييز – وهو المذكور في هذا الباب – ويُسَمَّى مفسِّراً، ومُبَيِّناً، وتبييناً، ومُمَيِّزاً، وتمييزاً.

وهو: كل اسم، نكرة، متضمن معنى «مِنْ»، لبيانِ ما قبله من إجمال، نحو «طابَ زيدٌ نفساً، وعندي شبرٌ أرضاً»[1].

(1) من الواضح أن فكرة «التمييز» تدل على معنى التبيين والتوضيح، أي أنه يوضح شيئاً غامضاً؛ وسوف نرى أن هذا الغموض على نوعين؛ ومن ثم كان التمييز نوعين أيضاً: =

واحْتَرَزَ بقوله: «متضمِّن معنى مِنْ» من الحال، فإنها متضمِّنة معنى «في».

وقوله: «لبيان ما قبله» احتراز مما تضمَّن معنى «مِنْ» وليس فيه بيانٌ لما قبله: كاسم «لا» التي لنفي الجنس، نحو: «لا رجلَ قائمٌ» فإن التقدير: «لا مِنْ رجلٍ قائمٌ»[1].

= ا – هناك غموض كامل في الكلام؛ أي غموض في ذات الشيء؛ مثل: جاء عشرون. فأنت لا تعرف «ماهية» العشرين ولا «ذاتها»، ولا بد لها من تمييز يبين هذه الذات، فتقول: جاء عشرون طالباً، أو عشرون طالبة، أو عشرون لاعباً... الخ، وهذا النوع يسمى تمييز الذات.

ب – هناك غموض جزئي في الكلام ينتج عن عدم وضوح جهة الإسناد، مثل: حَسُنَ زيدٌ. في أي جهة يقع حُسْنُ زيد؟ فإذا قلت: حَسُنَ زيدٌ خلقاً أو علماً أو تصرفاً أو وجهاً أو غير ذلك فإنك تكون قد بينت «جهة» الحسن في زيد، أي «نسبة» الحسن فيه، ولذلك يسمى هذا التمييز تمييز «النسبة».

(1) أنت تعلم أن «لا» النافية للجنس تدخل على اسم «نكرة» لتدل على أن النفي يستغرق «جنس» هذا الاسم كله، فإذا قلت: «لا إنسانَ مخلد» فإنك تكون قد نفيت الخلود عن جنس الإنسان كله، وإذا زدت «مِنْ» لفظاً أو تقديراً، «لا مِنْ إنسانٍ مخلدٌ»، فإن وظيفة «مِنْ» الزائدة هذه ليست تبيين ذات الاسم، وإنما التأكيد على استغراق الجنس كله.

وقولَه : « لبيان ما قبلهمن إجمال» يشمل نوعي التمييز ، وهما : المبيّنُ إجمالَ ذاتٍ ، والمبيّنُ إجمالَ نِسْبة .

فالمبين إجمالَ الذاتِ هو : الواقعُ بعد المقادير[1] وهي : المَمْسُوحاتُ نحو « له شِبْرٌ أرضاً » ، والمَكِيلاتُ نحو « له قَفِيزٌ بُرّاً » ، والموزوناتُ نحو « له مَنَوَانِ عسلا وتمراً » والأعدادُ نحو « عندي عشرون درهماً » .

---

(١) من الواضح إذن أن تمييز الذات هو ما جاء مبيناً للألفاظ الدالة على المقادير ؛ وهي ما دل على مساحة أو كيل ، أو وزن ، أو عدد ؛ ذلك أن كل هذه الألفاظ غامضة الذات . وكل ما دلّ على شيء من ألفاظ المقادير في العرف الاجتماعي يحتاج إلى تمييز :

ا — المساحة : شبر — ذراع — متر — ميل — فدان — فرسخ .. الخ

ب — الكيل : كيلة — إردب — قفيز — صاع ... الخ

حـ — الوزن : أقة — طن — قنطار — رطل ... الخ . وقد ذكر هنا كلمة « مَنوان » وهو مثنى « منَا » ، كان وحدة للوزن .

ء — أما العدد فيشترط فيه أن يكون بين الأحدعشر والتسعةوالتسعين إذ أن معدوده هو الذي يسمى اصطلاحاً « تمييزاً » . أما غير ذلك فهو مضاف إليه :

جاء عشرون رجلاً . تمييز .

جاء ثلاثة رجالٍ . مضاف إليه .

جاء مائةُ رجلٍ . مضاف إليه .

جاء ألف رجلٍ . مضاف إليه .

وهو منصوبٌ بما فَسَّرَه ، وهو : شِبْر ، وقَفِيز ، ومَنَوانِ ، وعِشْرون .

والمبيِّنُ إجمالَ النسبة هو : المسوقُ لبيانِ ما تَعَلَّقَ به العاملُ : من فاعلٍ ، أو مفعولٍ ، نحو : « طابَ زيدٌ نفساً » ومثله (اشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْباً)[1] ، و « غَرَسْتَ الأرضَ شجراً » ومثله (وفَجَّرْنَا الأرْضَ عُيُوناً)[2] .

فـ « نفساً » تمييز منقولٌ من الفاعل ، والأصلُ : « طابت نفسُ زيد » ، و « شجراً » منقول من المفعول ، والأصل : « غرست شجر الأرض » فَبَيَّنَ « نفساً » الفاعلَ الذي تعلق به الفعلُ ، وبَيَّنَ « شجراً » المفعولَ الذي تعلق به الفعل .

والناصبُ له في هذا النوع هو العاملُ الذي قبلَه .

★ ★ ★

وبَعْدَ ذِي وشِبْهِها اجْرُرْهُ إذا
أَضَفْتَها ، كَـ « مُدُّ حِنْطَةٍ غِذَا »
والنَّصْبُ بَعْدَ ما أُضِيفَ وَجَبَا
إنْ كانَ مِثْلَ « مِلْءُ الأَرْضِ ذَهَبَا »

---

(١) مريم ٤

(٢) القمر ١٢

أشار بـ « ذي » إلى ما تقدم ذكره في البيت من المقدَّرات ، وهو ما دلَّ على مساحةٍ أو كيلٍ أو وزن ، فيجوزُ جرُّ التمييز بعدَ هذه بالإضافة إنْ لمْ يُضَفْ إلى غيره ، نحو : « عندي شبرُ أرضٍ ، وقفيزُ بُرٍّ ، ومَنَوا عَسَلٍ وتمرٍ » .

فإنْ أضيفَ الدالُّ على مقدارٍ إلى غيرِ التمييز وجب نصبُ التمييز ، نحو : « ما في السماءِ قَدْرُ راحةٍ سحاباً » ، ومنه قوله تعالى (فَلَن يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِم مِلْءُ الأَرْضِ ذَهَباً)[1]

وأما تمييز العدد فسيأتي حكمُه في باب العدد .

★ ★ ★

والفاعِلَ المعنى انْصِبَنْ بأَفْعَلا
مُفَضِّلاً كـ « أَنْتَ أَعْلَى مَنْزِلا »

التمييز الواقع بعد أفعلِ التفضيل : إنْ كان فاعلا في المعنى وجب نصبُه ، وإن لم يكن كذلك وجب جرُّه بالإضافة .

وعلامة ما هو فاعل في المعنى : أنْ يصلحَ جعلُه فاعلا بعد جعلِ أفعل التفضيل فعلا ، نحو « أنت أعلى منزلا ، وأكثرُ مالا » فـ « منزلا ، ومالا » يجبُ نصبُهما ، إذ يصحُّ

(١) آل عمران ٩١ .

جعلُهما فاعلين بعد جعلِ أفعلِ التفضيل فعلا ، فتقول : أنت عَلَا مَنْزِلُك ، وكَثُرَ مالُكَ .

ومثال ما ليس بفاعل في المعنى « زيدٌ أفضلُ رُجُلٍ ، وهند أفضلُ امرأة » ، فيجب جرُّه بالإضافة ، إلاَّ إذا أضيفَ « أَفْعل » إلى غيره ، فإنه ينصبُ حينئذ ، نحو : « أنت أفضلُ الناسِ رجلا » .

★ ★ ★

وبَعْدَ كُلِّ ما اقْتَضَى تَعَجُّبَا
مَيِّزْ كَـ « أَكْرِمْ بِأَبِي بَكْرٍ أَبَا »

يقع التمييز بعد كل ما دلَّ على تعجب ، نحو : « ما أَحْسَنَ زيداً رجلا ، وأَكْرِمْ بأبي بكر أباً ، ولله دَرُّهُ عالِماً ، وحَسْبُكَ بزيدٍ رجلا ، وكَفَى بِهِ عالما »[1] .

(١) من الواضح أن التفضيل والتعجب يتشابهان في أمور كثيرة ؛ منها تشابه في بعض الصيغ « أفْعَل » ، وجمودها ، ولذلك تجدهما يشتركان في أحكام كثيرة أيضاً .

ومن الواضح أن التفضيل والتعجب لا يمكن الاكتفاء بصيغتهما ، لأنهما غامضتان ، ولا بد من تبيين هذا الغموض بتمييز يوضح جهة المفاضلة أو جهة التعجب ؛ فأنت حين تقول : زيد أحْسَنُ . ولا : ما أحْسَنَ زيداً . فإن السامع ينتظر معرفة الجهة التي كان من أجلها حُسْنُ زيد فائقا ، ومن ثم يكون التمييز : زيدٌ أحْسَنُ خلقاً . وما أحْسَنَ زيداً خلقاً .

و « يا جَارَتَا ما أَنْتِ جَارَهْ » .[1]

★ ★ ★

واجْرُرْ بِمِنْ إنْ شِئْتَ غَيْرَ ذِي العَدَدْ
والفَاعِلِ المعنَى كـ« طِبْ نَفْساً تُفَدْ »

يجوز جرُّ التمييز بمِنْ إنْ لم يكنْ فاعلا في المعنى ، ولا مميِّزاً لعدد ، فتقول : « عندي شبْرٌ مِنْ أرضٍ ، وقفيزٌ مِنْ بُرٍّ ، ومَنَوانِ مِنْ عَسَلٍ وتَمْرٍ ، وغرستُ الأرضَ مِنْ

---

(٢) البيت بتمامه هو :

بانَتْ لِتَحْزُنَنَـا عَفَـارَهْ ... يا جارتـا ما أنتِ جارَهْ

بانت : فارقت ، لتحزننا : لتدخل الحزن على قلوبنا . عفاره : اسم امرأة . ويا جارتا : أي : يا جارتي . ما أنت ؟ استفهام لا يقصد به حقيقة الاستفهام وإنما هو دال على التعجب . ونحن نستخدم أسلوب الاستفهام كثيراً في الاستعمال المعاصر والعامي للدلالة على التعجب كقولك إعجاباً بجمال أخاذ : ما هذا ؟ !

والشاهد في البيت إذن هو كلمة « جارَهْ » أصلها « جارةً » بالنصب على التمييز ، لكنه لمّا وقف عليها قلب التاء هاء ووقف بالسكون . وتكون جملة « ما أنت » جملة اسمية من مبتدأ وخبر ، وجاره تمييز « نسبة » لما في الاستفهام من معنى التعجب .

شَجَرٍ » ولا تقول : « طابَ زيدٌ مِنْ نفسٍ » ولا « عندي عشرون مِنْ درهمٍ » .

★ ★ ★

وعَامِلَ التمْييزِ قَـدِّمْ مُطْلَقـاً
والفِعْلُ ذو التصْرِيفِ نَزْراً سُبِقَا

مذهبُ سيبويه – رحمه الله – أنه لا يجوز تقديمُ التمييز على عامله ، سواء كان متصرفاً أو غيرَ متصرف ، فلا تقول : « نفساً طابت زيد » ولا « عندي درهماً عشرون » .

وأجاز الكسائي ، والمازني ، والمبرِّد ، تقديمَه على عامله المتصرف ، فتقول : « نفساً طابت زيد ، وشيباً اشتعل رأسي » ، ومنه قوله :[1]

أَتَهْجُرُ لَيْلَى بالفِراقِ حَبِيبَهـا
وما كانَ نَفْساً بالفِراقِ تَطِيبُ

وقوله :[2]

---

(١) الشاهد فيه : « وما كان نفساً بالفراق تطيب » حيث تقدم التمييز « نفساً » على عامله « تطيب » وهو عامل متصرف ؛ لأنه فعل مضارع .

(٢) الشاهد فيه : « وشيباً رأسي اشتعل » حيث تقدم التمييز « شيباً » على عامله « اشتعل » وهو عامل متصرف ؛ لأنه فعل ماض . =

ضَيَّعتُ حَزْمي في إبْعاديَ الأمَـلا
وما ارْعَوَيْتُ ، وشَيباً رَأْسِيَ اشْتَعلا

ووافقهم المصنِّفُ في غير هذا الكتاب على ذلك ، وجعله في هذا الكتاب قليلا .

فإنْ كان العاملُ غيرَ متصرف ، فقد منعوا التقديم ، سواء كان فعلا ، نحو « ما أَحْسَنَ زيداً رجلا » أو غيره ، نحو « عندي عشرون درهماً » .

وقد يكون العامل متصرفاً ، ويمتنع تقديمُ التمييز عليه عند الجميع ، وذلك نحو : « كفى بزيدٍ رجلا »[1] فلا يجوز تقديمُ « رجلا » على « كفى » وإن كانَ فعلا متصرفاً ، لأنه بمعنى فعل غير متصرف ، وهو فعل التعجب ، فمعنى قولك « كفى بزيدٍ رجلا » ما أكفاه رجلا .

★ ★ ★

(١) سبق أن أشرنا إلى أن الفعل « كفى » يستخدم في الماضي هكذا دون تغيير ؛ حتى إنه لا تلحقه تاء التأنيث مع المؤنث ولو كان حقيقياً ، فلا نقول : كفَتْ بفاطمة أختاً ، وإنما : كفى بفاطمة أختاً .

شرح الأشموني على الألفية

والأشموني هو نورُ الدين علي بن محمد بنْ عيسى (ت ٩٢٩هـ) ، عالم مصري من كبار النحاة المتأخرين ، وقد يكون أبرزَ نحوي في القرن العاشر ، وهو ثمرة من ثمار المدرسة المصرية وبخاصة لما قدمه ابن هشام والسيوطي وقد توافرَت لديه الأعمال النحوية السابقة بمذاهبها المختلفة فتمثلها تمثّلا عميقاً ظهر واضحاً فيما قدمه من أعمال .

وقد شرح الأشموني ألفية بن مالك في كتاب سماه « منهج السالك إلى ألفية ابن مالك » ، على أن الكتاب يُعرف بين الدارسين بشرح الأشموني ، ولعله أكثر شروح الألفية استيعاباً لقضايا النحو ، وتقديماً لآراء النحاة الآخرين مما يُعين الباحثين على الوقوف على كثير من النصوص والآراء التي لم تصل إلينا . وهو لذلك لايتوقف عند الشرح المباشر لأبيات الألفية وإنما يُفرّع هذا الشرح بما يراه مفيداً في بسط القاعدة وبيان الأوجه المختلفة للاستعمال اللغوي ، ومن ثم يمتاز الكتاب بما يقدمه من « تنبيهات » و «خواتيم».

ولقد لحظتَ أن ابن هشام لم يكن يقدم أبيات الألفية قبل الشرح ، وأن ابن عقيل كان يقدم هذه الأبيات ثم يتوفر على شرحها . ولسوف تلحظ أن ابن هشام « ينثر » أبيات الألفية «داخل» الشرح مما قد يسبب بعض الصعوبات للدارس المبتدىء، لكنها طريقة من طرائق الشروح المعروفة في كتب التراث .

وقد كان شرح الأشموني موضع عناية من النحويين الخالِفين ، فكتبوا عليه حواشيَ وتعليقات ، لعل أشهرها هي « حاشية الصَّبَّان » (ت ١٢٠٦) . وقد طُبع شـرح الأشموني وحده ، كما طُبع مع حاشية الصَّبّان غير مرة .

وقد اخترنا لك منه بابي « حروف الجر» و «الاضافة».

حروف الجر [١]

(هَاكَ حروفَ الجرِّ (، وَهْيَ) عشرون حرفاً (مِنْ) و (إلى) و (حتّى) و (خَلَا) و (حَاشَا) و (عَدَا) و (في) و (عَنْ) و (على) و (مُذْ) و (مُنْذُ) و (رُبَّ) و (اللَّامُ)

---

(١) حروف الجر من الموضوعات المهمة جداً في اللغات جميعاً ، لأن هذه الحروف لا تخضع لمنطق عقلي مفهوم ، وإنما تختلف في اللغات اختلافاً كبيراً ؛ لأن كل لغة تستعمل الحروف استعمالاً خاصاً ، ونحن لا نعرف استخدام هذه الحروف – في الأغلب – إلا بالرجوع إلى اللغة أو المعاجم ، ففي الإنجليزية مثلاً : On monday وفي الألمانية Am Montag وفي العربية : في يوم الاثنين ، وفي كثير من اللغات ندرس الفعل مع حروف الجر المستخدمة معه ؛ لأن كل حرف يؤدي مع الفعل معنى مغايراً لحرف آخر مع الفعل نفسه ؛ ففي الإنجليزية :

يلبس Put on

يطفىء Put out

وهكذا يبدو الأمر أكثر تعقيداً في الألمانية ، وفي العربية تقول : رغب في بمعنى أحبَّ ، ورغب عن بمعنى كره ... الخ . ونحن نلفتك إلى هذه المسألة لأن أخطاء كثيرة تنتشر في العربية نتيجةً لعدم معرفة الكثيرين باستعمال حروف الجر .

و (كَيْ) و (واوٌ وتَا ـ والكافُ والبَا وَلَعَلَّ ومَتَى) كلها مشتركة في جر الاسم على التفصيل الآتي :[1]

وقد تقدم الكلام على خلا وحاشا وعدا في الاستثناء .[2]

وقلَّ مَنْ ذَكَرَ « كي » و « لعل » و « متى » في حروف الجر ، لغرابة الجرِّ بِهِنَّ .

أما « كي » فتجر ثلاثةَ أشياء ، الأول « ما » الاستفهاميةُ المستفهمُ بها عن علة الشيء ، نحو كَيْمَهْ . بمعنى لِمَهْ .[3]

---

(١) هناك خلاف بين النحاة على حروف الجر ، والمتفق عليه بينهم هي : مِنْ ـ إلى ـ حتى ـ في ـ عنْ ـ على ـ اللام ـ الكاف ـ الباء ـ الواو ـ التاء ـ رب .

(٢) أنت تعرف أن « خلا وحاشا وعدا » بدون « ما » يمكن أن تكون أفعالاً ماضية فينصب ما بعدها على أنه مفعول به ، فتقول : حضر الطلابُ خلا زيداً . ويمكن أن تكون حروف جر ، فتقول : حضر الطلابُ خلا زيدٍ . فإذا كانت أفعالاً فهي وفاعلها المستتر وجوباً في محل نصب حالٍ ، وإن كانت حروفاً فهي مع مجرورها شبه جملة متعلق بمحذوف حال والتقدير عندهم : حضر الطلاب مجاوزين زيداً .

(٣) هذا دليل من أدلة النحاة على أن « كي » حرف جر ، وهو دخولها على اسم الاستفهام « ما » . وأنت تعلم أن « ما » إذا دخل عليها حرف جر حُذفت ألفها وجوباً ، فنقول : بِمَ ـ فِيمَ ـ إلامَ ـ علامَ ـ عَمَّ ـ ويجوز أن تلحقها هاء السكت بِمَهْ ـ فِيمَهْ ..الخ ، وهكذا في : كي + ما = كَيْمَ = كَيْمَهْ .

والثاني « ما » المصدريةُ مع صلتِها ، كقوله :[1]

إذا أنْتَ لَمْ تَنْفَعْ فَضُرَّ فإنَّما ... يُرَادُ الفَتَى كَيْمَا يَضُرُّ وَيَنْفَعُ

أي للضُرِّ والنفعِ ، قاله الأخفش ، وقيل : ما كافَّة .

الثالث « أَنْ » المصدريةُ وصلتها ، نحو « جئت كَيْ أكرمَ زيداً »[2] إذا قدرت « أَنْ » بعدها ، فأنْ والفعلَ في تأويلِ

---

(١) الشاهد في البيت قوله : كَيْمَا يَضُرُّ وينفعُ ، « ما » هنا حرف مصدري ، وهو غير عامل كما تعلم ، ولذلك لم ينصب الفعل ، و « ما والفعل » في تأويل مصدر ؛ أي : الضرّ ، وعلى هذا تكون « كيْ » حرف جر يدل على التعليل مثل اللام ، والتقدير : للضر والنفع .

(٧) يقول النحاة إن « كي » يمكن أن تكون :

ا ـ حرف جر .

ب ـ حرفا مصدرياً .

فهي حرف جر بالتأكيد إذا جاء بعدها حرف مصدري ، مثل : حضر كيْ أنْ يتعلم . إذ لا يمكن عندهم أن تكون « كي » هنا مصدرية لأن الحرف المصدري لا يدخل على حرف مصدري . والتقدير إذن : حضر للتعلم .

وهي حرف مصدري بالتأكيد إذا سبقتها لام الجر ، مثل : حضر لكي يتعلّم . إذ لا يمكن أن يدخل حرف الجر على حرف الجر ، و « كي » حرف مصدري ينصب المضارع . =

مصدرٍ مجرور بها ، ويدل على أنّ « أنْ » تُضمَرُ بعدها ظهورُها في الضرورة ، كقوله :(1)

فقالَتْ : أكُلَّ الناسِ أصْبَحْتَ مانِحًا
لِسانَكَ كَيْما أنْ تَغُرَّ وَتَخْدَعا

والأَوْلَى أنْ تُقَدَّرَ « كي » مصدرية فتقدَّر اللامُ قبلَها ، بدليل كثرة ظهورها معها ، نحو « لِكَيْلا تَأْسَوْا »(2).

وأما « لعلّ » فالجر بها لغةُ عُقَيْل ثابتةَ الأوّل ومحذوفَته

= أما إذا جاءت في جملة ليس قبلها اللام ، وليس بعدها « أن » فأنت فيها بالخيار ، إن شئت اعتبرتَها حرف جر ونصبت الفعل بعدها بـ « أنْ » مضمرة . وهذا قليل . وإن شئت اعتبرتَها حرفاً مصدرياً ونصبت الفعل بها وقدرت قبلها اللام ، وهذا هو الأغلب وذلك مثل : حضر كي يتعلمَ .

(1) الشاهد فيه قوله : كيما أنْ تَغُر وتَخْدَعا ، كي هنا حرف تعليل وجر بدليل ظهور « أنْ » المصدرية بعدها .

(2) الحديد ٢٣ والشاهد في الآية الكريمة استعمال « كي » مصدرية بدليل دخول اللام عليها .

مفتوحةَ الآخِرِ ومكسورَته(1) ، ومنه قوله :(2)

لَعَلَّ اللهِ فَضَّلَكُمْ عَلَيْنا بشيءٍ أنَّ أُمَّكُمُ شَرِيمُ

وقوله :(3)

« لَعَلَّ أبي المِغْوارِ مِنْكَ قريبُ » .

وأما « مَتَى » فالجر بها لغةُ هُذَيْل ، وهي بمعنى مِن الابتدائية . سُمِعَ من كلامِهم أَخْرَجَها مَتَى كُمِّه ، أي

---

(1) أنت تعرف أن « لعل » حرف ناسخ يفيد الترجي ، وهو يدخل على الجملة الاسمية فينصب الاسم ويرفع الخبر . لكنهم يقولون إن قبيلة « عُقَيْل » تستخدم « لعلّ » حرف جر فتجر الأسماء بها ، و « لعل » هذه وردت لها عند عقيل لهجات كثيرة : لَعَلَّ وعَلَّ ، لعلِّ وعلِّ ، أي بحذف اللام الأولى وإثباتها ، وبفتح اللام الثانية وكسرها .

(2) الشاهد فيه قوله : لعلّ اللهِ فضلكم . حيث ورد الاسم بعد لعل مجروراً . ونعرب الجملة على الوجه الآتي :

لعل : حرف جر شبيه بالزائد .

الله : مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد .

فضلكم : فعل وفاعل ومفعول . والجملة في محل رفع خبر المبتدأ .

(3) البيت بتمامه هو :

فقلتُ : ادْعُ أخرى وارفعِ الصوتَ جهرةً
لعلَّ أبي المغوارِ منكَ قريبُ =

من كمه ، وقوله :[1]

شَرِبْنَ بماءِ البَحْرِ ثُمَّ تَرَفَّعَتْ
مَتَى لُجَجٍ خُضْرٍ لَهُنَّ نَئِيجُ

وأما الأربعةَ عشرَ الباقيةُ فسيأتي الكلام عليها .

(تنبيهان) الأول : إنما بدىء « بمن » لأنها أقوى حروف الجر ، ولذلك دخلت على ما لم يدخل عليه غيرُها ، نحو « مِنْ عِنْدِك » .

الثاني : عدَّ بعضهم من حروف الجر « ها » التنبيهِ ، وهمزةَ الاستفهامِ إذا جُعِلَتْ عوضاً من حرف الجر في القسم ، قال في التسهيل : وليس الجرُّ في التعويضِ بالعوضِ

= والشاهد فيه استخدام « لعل » حرف جر على لهجة عقيل . وهي حرف جر شبيه بالزائد . وأبي : مبتدأ مرفوع بعلامة مقدرة ، وقريب خبر .

(1) ترفعت : تصاعدت ، واللجج جمع لجة وهي معظم الماء ، والنئيج الصوت المرتفع . يصف الشاعر سحاباً بأنه شرب من ماء البحر ثم تصاعد من الماء في صوت عال .
والشاهد فيه قوله : ترفعت متى لججٍ ، حيث استخدم « متى » حرف جر بمعنى « مِنْ » .

خلافاً للأخفش ومَنْ وافقه[1] . وذهب الزجاج والرماني إلى أن « أَيْمُن » في القسم حرف جرّ ، وشذَّا في ذلك . وعدَّ بعضهم منها الميمَ المثلثةَ في القسم نحو « مُ اللهِ » وجعلَه في التسهيل بقيةَ « أَيْمُن » قال : وليستْ بدلا من الواو ولا أصلها « مِنْ » خلافاً لِمَنْ زعم ذلك . وذكر الفراء أن لاتَ قد تجرُّ الزمان ، وقُرِئ « ولاتَ حينِ مناصٍ »[2] . وزعم الأخفش أن « بَلْهَ » حرفُ جرٍّ بمعنى « مِنْ »[3] . والصحيح

(1) ورد في اللغة قولهم : آللهِ لأفعلن . وها اللهِ لأفعلنّ . باستخدام همزة الاستفهام وها التنبيهية مكان حرف الجر المستخدم في القسم وهو الباء . لكن جمهور النحاة على أن الاسم مجرور بحرف جر محذوف وليس بالهمزة أو بالهاء .

(2) ص ٣ والقراءة الفاشية بنصب حين : (ولاتَ حينَ مناص) وأنت تعلم أنها حرف يعمل عمل ليس ، واسمها هنا محذوف .

(3) هذا رأي غريب في استعمال « بَلْهَ » حرف جر بمعنى « مِنْ » . وكلمة « بَلْهَ » لها وجوه ثلاثة :

ا — فهي اسم فعل أمر بمعنى : اترك . تقول : بَلْهَ الكتابَ (بالنصب) أي اترك الكتابَ .

ب — وهي مصدر بمعنى التَّرك . تقول : بَلْهَ الكتابِ « بالجر » أي : تَرْكَ الكتابِ .

حـ — وهي اسم بمعنى « كيف » . تقول : بَلْهَ الكتابُ « بالرفع »=

أنها اسم ، وذهب سيبويه إلى أن « لَوْلا » حرفُ جر إذا وَلِيَها ضميرٌ متصل ، نحو « لولايَ ، ولولاكَ ، ولولاهُ » فالضمائر مجرورة بها عند سيبويه . وزعم الأخفش أنها في موضع رفع بالابتداء[1] ، ووُضِعَ ضميرُ الجر موضعَ ضمير الرفع ، ولا عَمَلَ « لِلَوْلا » فيها ، كما لا تعمل لولا في الظاهر . وزعم المبرد أن هذا التركيب فاسد لم يَرِدْ من

= أي : كيفَ الكتابُ . وعلى هذه الوجوه الثلاثة ورد البيت المشهور في كتب النحو :

تَذَرُ الجماجمَ ضاحياً هاماتُها بلهَ الأكفّ كأنها لم تخلقِ

بنصب « الأكف » وجرها ورفعها .

(1) أنت تعلم أن « لولا » حرف شرط يدل على امتناع الجواب لوجود الشرط ، ويأتي بعدها مبتدأ مرفوع وخبره محذوف وجوباً إن دل على كون مطلق مثل : لولا زيدٌ لأكرمتك . أي لولا زيدٌ موجودٌ لأكرمتك .

وكان المتوقع إذن أن يكون الضمير الذي بعدها ضمير رفع : أي : لولا أنا أو لولا أنت ، لكن الذي ورد في اللغة استخدام ضمير الجر : لولاي ، لولاك . وقد اختلف النحاة في تفسير هذا التركيب :

سيبويه يرى أن : لولا حرف جر .

الأخفش وآخرون يرون أن هذا الضمير مبتدأ في محل رفع رغم أن ضمائر الرفع ليست كذلك ، لكنه موضع مخصوص لها .

لسان العرب ، وهو محجوج بثبوت ذلك عنهم كقوله[1] :

أَتُطْمِعُ فينا مَنْ أَرَاقَ دماءنا
وَلَوْلاكَ لَمْ يَعْرِضْ لِأَحْسابِنَا حَسَنْ

وقوله :[2]

وَكَمْ مَوْطِنٍ لَوْلايَ طِحْتَ كَما هَوَى
بِأَجْرامِهِ مِنْ قُنَّةِ النِّيقِ مُنْهَوِي

انتهى

(بالظَّاهِرِ اخْصُصْ مُنْذُ) و (مُذْ وحَتَّى . والكافَ والواوَ ورُبَّ والتَّا) وكَيْ ولَعَلَّ ومَتَى ، وقد سبق الكلام على هذه الثلاثة ، وما عدا ذلك فيجر الظاهرَ والمضمرَ ، على ما سيأتي بيانُه .

---

(1) الشاهد فيه قوله : « ولولاك » حيث اتصلت « الكاف » وهي ضمير نصب أو جر وفي هذا رد على ما قاله المبرد من امتناع اتصال هذا الضمير بلولا .

(2) موطن : معركة ، طحت : هلكت ، قنة النيق : رأس الجبل .

والشاهد فيه قوله : « لولاي » حيث اتصلت بها « اليا » وهي ضمير يأتي في موقع الجر أو النصب .

(واخصص بمذ ومنذ وقتاً) وأما قولهم : ما رأيته مُنذُ أنّ الله خَلَقه ، فتقديره : منذ زمنِ أنّ الله خَلَقه ، أي : منذ زمنِ خَلْقِ اللهِ إياه .

(تنبيه) : يُشترط في مجرورهما ـ مع كونه وقتاً ـ أن يكون معيّناً ، لا مبهماً ، ماضياً أو حاضراً ، لا مستقبلا ، تقول : ما رأيته مُذْ يومِ الجمعة ، أو مُذْيومِنا ، ولا تقول : مذ يومٍ ، ولا أراه مُذْ غدٍ ، وكذا في مُنذُ . اهـ[1]

(و) اخصص (برُبَّ . منكراً) نحو : رُبَّ رجلٍ ، ولا يجوز رب الرجلِ (والتاءَ لله وربِّ)مضافاًللكعبة أولياءِ المتكلم ، نحو : « وتاللهِ لأكِيدَنَّ أصنامكُمْ » وتَرَبِّ الكعبةِ ، وتَربّي لَأَفعَلَنَّ ، ونَدَر : تَالرَّحمنِ ، وتَحَياتِكَ .

---

(1) يختلف النحاة في تفسير « منذ ، ومذ » :

ا ــ فهما حرفا جرّ إذا كان بعدهما اسم مجرور دال على وقت معين ، مثل : ما رأيته منذُ يومِ الجمعة .

ب ــ وهما ظرفان إذا كانت بعدهما جملة اسمية أو فعلية مثل : أعرفه مذ كنا أطفالاً .

حـ ــ وهما اسمان إذا جاء بعدهما اسم مرفوع مثل : مذ يومُ الخميس ، ومنذ يومان . وهذا النمط لم يعد مستعملاً .

على أن الاتجاه الأغلب أن نعتبرهما ظرفين في كل الأحوال ، ويكون ما بعدهما مضافاً إليه سواءٌ كان مفرداً أم جملة .

(وما رَوَوْا مِن نحوِ رُبَّهُ فتى) وقوله :[1]

(وَاهٍ رَأَبْتُ وَشِيكاً صَدْعَ أَعْظُمِهِ
وَرُبَّهُ عَطِباً أَنْقَذْتُ مِنْ عَطَبِهْ)

(نَزْرٌ) أي : قليل.

(تنبيه) : يلزمُ هذا الضميرَ المجرورَ بها : الإفرادَ ، والتذكيرَ ، والتفسيرَ بتمييز بعدَه مطابقٍ للمعنى ، فيقال: رُبَّهُ رَجُلًا ، ورُبَّهُ امرأةً . قال الشاعر :[2]

رُبَّهُ فِتيَةً دَعَوْتُ إلى ما ... يُورِثُ المجدَ دَائباً فأَجَابُوا

---

(1) واه : أي رُبَّ واه أي ضعيف . رأبت : أصلحت . وشيكاً : سريعاً . عَطِباً : هالكاً . عطبه : هلاكه . أي : رُبَّ شخص ضعيف أشرف على الهلاك أنقذته وأصلحت ما به من ضعف . والشاهد فيه قوله : « رُبَّه » حيث دخلت « رب » على الضمير ، وأنت تعرف أن « رب » حرف جر شبيه بالزائد لا يدخل إلا على النكرة ، والضمير معرفة ، ولكن دخولها عليه قليل . على أن النحاة يختلفون في هذا الضمير ، فبعضهم يعتبره معرفة ، وبعضهم يعتبره نكرة وتلاحظ أنه لا بد أن يأتي بعده اسم منصوب يعرب تمييزاً ، ومن أمثلتهم المشهورة : ربه رجلاً وربه فارسا .

(2) الشاهد فيه قوله : « رُبَّه فتيةً » حيث ورد الضمير مفرداً مذكراً رغم أن تمييزه جمع : « فتية » .

وقد سبق التنبيهُ عليه في آخر باب الفاعل .

(كَذا كَها ونَحْوُه أتى) أي : قد جَرَّت الكافُ ضميرَ الغيبةِ قليلا ، كقوله :[1]

وَأُمّ أَوْعَالٍ كَهَا أَوْ أَقْرَبَا
(ذَاتَ اليمينِ غير ما أَنْ يَنكُبَا)

وقوله :[2]

ولا تَرى بَعْلاً ولَا حَلائِلَا كَهُ وَلَا كَهُنَّ إلَّا حَاظِلَا

وهذا مختص بالضرورة .

(تنبيه) : قوله « ونحوه » يحتمل ثلاثة أوجه ، الأول: أن يكونَ إشارةً إلى بقية ضمائر الغيبة المتصلة كما في قوله كَهُ ولا كَهُنَّ . الثاني : أن يكون إشارة إلى بقية الضمائر

---

(١) أم أدعال : هضبة في ديار بني تميم . والشاهد في البيت قوله : « كها » أي : مثلها ، وهو من الاستعمالات التي اختفت الآن ، وذلك بدخول الكاف على الضمير « الهاء » وذكر الأشموني أن ذلك مقصور على الضرورة الشعرية .

(٢) الشاهد فيه قوله : « كَهُ » و « كَهُنَّ » حيث دخل حرف الجر الكاف على الضمير « الهاء – هن » وقد كان ذلك للضرورة .

مطلقاً ، وقدشذ دخولُ الكاف على ضمير المتكلم والمخاطب كقوله :[1]

وإذَا الحَرْبُ شَمَّرَتْ لَمْ تَكُنْ كَيْ
(حِينَ تَدْعو الكُمَاةُ فِيها نَزالِ)

وكقول الحسن : أَنا كَكَ وأَنْتَ كَيِ . وأما دخولها على ضمير الرفع نحو : ما أنا كَهُوَ ، وما أنا كَأَنْتَ ، وما أنت كَأَنَا – وعلى ضمير النصب – نحو ما أنا كَإِيَّاكَ ، وما أنت كَإِيَّايَ – فجعله في التسهيل أقلَّ من دخولها على ضمير الغيبة المتصل . قال المرادي : وفيه نظر ، بل إن لم يكن أكثرَ فهو مساوٍ ، والثالث : أن يكون إشارة إلى بقية ما يختص با لظاهر ، أي: أن بقية ما يختص بالظاهر دخوله على الضمير قليل ، كقوله :[2]

فَلَا واللهِ لا يَلْقَى أُنَاسٌ فَتًى حَتَّاكَ يابْنَ أَبِي زِيَاد

---

(١) الشاهد فيه قوله : « كَيْ » أي : مثلي ، ودخلت الكاف على ضمير المتكلم « الياء » وهذا للضرورة .

(٢) الشاهد فيه قوله : « حَتَّاك » حيث دخلت « حتى » على الضمير . وهذا شاذ لأن « حتى » تختص بالدخول على الاسم الظاهر .

وقوله :[1]

أَتَتْ حَتّاكَ تَقْصِدُ كُلَّ فَجٍّ   تُرَجِّي مِنْكَ أَنَّها لا تَخِيبُ

انتهى

وهذا شروع في ذكر معاني هذه الحروف :

(بَعِّضْ وبَيِّنْ وابْتَدِىءْ في الأَمْكِنَهْ بمِنْ) أي : تأتي مِنْ لِمعانٍ ، وجملتها عشرة ، اقتصر منها هنا على الخمسة الأولى :

الأول : التبعيض ، نحو : (حَتّى تُنفِقُوا مِمّا تُحِبُّون)[2] وعلامتها : أن يصحّ أنْ تخلفها بعض ، ولهذا قرىء (بَعْضَ ما تُحِبُّون) .

الثاني : بيان الجنس ، نحو : « فاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الأَوْثانِ »[3] وعلامتها : أن يصحّ أنْ يخلفها اسم موصول .

---

(١) الشاهد فيه قوله : « حتّاك » حيث دخلت « حتى » على « الكاف » شذوذاً .

(٢) آل عمران ٩٣ .

(٣) الحج ٣٠ .

الثالث : ابتداء الغاية في الأمكنة باتفاق ، نحو : (مِنَ المسجدِ الحَرامِ إلى المسجدِ الأَقْصَى)[1] . (وقَدْ تأْتي لِبَدْءِ الغاية في (الأزمنة) أيضاً ، خلافاً لأكثر البصريين ، نحو : (لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ)[2] وقوله :[3]

تُخُيِّرْنَ مِنْ أَزْمانِ يَوْمِ حَلِيمَةٍ

إلى اليومِ قَدْ جُرِّبْنَ كُلَّ التَّجارِبِ

الرابع : التنصيص على العموم أو تأكيد التنصيص عليه ، وهي الزائدة ، ولها شرطان : أن يسبقَها نفيٌ أو شبهه وهو النهي والاستفهام ، وأن يكون مجرورها نكرة ، وإلى ذلك الإشارةُ بقوله ، (وَزِيدَ في نفيٍ وشِبْهِهِ فَجَرّ نكرةً) ولا تكون هذه النكرة إلا مبتدأ (كَمَا لِباغٍ مِن مَفَرّ) أو فاعلا ، نحو : لا يَقُمْ مِنْ أحدٍ ، أو مفعولا به ، نحو : (هَلْ تَرى مِنْ فُطُورٍ)[4] ، والتي لتنصيص العموم

---

(١) الإسراء ١

(٢) التوبة ١٠٨

(٣) يوم حليمة يوم من أيام العرب المشهورة وقعت فيه حرب بين لخم وغسان .

والشاهد في البيت قوله « مِنْ أزمان » حيث دل حرف الجر « من » على ابتداء الغاية في الزمان ، أي أن ذلك حدث ابتداء من زمن يوم حليمة .

(٤) الملك ٣ والشاهد في الآية الكريمة ورود الحرف « من » حرف جر زائداً بعد الاستفهام ، والاستفهام شبيه بالنفي عند النحاة ، وهي=

هي التي مع نكرة لا تختص بالنفي ، والتي لتأكيده هي التي مع نكرة تختص به كأحَدٍ ودَيّارٍ . وذهب الكوفيون إلى عدم اشتراط النفي وشبهه ، وجعلوها زائدة في نحو قولهم : قَدْ كَانَ مِنْ مطرٍ . وذهب الأخفش إلى عدم اشتراط الشرطين معاً ، فأجاز زيادتها في الإيجاب جارة لمعرفةٍ ، وجعل من ذلك قوله تعالى : (يَغفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنوبِكُمْ)[1] .

الخامس : أن تكون بمعنى بَدَل ، نحو : (أَرَضِيتُم بالحياةِ الدنيا مِنَ الآخرةِ)[2] . وقوله :[3]

= تزاد كما ترى قبل اسم نكرة (فطور) للدلالة على تأكيد العموم واستغراق الجنس ، أي هل ترى فطوراً من أي نوع ، وعلى هذا يكون إعراب « فطور » مفعولاً به منصوباً بفتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد .

(١) نوح ٤ ، والشاهد في الآية ما يراه الزمخشري من أن « مِنْ » هنا حرف جر زائد ، وبعدها اسم معرفة هو « ذنوبكم » وعليه تكون مفعولاً به ، والتقدير عنده إذن : «يغفر لكم ذنوبكم». أما الآخرون فيرون « من » هنا حرف أصلياً ، وهو دال على التبعيض أي : يغفر لكم بعض ذنوبكم .

(٢) التوبة ٣٨

(٣) المخاض : النوق الحوامل ، الفيصيل : ولد الناقة المفصول عن أمه ، وكذلك الأفيل : والشاهد في البيت استخدامه حرف الجر « مِنْ » بمعنى بدَل ، والتقدير : أخذوا النوق الحوامل بدل الصغار .

أَخَذُوا المَخَاضَ مِنَ الفَصِيلِ غُلُبَّةً
ظُلْماً ، ويُكْتَبُ لِلأَمِيرِ أَفِيلا

السادس : الظرفية ، نحو : (ماذا خَلَقُوا مِنَ الأَرْضِ)[1] (إذا نُودِيَ للصَّلاة مِنْ يومِ الجُمُعَة)[2] . السابع : التعليل نحو : (مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ أُغْرِقُوا)[3] وقوله :[4]

يُغْضِي حَيَاءً ويُغْضَى مِنْ مَهَابَتِهِ
فَلا يُكَلَّمُ إلاّ حِينَ يَبْتَسِمُ

الثامن : موافقة عَنْ ، نحو : (يا وَيْلَنا قَدْ كُنّا في غَفْلَةٍ مِنْ هذا)[5] . التاسع : موافقة الباء ، نحو : (يَنْظُرُونَ مِنْ طَرْفٍ خَفِيٍّ)[6] . العاشر : موافقة على ، نحو : (ونَصَرْنَاهُ مِنَ القومِ الذينَ كَذَّبُوا)[7] .

---

(١) فاطر ٤٠

(٢) الجمعة ٩ و « مِنْ » في الآيتين بمعنى « في » والله أعلم .

(٣) نوح ٢٥ « مما » أي : مِن ما ، ومِنْ هنا دالة على التعليل أي بسبب خطيئاتهم .

(٤) الشاهد فيه قوله : ويُغْضَى مِنْ مهابته ، حيث استعمل « مِنْ » للتعليل ، أي يُغْضَى بسبب مهابته .

(٥) الأنبياء ٩٧

(٦) الشورى ٤٥

(٧) الأنبياء ٧٧

(لِلانْتِها حَتى وَلَامُ وإلى) أي: تكون هذه الثلاثة لانتهاء الغاية في الزمان والمكان، و«إلى» أَمْكَنُ في ذلك من حَتّى، لأنك تقول: سرت البارحةَ إلى نصفِها، ولا يجوزُ حتى نصفها، لأن مجرور «حتى» يلزم أن يكون آخراً أو متصلا بالآخر، نحو: أكلت السمكةَ حتى رأسها. ونحو: (سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ)[1]. واستعمال اللام للانتهاء قليل، نحو: (كُلٌّ يَجْرِي لِأَجَلٍ مُسَمًّى)[2] وسيأتي الكلام على بقية معانيها في هذا الباب، وعلى بقية أحكام «حتى» في باب إعراب الفعل.

وأما «إلى» فلها ثمانية معان: الأول: انتهاء الغاية مطلقاً، كما تقدم، الثاني: المصاحبةُ، نحو: (ولا تأكُلوا أَمْوالَهُم إلى أَمْوالِكُمْ)[3]. الثالث: التبيين، وهي المبيِّنة لفاعليةِ مجرورِها بَعْدَما يفيدُ حُباً أو بُغضاً: من فعلِ تعجبٍ أو اسمِ تفضيلٍ، نحو: (رَبِّ السِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ)[4]. الرابع: موافقة اللام، نحو: (والأَمْرُ إِلَيْكِ)[5] وقيل:

---

(١) القدر ٥

(٢) الرعد ٢

(٣) النساء ٢ والشاهد في الآية استعمال «إلى» في الدلالة على المصاحبة إذ التقدير والله أعلم: ولا تأكلوا أموالهم مع أموالكم.

(٤) يوسف ٣٣، والشاهد عندهم أن حرف الجر «إلى» أفاد تبيين الفاعل الذي يسند إليه الحب هنا، أي أنا أحبه.

(٥) النمل ٣٢ والتقدير: والأمر لك.

لانتهاء الغاية، أي: مُنتهٍ إليكِ. الخامس: موافقةُ في، نحو: (لَيَجمَعَنَّكُمْ إلى يوم القيامة)[1] وقوله:[2]

فَلَا تَتْرُكَنِّي بالوَعِيدِ كَأَنَّنِي
إِلَى النَّاسِ مَطْلِيٌّ بِهِ القَارُ أَجْرَبُ

السادس: موافقة مِنْ، كقوله:[3]

تَقُولُ وَقَدْ عَالَيْتُ بالكُورِ فَوْقَها
أَيُسْقَى فَلَا يَرْوَى إِلَيَّ ابْنُ أَحْمَرا

السابع: موافقة عِنْدَ، كقوله:[4]

أَمْ لَا سَبِيلَ إِلَى الشَّبَابِ وَذِكْرُهُ
أَشْهَى إِلَيَّ مِنَ الرَّحِيقِ السَّلْسَلِ

الثامن: التوكيد، وهي الزائدة، أثبتَ ذلك الفراءَ

---

(١) النساء ٨٧، والتقدير: ليجمعنكم في يوم القيامة.

(٢) الشاهد فيه قوله: «كأنني إلى الناس مطلي» حيث استعمل حرف الجر «إلى» بمعنى «في»، والتقدير: كأنني في الناس مطلي.

(٣) فاعل تقول يعود على الناقة، والشاهد فيه استعمال إلى بمعنى مِن.

(٤) الشاهد فيه قوله: وذكره أشهى إليّ من الرحيق السلسل. أي أشهى عندي.

مستدِلًّا بقراءة بعضِهم: (أَفْئِدَةً مِنَ النَّاسِ تَهْوَى إِلَيْهِمْ)[1] بفتح الواو، وخُرِّجَتْ على تضمين تَهْوَى معنى تَمِيل.

(تنبيه): إنْ دلت قرينةٌ على دخول ما بعد إلى وحتى[2] نحو: قرأت القرآنَ مِنْ أوَّلِه إلى أخِرِه، ونحو قوله:[3]

ألقى الصَّحِيفَةَ كَيْ يُخَفِّفَ رَحْلَه
والـزَّادَ حتـى نَعْلِـهِ ألْقَاهـا

---

(١) إبراهيم ٣٧ والشاهد في هذه القراءة استعمال «إلى» حرفاً زائداً للتأكيد، والتقدير: أفئدة من الناس تهواهم. والقراءة الفاشية: (أفئدة من الناس تَهْوِي إليهم).

(٢) عرفت أن المعنى الرئيسي الذي تدل عليه «إلى وحتى» هو الغاية. وهنا يعرض سؤال: أينسحب الحكم الذي قبلهما على الغاية التي بعدهما أم لا ينسحب؟

يقول أصحاب اللغة إن الوجهين محتملان. ويقول النحاة كما ترى هنا إن «حتى» تفيد دخول ما بعدها في الحكم، أما «إلى» فلا يدخل ما بعدها، على أن القرائن مع كل منهما تفيد واحداً من الوجهين. مثلاً: أنا مدين لك بمبلغ كذا حتى السنة المقبلة. وإلى السنة المقبلة. هل يجب أن أسدد الدين أول السنة أو آخرها؟ أي أتدخل السنة كلها في الحكم أم لا تدخل؟ يقولون إن الوجهين محتملان، لكن دخولها مع حتى أرجح منه مع إلى.

(٣) الشاهد في البيت وجود قرينة على دخول ما بعد حتى في حكم ما قبلها، وهذه القرينة هي «ألقاها»، فهو ألقى الصحيفة، وألقى الزاد، حتى نعله «ألقاها».

أو على عدم دخوله، نحو: (ثُمَّ أَتِمُّوا الصِّيَامَ إلى الليل)[1] ونحو قوله:[2]

سَقَى الحَيَا الأرْضَ حَتَّى أَمْكُنٍ عُزِيَتْ
لَهُمْ فلا زَالَ عَنْهَا الخيرُ مَجْدُودَا

عُمِل بها، وإلا فالصحيحُ في «حتى» الدخولُ، وفي «إلى» عدمُه مطلقاً حَمْلاً على الغالب فيهما عند القرينة، وزعم الشيخ شهاب الدين القرافي أنه لا خلاف في وجوب دخول ما بعد «حتى»، وليس كما ذكر، بل الخلاف مشهور، وإنما الاتفاق في «حتى» العاطفةِ لا الخافضة. والفرق أنَّ العاطفةَ بمنزلة الواو. اهـ

(ومِنْ وَبَاءٌ يُفْهِمَانِ بَدَلَا) أي: تأتي مِنْ والباء بمعنى بَدَل، أما «من» فقد سبق بيان ذلك فيها، وأما الباء فسيأتي الكلام عليها قريباً، إن شاء الله تعالى.

---

(١) البقرة ١٧٨. ما بعد «إلى» غير داخل في حكم ما قبلها؛ لأن الليل غير داخل في الصيام بقرينة أول الآية (أحل لكل ليلةَ الصيامِ الرفثُ إلى نسائكم).

(٢) الشاهد فيه وجود قرينة تمنع من دخول ما بعد «حتى» في حكم ما قبلها، والقرينة هنا هي قوله «لا زال» والمجدود المقطوع، فهو يدعو للأرض بالسقيا إلا هذه الأماكن التي تعزى لهم فلا زال عنها الخير مقطوعاً.

(واللامُ لِلْمِلْكِ وَشِبْهِهِ وفي   تَعْدِيَةٍ أيضاً وتَعْليلٍ قُفِي

وَزِيَد) أي : تأتي اللام الجارة لمعان جملتها أحد وعشرون معنى : الأول : انتهاء الغاية ، وقد مر . الثاني : المِلْك ، نحو : المالَ لِزيد . الثالث : شِبْهُ المِلْك ، نحو : الجُلَّ للدَّابة ، ويُعبَّر عنها بلام الاستحقاق أيضاً ، لكنه غاير بينهما في التسهيل وجعلها في شرحه الواقعة بين معنى وذات ، نحو : الحمدُ لِله ، و (وَيْلٌ للمُطَفِّفِين)[1] وقد يعبر عن الثلاث بلام الاختصاص . الرابع : التعدية ، ومثل له في شرح الكافية بقوله تعالى : (فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا)[2] لكنه قال في شرح التسهيل : إن هذه اللام لِشِبْهِ التمليك ، قال في المغني : والأَوْلَى عندي أن يمثل للتعدية بما أَضْرَبَ زَيْداً لِعَمْرو ، وما أَحَبَّهُ لبكر . الخامس : التعليل ، نحو : (لِتَحْكُمَ بَيْنَ الناسِ)[3] وقوله :[4]

(1) المطففين ١ .

(2) مريم ٥ ، والشاهد في الآية الكريمة تعدية الفعل «وهب» إلى ضمير المتكلم باللام ، والتقدير : فهبني .

(3) النساء ١٠٥ ، اللام هنا تفيد التعليل ، فالآية هي (إنا أنزلنا إليك الكتاب بالحق لتحكم بين الناس بما أراك الله) .

(4) الشاهد فيه دلالة اللام على التعليل ، والتقدير : إني لتعروني هزة بسبب ذكراك .

وإنّي لَتَعْروني لِذِكْرَاكِ هِزَّةٌ
كَما انْتَفَضَ العُصْفورُ بَلَّلَهُ القَطْرُ

السادس : الزائدة ، وهي إما لمجرد التوكيد كقوله:[1]

وملَكْتَ ما بَيْنَ العِرَاقِ ويَثْرِبٍ
ملْكاً أَجَارَ لِمُسْلِمٍ ومُعَاهِدِ

وإما لتقوية عامل ضَعُفَ : بالتَّأْخِير ، أو بكَوْنِه فرعاً عن غيره ، نحو : (لِلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ)[2] (إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ)[3] ونحو : (مُصَدِّقاً لِمَا مَعَهُمْ)[4] (فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ)[5] هذا ما ذكره الناظم في هذا الكتاب .

(1) الشاهد فيه قوله : أجاز لمسلم ومعاهد ، اللام هنا زائدة تفيد التوكيد ، ومسلم مفعول به منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد . والمعنى أن حكمك أجار المسلمين والذميين المعاهدين .

(2) الأعراف ١٥٤ ، اللام زائدة لتقوية العامل الذي هو الفعل لأنه تأخر عن معموله ، والتقدير : والذين هم يرهبون ربهم .

(3) يوسف ٤٣ ، والتقدير : إن كنتم تعبرون الرؤيا .

(4) البقرة ٩١ والتقدير : مصدقاً ما معهم .

(5) البروج ١٦ والتقدير : فعال ما يريد .

العامل عند النحاة نوعان ، عامل قوي ، وعامل ضعيف . =

السابع : التمليك ، نحو : وهبت لزيد ديناراً . الثامن : شبه التمليك ، نحو : (جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجاً)[1] التاسع : النَّسَب ، نحو : لِزَيْدٍ أبٌ ، ولعمرو عم . العاشر : القسم والتعجب معاً ، كقوله :[2]

لِلهِ يَبْقَى عَلَى الأَيَّامِ ذُو حَيَدٍ
بِمُشْمَخِرٍّ بِهِ الظَّيَانُ والآسُ

ونحو : لِلهِ لا يُؤَخَّرُ الأجلُ ، وتختص باسم الله تعالى . الحادي عشر : التعجب المجرد عن القسم ، ويستعمل في النداء كقولهم : يا لَلْمَاءِ والعشبِ ، إذا تعجبوا من كثرتهما ، وقوله :[3]

= والفعل هو أصل العوامل ؛ ولذلك فهو أقواها . لكنه يصير عاملاً ضعيفاً إذا تأخر عن معموله كما في الشاهدين رقم ٢ ، ٣ . كذلك العوامل غير الفعلية أضعف من الفعل ، فالعامل في الشاهد رقم ٤ اسم فاعل «مصدِّقاً» ، وفي رقم «٥» من صيغ المبالغة «فعّال» . ومن ثم يفسر النحاة دخول اللام في هذه الشواهد بأنها لتقوية العامل .

(١) النحل ٧٢ .

(٢) الحَيَد جمع حيد وهو العقدة في قرن الوعل ، والمشمخر : الجبل ، والظيان والآس : نوعان من النبات ، والشاهد في البيت دلالة اللام على القسم والتعجب : لله ، أي أقسم وأتعجب كيف يبقى الوعل في جبل ليس به إلا هذان النوعان من النبات .

(٣) تستخدم اللام المفتوحة بعد حرف النداء «يا» للدلالة على التعجب ، مثل : يا لَلْجمال ، والشاهد هنا قوله : يا لك من ليل ...

فَيا لَكَ مِنْ لَيْلٍ كَأَنَّ نُجُومَهُ
بِكُلِّ مُغَارِ الفَتْلِ شُدَّتْ بِيَذْبُلِ

وفي غيره ، كقولهم : لِلهِ دَرُّهُ فارساً ، ولِلهِ أَنْتَ ، وقوله :[1]

شَبابٌ وشَيْبٌ وافْتِقَارٌ وثَرْوَةٌ
فلِلهِ هذا الدهرُ كَيْفَ تَرَدَّدَا

الثاني عشر : الصيرورة ، نحو : (فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوّاً وَحَزَناً)[2] وتُسمى لامَ العاقبةِ ولامَ المآلِ . الثالث عشر : التبليغ ، وهي الجارة لاسم السامع ، نحو : قلت له كذا ، وجعله الشارح مثالا للام التعدية. الرابع عشر : التبيين ، على ما سبق في إلى . الخامس عشر : موافقة «على» في الاستعلاء الحقيقي ، نحو : (وَيَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ)[3] وقوله :[4]

(١) تستخدم اللام مكسورة في غير النداء للدلالة على التعجب أيضاً كما في الشاهد : لله هذا الدهرُ ! ..

(٢) القصص ٨

(٣) الإسراء ١٠٩ أي : ويخرون على الأذقان .

(٤) الشاهد فيه دلالة اللام على معنى «على» ، والتقدير : فخر صريعاً على اليدين وعلى الفم .

(ضَمَمْتَ إِلَيْهِ بالسِّنَانِ قَمِيصَهُ)
فَخَرَّ صَرِيعاً لِلْيَدَيْنِ ولِلْفَمِ

والمجازي، نحو: (وإنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا)[1] و «اشْتَرِطِي لَهُم الوَلَاءَ»[2]، وأنكره النَّحاسُ. السادس عشر: موافقة بَعْد، نحو: (أَقِمِ الصَّلاةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ)[3]. السابع عشر: موافقة عِنْد، نحو: (كتبته لخَمْسٍ خَلَوْنَ، وجعل منه ابن جني قراءة الجَحْدَري: (بَلْ كَذَّبُوا بالحقِّ لِمَا جَاءَهُم)[4] بكسر اللام وتخفيف الميم. الثامن عشر: موافقة في، نحو: (ونَضَعُ المَوَازِينَ القِسْطَ لِيَوْمِ القيامة)[5] (لا يُجَلِّيها لِوَقْتِها إلا هو)[6]، وقولهم: مضى لسبيله، التاسع عشر: موافقة مِنْ، كقوله[7]:

(١) الإسراء ٧، أي، وإن أسأتم فعليها.
(٢) هذا حديث قاله رسول الله صلى الله عليه وسلم للسيدة عائشة رضي الله عنها، والتقدير: اشترطي عليهم الولاء.
(٣) الإسراء ٧٨ والتقدير: أقم الصلاة بعد دلوك الشمس
(٤) ق ٥، والشاهد في هذه القراءة دلالة اللام عل معنى «عند» والتقدير: بل كذّبوا بالحق عندما جاءهم. والقراءة الفاشية هي: (بل كذّبوا بالحقّ لمّا جاءهم).
(٥) الأنبياء ٤٧ والتقدير: ونضع الموازين القسط في يوم القيامة.
(٦) الأعراف ١٨٧ والتقدير: لا يجليها في وقتها إلا هو.
(٧) الشاهد فيه دلالة اللام على معنى «مِنْ» والتقدير: ونحن أفضل منكم يوم القيامة.

لَنا الفَضْلُ في الدُّنْيـا وأَنْفُكَ رَاغِمٌ
ونَحْنُ لَكُمْ يَوْمَ القيامةِ أَفْضَلُ

المتمم عشرين: موافقة عَنْ، نحو: (قَالَتْ أُخْرَاهُمْ لِأُولَاهُمْ رَبَّنا هؤلاءِ أَضَلُّونا)[1]. وقوله[2]:

كَضَرائِرِ الحَسْنَاءِ قُلْنَ لِوَجْهِهَا
حَسَدًا وبُغْضاً: إِنَّـهُ لَدَمِـيمُ

الحادي والعشرون موافقة مَعَ، كقوله[3]:

فلمّا تَفَرَّقْنا كَأَنِّي وَمالِكـاً
لِطُولِ اجتماعٍ لَمْ نَبِتْ لَيْلَةً معاً

(... والظرفِيَّةَ اسْتَبِنْ بِبَـا
وفي، وقَـدْ يُبَيِّنَـانِ السَّبَبَا)
(بالبَا اسْتَعِنْ وَعَدِّ عَوِّضْ أَلْصِقِ
ومِثْلَ مَعْ ومِنْ وعَنْ بها انْطِقِ)

(١) الأعراف ٣٨، والتقدير: قالت أخراهم عن أولاهم.
(٢) الشاهد فيه دلالة اللام على معنى «عن»، والتقدير: قلن عن وجهها إنه لدميم.
(٣) الشاهد فيه دلالة اللام على معنى «مع»، والتقدير: كأني ومالكاً لم نبت ليلة مع طول اجتماع.

أي : تأتي كل واحدة من الباء وفي لمعان . أما « في » فلها عشرة معان ذكر منها هنا معنيين ، الأول : الظرفية حقيقة ومجازاً ، نحو : « زيدٌ في المسجد » ، ونحو (وَلَكُمْ في القِصَاصِ حَيَاةٌ)(1) . الثاني : السببية ، نحو (لَمَسَّكُمْ فِيمَا أَخَذْتُمْ)(2) وفي الحديث : « دَخَلَتِ امْرَأَةٌ النارَ في هِرَّةٍ حَبَسَتْها »(3) . وتُسمى التعليلية أيضاً . الثالث : المصاحبة ، نحو (قالَ ادْخُلوا في أُمَمٍ)(4) . الرابع : الاستعلاء ، نحو : (لأُصَلِّبَنَّكُمْ في جُذُوعِ النَّخْلِ)(5) . وقوله :(6)

بَطَلٌ كَأَنَّ ثِيَابَهُ في سَرْحَةٍ
يُحْذَى نِعَالَ السِّبْتِ لَيْسَ بِتَوْءَمِ

---

(1) البقرة 179

(2) الأنفال 68 والتقدير : لمسكم بسبب ما أخذتم .

(3) أي بسبب هرة .

(4) الأعراف 38 أي مع أمم .

(5) طه 71 أي على جذوع النخل .

(6) البيت لعنترة وهو كناية عن ضخامة جسمه ، السرحه : الشجرة العظيمة ، يُحذى : يلبس حذاء ، السِّبْت : جلود البقر ، ليس بتوءم أي لم يشاركه أخ في بطن أمه فينقص من غذائه .
والشاهد فيه قوله : كأن ثيابه في سرحة ، فاستعمل الحرف «في» بمعنى « على » ، أي : كأن ثيابه على سرحه .

الخامس : المقايسة ، نحو : (فَمَا مَتَاعُ الحياةِ الدُّنيا في الآخرةِ إلا قَليلٌ)(1) . السادس : موافقة إلى ، نحو : (فَرَدُّوا أَيْدِيَهُم في أَفْوَاهِهِمْ)(2) . السابع : موافقة مِنْ ، كقوله :

أَلَا عِمْ صَبَاحاً أيها الطَّلَلُ البَالي
وهَلْ يَعِمَنْ مَنْ كانَ في العُصُرِ الخالي
وهَلْ يَعِمَنْ مَنْ كَانَ أَحْدَثُ عَهْدِهِ
ثلاثين شهراً في ثلاثة أَحْوَالِ

أي : من ثلاثة أحوال . الثامن : موافقة الباء ، كقوله:(3)

وَيَرْكَبُ يومَ الرَّوْعِ مِنَّا فَوَارِسٌ
بَصِيرُونَ في طَعْنِ الأَبَاهِرِ والكُلَى

التاسع : التعويض ، وهي الزائدة عوضاً من أخرى محذوفة ، كقولك : ضربتُ فِيمنْ رغبت ، تريد ضربت مَنْ رغبت فيه . أجاز ذلك الناظم قياساً على قوله :

---

(1) التوبة 38 ويقول عنها النحاة إنها الداخلة بين مفضول سابق وفاضل لاحق ، والتقدير عندهم : فما متاع الحياة بالقياس إلى الآخرة إلا قليل .

(2) إبراهيم 9 والتقدير : فردوا أيديهم إلى أفواههم .

(3) الشاهد فيه استعمال حرف الجر « في » بمعنى الباء ، والتقدير : بصيرون بطعن الأباهر والكلى .

ولا يُواتيكَ فِيما نابَ مِنْ حَدَثٍ
إلّا أَخو ثِقَـةٍ فانْظُرْ بِمَنْ تَثِقُ

أي: فانظر من تثق به. العاشر: التوكيد، وهي الزائدة لغير تعويض، أجاز ذلك الفارسي في الضرورة، كقوله: [1]

أنا أبو سَعْدٍ إذا الليلُ دَجا
يُخـالُ في سَـوادِهِ يَرَنْدَجا

وأجازه بعضهم في قوله تعالى: (وَقَالَ ارْكَبُوا فيها بِسْمِ اللهِ). [2]

وأما الباء فلها خمسة عشر معنى ذكر منها عشرة: الأول: البدل، نحو ما يَسُرُّني بِهَا حُمُرُ النَّعَمِ، وقوله [3]

(١) البرندج: الجلد الأسود، والشاهد زيادة حرف الجر «في» للضرورة، والتقدير: يخالُ سوادُه برندجاً. وعلى هذا يكون الإعراب: في: حرف جر زائد. سواد: نائب فاعل مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد. برندجاً: مفعول ثان.

(٢) هود ٤١.

(٣) الشاهد فيه استعمال الباء بمعنى البدل، والتقدير: فليت لي بدلاً منهم قوماً.

فَلَيْتَ لِي بِهِمْ قوماً إذا رَكِبُوا
شَنُّوا الإغـارَةَ فرساناً ورُكبانا

الثاني: الظرفية، نحو (وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللهُ بِبَدْرٍ) [1] و(نَجَّيْنَاهُمْ بِسَحَرٍ) [2]. الثالث: السببية، نحو (فَكُلّاً أَخَذْنَا بِذَنْبِهِ). [3] الرابع: التعليل، نحو (فَبِظُلْمٍ مِنَ الذين هَادُوا حَرَّمْنَا عليهم طَيِّبَاتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ) [4]. الخامس: الاستعانة نحو «كتبت بالقلم». السادس: التعدية، وتسمى باء النقل، وهي المعاقِبة للهمزة في تصيير الفاعل مفعولاً، وأكثر ما تُعدّي الفعلَ القاصر، نحو «ذهبت بزيد» بمعنى أذهبته، ومنه (ذَهَبَ اللهُ بِنُورِهِمْ) [5] وقرىء: (أَذْهَبَ اللهُ نُورَهُم). السابع: التعويض. نحو «بعت هذا بألف» وتسمى باءَ المقابَلة أيضاً. الثامن: الإلصاق حقيقة ومجازاً. نحو «أمسكتُ بزيد» ونحو: مررت به، وهذا المعنى لا يفارقها. ولهذا اقتصر عليه سيبويه. التاسع: المصاحبة، نحو (اهْبِطْ بِسَلَامٍ) [6] أي: معه.

(١) آل عمران ١٢٣، أي: ولقد نصركم الله في بدر.

(٢) القمر ٣٤، أي: ونجيناهم في سحر.

(٣) العنكبوت ٤٠، أي: بسبب ذنبه.

(٤) النساء ١٦٠، أي، فلِظلم من الذين هادوا

(٥) البقرة ١٧.

(٦) هود ٤٨، أي: اهبط مع سلام.

العاشر : التبعيض ، نحو (عَيناً يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللهِ)[1]
وقوله :[2]

شَرِبْنَ بِمَاءِ البحرِ ثُمَّ تَرَفَّعَتْ
مَتَى لُجَجٍ خُضْرٍ لَهُنَّ نَئِيجُ

الحادي عشر : المجاوَزَة كَعَنْ ، نحو (فاسْأَلْ بِهِ خبيراً)[3] بدليل (يَسْأَلون عَنْ أَنبائِكم)[4] ، وإلى هذه الثلاثة الإشارة بقوله . ومِثْلَ مَعْ ومِنْ وعَنْ بها انطق . هذا ما ذكره في هذا الكتاب . الثاني عشر :موافقة على ، نحو (مَنْ إنْ تَأْمَنْهُ بِقِنْطار)[5] بدليل (هَلْ آمَنُكُمْ عليه إلا كما أَمِنْتُكُمْ على أخيه مِنْ قبلُ)[6] . الثالث عشر : القَسَم : وهي أصل حروفه ، ولذلك خُصَّتْ بذكر الفعل معها ، نحو : أُقْسِمُ بالله ، والدخول على الضمير ، نحو : بِكَ لأَفْعَلَنَّ . الرابع عشر : موافقة إلى ، نحو (وقَدْ

---

(١) الإنسان ٦ ، أي : عينا يشرب منها عباد الله .

(٢) الشاهد فيه استعمال الباء للتبعيض ، والتقدير : شربن من ماء البحر .

(٣) الفرقان ٥٨ ، أي : فاسأل عنه خبيرا .

(٤) الأحزاب ٢٠

(٥) آل عمران ٧٥ ، أي : مَنْ إنْ تأمنه على قنطار .

(٦) يوسف ٦٤

أَحْسَنَ بي)[1] أي : إليَّ ، وقيل : ضَمَّنَ أَحْسَنَ معنى لَطَفَ. الخامس عشر : التوكيد ، وهي الزائدة ، نحو (كَفَى بالله شهيداً)[2] (ولا تُلْقوا بِأَيْدِيكم إلى التَّهْلُكَةِ[3]) ، بِحَسْبِكَ دِرْهَمٌ[4] ، ليس زيدٌ بقائمٍ[5] .

(عَلَى للاستعلاءِ ومعنى في وعَنْ) أي : تجيء على الحرفيةُ لمعان عشرة ذكر منها هنا ثلاثة : الأول : الاستعلاء وهو الأصل فيها ، ويكون حقيقة ومجازاً (وعَلَيْها وعَلَى الفُلْكِ تُحْمَلُونَ)[6] ونحو (فَضَّلْنا بعضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ)[7] . والثاني : الظرفية كفي ، نحو (عَلَى حِينِ غَفْلَةٍ)[8] . الثالث : المجاوَزَة كَعَنْ ، كقوله :[9]

---

(١) يوسف ١٠٠ ، أي : وقد أحسن إليَّ .

(٢) الرعد ٤٣ ، كفى : فعل ماض ، الباء : حرف جر زائد ، لفظ الجلالة فاعل مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد .

(٣) البقرة ١٩٥ ، الباء حرف جر زائد ، والتقدير : ولا تلقوا أيديكم .

(٤) الباء حرف جر زائد ، حَسْبُ : مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة .

(٥) الباء حرف جر زائد ، قائم : خبر ليس منصوب بفتحة مقدرة .

(٦) المؤمنون ٢٢

(٧) البقرة ٢٥٣

(٨) القصص ١٥ ، أي : في حين غفلة .

(٩) أي : إذا رضيت عني ...

إذا رَضِيَتْ عَلَيَّ بَنُو قُشَيْرٍ   لَعَمْرُ اللهِ أَعْجَبَنِي رِضَاها

الرابع: التعليل كاللام، نحو (وَلِتُكَبِّرُوا اللهَ على ما هَدَاكُمْ)[1] وقوله:[2]

عَلَامَ تقولُ الرمحُ يُثْقِلُ عاتِقِي
إذا أنا لم أطْعَنْ إذا الخَيْلُ كَرَّتِ

الخامس: المصاحبة كمَعَ، نحو: (وآتى المالَ على حُبِّهِ)[3] (وإنَّ ربَّكَ لذو مغفرةٍ للناسِ على ظُلْمِهِم)[4]. السادس: موافقة مِنْ، نحو (إذا اكتالوا على الناسِ يَسْتَوْفُون)[5]. السابع: موافقة الباء، نحو (حَقِيقٌ على أن لا أقولَ)[6]، وقد قرأ أُبَيٌّ بالباء. الثامن: الزيادة للتعويض من أخرى محذوفة، كقوله:[7]

---

(١) البقرة: أي: لهدايته إياكم.
(٢) علام تقول، أي: لِمَ تقول.
(٣) البقرة ١٧٧، أي: مع حبه.
(٤) الرعد ٦، أي: مع ظلمهم.
(٥) المطففين ٢، أي: اكتالوا من الناس.
(٦) الأعراف ١٠٥، أي: حقيق بأنْ لا أقول.
(٧) الشاهد فيه قوله: لم يجد يوماً على مَنْ يتكل، فاستعمل «على» عوضاً عن «على» أخرى محذوفة، إذ التقدير: لم يجد من يتكل عليه.

وقوله:[1]

فَمِثْلِكِ حُبْلَى قَدْ طَرَقْتُ ومُرْضِعٍ
(فَأَلْهَيْتُها عَنْ ذِي تَمائِمَ مُحْوِلِ)

وقوله:[2]

فَحُورٍ قَدْ لَهَوْتُ بِهِنَّ عِينٍ
(نَوَاعِمَ في المُرُوطِ وفي الرِّيَاطِ)

(وَبَعْدَ الواوِ شاعَ ذا العملْ)، بكثرة، كقوله:[3]

الثالث: في جواب ما تضمن مثل المحذوف، نحو: زَيْدٍ، في جواب: بِمَنْ مَرَرْتَ.

الرابع: في المعطوف على ما تضمن مثل المحذوف بحرف متصل، نحو (وفي خَلْقِكُمْ وما يَبُثُّ مِنْ دابَّةٍ آياتٌ

---

(١) مثل: مفعول به مقدم (للفعل طرقت) منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد، وهو «رُبَّ» المحذوفة بعد الفاء، والتقدير: فربَّ مثلك.
(٢) الشاهد فيه كالذي قبله.
(٣) ليل: مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحرف الجر الشبيه بالزائد وهو «رُبَّ»، وهذا يكثر بعد الواو، والتقدير: وربَّ ليلٍ..

(وبُعْضُه يُرَى مُطَّرِداً) وذلك في ثلاثة عشر موضعاً:

الأول: لفظ الجلالة في القسم دون عِوَض، نحو: اللهِ لأفعلَنّ.

الثاني: بعد كَمْ الاستفهاميةِ إذا دخل عليها حرف جر، نحو: بِكَمْ دِرْهَمٍ اشتريت، أي: من درهم، خلافاً للزجاج في تقديره الجرَّ بالإضافة كما يأتي في بابها.

رُبَّمَا ضَرْبةٍ بِسَيْفٍ صَقِيلٍ بَيْنَ بُصْرى وَطَعْنةٍ نَجْلاءِ

وكقوله:[1]

ونَنْصُرُ مَوْلانا ونَعْلَمُ أَنَّهُ كَمَا النَّاسِ مَجْرُومٌ عَلَيْهِ وجَارِمُ

(تنبيه): الغالب على رُبَّ المكفوفةِ بِما أَنْ تدخلَ على فعلٍ ماض، كقوله:[2]

رُبَّمَا أَوْفَيْتُ في عَلَمٍ (تَرْفَعَنْ ثَوْبي شَمالاتُ)

وقد تدخل على مضارع نُزِّلَ منزلَته لِتحقُّقِ وقوعِه،

(١) الشاهد فيه أن «ما» زيدت بعد «ربَّ» ولم تمنعها من العمل، والتقدير: أنه كالناس.

(٢) أوفيت: أشرفت، علم: جبل، شمالات، رياح الشمال الشديدة والشاهد فيه دخول «رب» المكفوفة بما على جملة فعلية فعلها ماض.

نحو: (رُبَّما يَوَدُّ الذين كَفَروا)[1] ونَدَر دخولها على الجملة الاسمية، كقوله:

رُبَّمَا الجَامِلُ المؤبَّلُ فِيهِم (وعَنَاجِيجُ بَيْنَهُنَّ المِهَارُ)

حتى قال الفارسي: يجب أن تقدر «ما» اسماً مجروراً بمعنى شيء، والجامل: خبراً لضمير محذوف، والجملة صفة ما، أي: رُبَّ شيءٍ هو الجاملُ المؤبَّلُ.

(وحُذِفَتْ رُبَّ) لفظاً (فَجَرَّتْ) مَنوِيّة (بَعْدَ بَلْ • والفا)، لكن على قلة، كقوله:[2]

بَلْ بَلَدٍ مِلْءُ الفِجَاجِ قَتَمُهْ لا يُشْتَرَى كَتَّانُهُ وَجَهْرَمُهْ

وقوله:[3]

• بَلْ بَلَدٍ ذِي صُعُدٍ وَأَصْبَابْ •

(١) الحجر ٢، والمضارع هنا يدل على معنى الماضي بدلالة السياق، والتقدير: ربما ودّ.

(٢) الفجاج: جمع فج وهو الطريق الواسع، قتمه أي قتامه، والقتام هو الغبار، الجهرم فارسي أي البساط.

والشاهد فيه أن كلمة «بلد» وقعت مبتدأ مرفوعاً بضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد، وهذا الحرف هو «رب»، وهو محذوف بعد «بل» والتقدير: بل رُبَّ بلد.

(٣) الشاهد فيه كالذي قبله.

(فإنّ الحُمْرَ من شَرِّ المَطَايا)   كَمَا الحَبِطَاتِ شَرُّ بَنِي تميمِ

(وقد تَلِيهما وَجرٌّ لَمْ يَكُفّ) ، كقوله :[1]

وَلَيْلٍ كَمَوْجِ البحرِ أَرْخَى سُدُولَـهُ
(عَلَيَّ بأَنْوَاعِ الهُمُومِ لِيَبْتَلِي)

(تنبيهان) : الأول : قد يجر بها محذوفة بدون هذه الأحرف ، كقوله :[2]

رَسْمِ دارٍ وَقَفْتُ في طَلَلِهْ   كِدْتُ أَقْضِي الحياةَ مِنْ جَلَلِهْ

وهو نادر . وقال في التسهيل : تجر رُبَّ محذوفة : بعد الفاء كثيراً ، وبعد الواو أكثر ، وبعد بَلْ قليلا ، ومع التجرد أقل . ومراده بالكثرة مع الفاء الكثرة النسبية ، أي : كثير بالنسبة إلى بل .

الثاني : قال في التسهيل : وليس الجر بالفاء وبل ،

---

(١) الشاهد فيه أن « ما » زيدت بعد « رب » ومع ذلك لم تكفها عن العمل ، ومن جاء ما بعدها مجروراً .

(٢) رسم : مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد ، وهو « رُبَّ » المحذوفة . وهذا شاهد على حذف « رُبَّ » دون أن يكون قبلها واو أو فاء أو بل ، وذلك من الاستعمال النادر .

باتفاق ، وحكى ابن عصفور أيضاً الاتفاق ، لكن في الارتشاف : وزعم بعض النحويين أن الجر هو بالفاء وبل ، لنيابتهما مناب رُبَّ ، وأما الواو فذهب الكوفيون والمبرد إلى أن الجر بها ، والصحيح أن الجر برُبَّ المضمرةِ ، وهو مذهب البصريين .

(وقد يُجَرُّ بِسِوَى رُبَّ) من الحروف (لَدَى حَذْفٍ) وهذا بعضه يُرى غير مطرد يُقْتَصَر فيه على السماع ، وذلك كقول رُؤْبة — وقد قيل له : كيف أصبحتَ . — قال : خَيْرٍ عَافَاكَ الله ، التقدير : عَلَى خيرٍ ، وقوله :[1]

(إذا قِيلَ أيُّ الناسِ شَرُّ قَبِيلةٍ)
أَشَارَتْ كُلَيْبٍ بالأَكُفِّ الأَصَابِعُ

وقوله :[2]

(وكَرِيمَةٍ مِنْ آلِ قَيْسٍ أَلِفْتُهُ)
حتَّى تَبَذَّخَ فَارْتَقَى الأَعْلَامِ

أي : إلى كُلَيْبٍ ، وإلى الأَعْلَامِ .

---

(١) الشاهد فيه قوله : أشارت كليبٍ الأصابعُ ، حيث جر الاسم مع حذف حرف الجر ، والتقدير : أشارت إلى كليبٍ الأصابعُ .

(٢) الشاهد فيه قوله : فارتقى الأعلامِ ، والتقدير : فارتقى إلى الأعلامِ .

من مذ عند ملاقاة الساكن نحو مُذُ اليوم ، ولولا أن الأصلَ الضمّ لكسروا ، ولأن بعضهم يقول : مُذُ زمن طويل ، فيضم مع عدم الساكن ، وقال ابن ملكون : هما أصلان ، لأنه لا يتصرف في الحرف وشبهه ، ويرده تخفيفهم أنّ وكأنّ ولكنّ ورُبّ ، وقال المالقي : إذا كانت مذ اسماً فأصلها منذ ، أو حرفا فهي أصل .

الثالث : بقي من الحروف رُبَّ ، وهي للتكثير كثيراً ، وللتقليل قليلا ، فالأول كقوله صلى الله عليه وسلم : « يا رُبَّ كاسيةٍ في الدنيا عاريةٌ يومَ القيامة » ، وقول بعض العرب عند انقضاء رمضان : يا رُبَّ صائِمِهِ لَنْ يَصُومَهُ ، وقائِمِهِ لَنْ يَقُومَه ، والثاني كقوله :[1]

ألا رُبَّ مَولودٍ ولَيْسَ لَـهُ أَبٌ
وذِي وَلَـدٍ لَمْ يَلِـدْهُ أَبَوانِ

* * *

(وبَعْدَ مِنْ وعَنْ وبَاءٍ زِيدَ ما
فلَمْ يَعُقْ عَنْ عَمَلٍ قَدْ عُلِمَا)

لعدم إزالتِها الاختصاصَ ، نحو : (مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ

(١) البيت شاهد على دلالة « رب » على التقليل ، والمولود هنا عيسى ، وذو الولد آدم عليه السلام .

أَغْرِقُوا)[1] (عَمَّا قَلِيلٍ)[2] (فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللهِ)[3] .

(وَزِيدَ بَعْدَ رُبَّ والكَافِ فكَفّ) عن الجر غالباً ، وحينئذ يدخلان على الجمل ، كقوله :[4]

رُبَّمَا الجَامِلُ المُؤَبَّلُ فِيهِم   وعَنَاجِيجُ بَيْنَهُنَّ المِهَارُ

وكقوله :[5]

(١) نوح ٢٥ .
(٢) المؤمنون ٤٠ .
(٣) آل عمران ١٥٩ ، والشاهد في الآيات الثلاث زيادة « ما » بعد حروف الجر « من ، وعن ، وفي » ، وبقاء عمل هذه الحروف الجر في الأسماء التي بعدها .
(٤) المؤبَّل : الإبل الكثيرة وكذلك الجامل ، العناجيج : أحسن الخيل . أي أنه إذا قامت الحرب حشد لها الإبل الكثيرة وأحسن الخيول مع أمهارها .
والشاهد فيه دخول « ما » على « رب » فكفتها عن العمل ، لأنها أخرجتها عن اختصاصها بالأسماء النكرة ، بدلالة دخولها هنا على جملة اسمية صدرها معرفة . وأنت تذكر أن النحاة يقررون أن العامل لكي يكون عاملاً لا بد أن يكون مختصاً .
(٥) الحمر : جمع حمار ، الحبطات : كناية عن اسم قبيلة الشاعر وهو من تميم . والشاهد فيه أن « ما » زيدت بعد حرف الجر الكاف فكفته عن العمل ، ولذلك جاءت بعده جملة اسمية مكونة من مبتدأ وخبر مرفوعين .

ما زَالَ مُذ عَقَدَتْ يَدَاهُ إزَارَهُ
(فَسَما) فَأَدْرَكَ خَمْسَةَ الأَشْبَارِ

وقوله :[1]

وما زِلْتُ أَبْغِي الخيرَ مُذ أنا يافِـعٌ
(وليداً وكَهْلاً حينَ شِبْتُ وأَمْرَدا)

والمشهور أنهما حينئذ ظرفان مضافان إلى الجملة ، وقيل : إلى زمان مضاف إلى الجملة ، وقيل : مبتدآن ، فيجب تقدير زمن مضاف إلى الجملة يكون هو الخبر .

(وإن يُجُرّا) فهما حرفا جر ، ثم إنْ كان ذلك (في مُضِيٍّ فَكَمِنْ ، هما) في المعنى ، نحو : ما رأيته مذ يومِ الجمعةِ ، ومنذ يومِ الجمعة ، أي : من يومِ الجمعةِ (وفي الحضورِ مَعْنَى في اسْتَبِنْ) بهما ، نحو ما رأيته مذيومِنا ، أو منذ يومِنا : أي في يومنا . هذا مع المعرفة كما رأيت ، فإنْ كان المجرور بهما نكرةً كانا بمعنى مِنْ وإلى معاً كما في المعدود ، نحو : ما رأيته مذ - و منذ - يومين ، وكونهما إذا جَرّا حَرْفَي جَرٍّ هو ما ذهب إليه الأكثرون ،

(1) الشاهد فيه دخول « مذ » على جملة اسمية « أنا يافع » ، ومذ هنا ظرف والجملة في محل جر مضاف إليه .

وقيل : هما ظرفان منصوبان بالفعل قبلهما .

(تنبيهات) : الأول : أكثر العرب على وجوب جرهما للحاضرِ ، وعلى ترجيح جَرِّ منذُ للماضي على رفعـه ، كقوله :[1]

(قِفَا نَبْكِ مِنْ ذكرى حَبيبٍ وعِرْفانِ)
ورَبْـعٍ عَفَتْ آثارُه مُنْذُ أَزْمانِ

وعلى ترجيح رفع مذ للماضي على جره ، فمن القليل فيها قوله :[2]

لِمَنِ الديارُ بِقُنَّـةِ الحِجْرِ   أَقْوَيْنَ مُذْ حِجَجٍ ومُذْ دَهْرِ

الثاني : أصل مذ منذ ، بدليل رجوعهم إلى ضم الذال

(1) الشاهد فيه أن « منذ » دخلت على زمان يدل على الماضي كما ترى من سياق البيت ، وهي حين تدخل على ما يدل على الماضي فإنها تجره على الأرجح ، ومن ثم كانت كلمة « أزمان » مجرورة .

(2) القنة : القمة . الحجر : اسم موضع . أقوين : خلون . حجج : سنوات . والشاهد فيه أن كلمة « مذ » دخلت على زمان يدل على الماضي كما ترى من سياق البيت ، وكان الأرجح أن يرفع مـا بعدهما ، لكنه جاء مجروراً وهو القليل في استعمالها .

يَضْحَكْنَ عَنْ كَالْبَرَدِ المُنَهَمِّ
(تَحْتَ عَرَانِينِ أنوفٍ شُمِّ)

أي: عَنْ مِثْلِ البَرَد، وقوله:[1]

بِكَاللَّقْوَةِ الشَّغْوَاءِ جُلْتُ فلَمْ أكن
لِأُولَعَ إلاَّ بالكَمِيِّ المُقَنَّعِ

وهو مخصوص عند سيبويه والمحققين بالضرورة، وأجازه كثيرون ـ منهم الفارسي والناظم ـ في الاختيار.

(وكذا عَنْ وعَلَى) استعملا اسمين: الأول بمعنى جَانِب، والثاني بمعنى فَوْق (مِنْ أَجْلِ ذَا عَلَيْهِمَا مِنْ دَخَلا) في قوله:[2]

ولَقَدْ أرَانِي للرِّمَاحِ دَرِيئَةً
مِنْ عَنْ يَمِينِي تَارَةً وأَمَامِي

وكقوله:[3]

(1) أي بمثل اللقوة.

(2) الدريئة حلقة يرمي فيها المتدرب على إصابة الهدف. والشاهد فيه استعمال «عن» اسماً بمعنى «جانب»، والدليل ذلك دخول حرف الجر «من» عليه، والتقدير: من جانب يميني.

(3) يصف الشاعر قطاة. ظمؤها: صبرها عن الماء. تَصِلُ تصوّت. =

غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَمَا تَمَّ ظِمْؤُهَا
تَصِلُّ، وعَنْ قَيْضٍ بِزِيزَاءَ مَجْهَلِ

(ومُذْ ومُنْذُ) يُستعملان أيضاً اسمين وحرفين: فهما (اسمان حيثُ رَفَعا) اسماً مفرداً، (أو أُولِيَا) جملة، كما إذ أوليا (الفعلَ) مع فاعله، وهو الغالب، ولذا اقتصر على ذكره، أو المبتدأ مع خبره.

فالأول نحو: ما رأيتُه مُذْ يومانِ، أو منذُ يومِ الجُمعة وهما حينئذ مبتدآن ومابعدهما خبرٌ، والتقدير: أَمَدُ انقطاعِ الرؤيةِ يومان، وأولُ انقطاع الرؤية يومُ الجمعة. وقد أشعر بذلك قولُه «حيث رَفَعا» وقيل بالعكس، والمعنى بيني وبينَ الرؤيةِ يومان، وقيل: ظرفان وما بعدهما فاعل بفعل محذوف، أي: مذ كان ـ أو مذ مضى ـ يومان، وإليه ذهب أكثر الكوفيين، واختاره السهيلي والناظم في التسهيل.

والثاني (كجِئْتُ مُذْ دَعا)، وقوله:[1]

= قيض: قشر البيضة. زيزاء: ما ارتفع من الأرض. المجهل: المكان الذي ليس فيه أعلام يُهتدى بها. والشاهد فيه استعماله «على» اسماً بمعنى فوق بدليل دخول حرف الجر «مِنْ» عليه. والتقدير: غدت من فوقه.

(1) الشاهد فيه دخول «مذ» على جملة فعلية «عقدت بداه»، والأغلب أن «مذ» هنا ظرف زمان، والجملة الفعلية في محل جر مضاف إليه.

والظاهر أنها على حقيقتها ، وأن المعنى وما يصدر قوله عن الهوى . الثامن : الاستعانة ، قاله الناظم ، ومثل له بنحو : رميت عن القوس : لأنهم يقولون : رميت بالقوس ، وفيه رد على الحريري في إنكاره أن يقال ذلك إلا إذا كانت القوس هي المرمية . التاسع : البَدَل ، نحو : (واتَّقوا يوماً لا تَجْزِي نفسٌ عن نفسٍ شيئاً)[1] ، وفي الحديث : صُومي عَنْ أُمّك . العاشر : الزيادة للتعويض من أخرى محذوفة ، كقوله :[2]

أَتَجْزَعُ إِنْ نَفْسٌ أَتَاهَا حِمَامُها
فَهلاَّ الَّتِي عَنْ بَيْنِ جَنْبَيْكِ تَدْفَعُ

(شَبِّهْ بكافٍ وبِها التعليلُ قَدْ
يُعْنَى ، وزَائِداً لتَوْكِيدٍ وَرَدْ)

أي : تجيء الكاف لمعان ، وجملتها أربعة ، واقتصر منها في النظم على ثلاثة : الأول : التشبيه ، وهو الأصل فيها ، نحو : زيد كالأسد . الثاني : التعليل ، نحو :

(١) البقرة ٤٨ ، أي : لا تجزي نفسٌ بدلَ نفسٍ شيئاً .

(٢) الشاهد فيه قوله : فهلا التي عن بين جنبيك تدفع ، حذفت « عن » قبل اسم الموصول وزيدت بعده تعويضاً ، والتقدير : فهلا عن التي بين جنبيك تدفع .

(واذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ)[1] أي : لهدايتكم . وعبارته هنا وفي التسهيل تقتضي أن ذلك قليل ، ولكنه قال في شرح الكافية : ودلالتها على التعليل كثيرة . الثالث : التوكيد ، وهي الزائدة ، نحو : (لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ)[2] أي : ليس شيء مثله ، وقوله :[3]

(قُبٌّ مِن التَّعْدَاءِ حُقْبٌ في سَوَقْ)
لَوَاحِقُ الأَقْرَابِ فيها كالمَقَقْ

أي : فيها المَقَقُ ، أي : الطول . الرابع : الاستعلاء ، قيل لبعضهم : كيف أصبحت . قال : كَخَيْرٍ ، أي : على خير ، وهو قليل ، أشار إلى ذلك في التسهيل بقوله : وقد توافق على .

(واسْتُعْمِلَ) الكاف (اسْماً) بمعنى مِثْل ، كما في قوله :[4]

(١) البقرة ١٩٨

(٢) الشورى ١١ ، الكاف في الآية زائدة ، والتقدير : ليس شيء مثله ، لأنها إذا لم تكن زائدة كان المعنى : ليس شيء مِثْلَ مثله ، وهذا محال ، لأنها بذلك تثبت وجود مثل لله سبحانه وتعالى .

(٣) لواحق : جمع لاحقة وهي الضامرة الهزيلة ، والأقراب : جمع قرب وهي الخاصرة ، والمقق الطول . يصف الأتن بأنها خماص البطون ، هزيلة ضامرة ، فيها طوال . والشاهد زيادة الكاف .

(٤) المنهَّم : الذائب ، الكاف هنا اسم إذ يستحيل أن تكون حرف جر وقبلها حرف جر « عن كالبَرَدِ أي عن مثل البَرَد » .

(بِعَنْ تَجَاوُزاً عَنَى مَنْ قَدْ فَطِنْ . وقَدْ تَجِي) عَنْ (مَوْضِعَ بَعْدَ) موضعَ (عَلَى . كما عَلَى مَوْضِعَ عَنْ قَدْ جُعِلَا) كما رأيت .

وجملة معاني عَنْ عشرة أيضاً ، اقتصر منها الناظم على هذه الثلاثة . الأول : المجاوَزَة ، وهي الأصل فيها ، ولم يذكر البصريون سواه ، نحو : سافرت عَن البلد ، ورغبت عن كذا . الثاني : البَعْدِيَّة ـ وهو المشار إليه بقوله : وقد تجي موضع بَعْد ـ نحو : (عَمَّا قَلِيلٍ لَيُصْبِحُنَّ نادِمين)[1] (لَتَرْكَبُنَّ طَبَقاً عَنْ طَبَق)[2] أي : حالا بعد حال . الثالث : الاستعلاء كعلى ، نحو : (فإنَّما يَبْخَلُ عن نَفْسِه)[3] وقوله :[4]

(١) المؤمنون ٤٠ ، أي : بعد قليل

(٢) الانشقاق

(٣) محمد ٣٨ ، أي : على نفسه .

(٤) الشاهد فيه قوله : لا أفضلت في حسب عني ، فاستعمل « عن » بمعنى « على » ، والتقدير : لا أفضلت في حسب عني .

لاه ابن عمك : لله در ابن عمك ، الديّان : القاهر والحاكم والسائس . يخزو يقهر ويسوس . أي : لا أنت أفضلت عليّ في حسب ولا أنت مالكي فتسوسني .

لَاهِ ابْنُ عَمِّكَ لا أَفْضَلْتَ في حَسَبٍ
عَنِّي ولا أَنْتَ دَيَّاني فَتَخْزُونِي

الرابع : التعليل ، نحو : (وما نَحْنُ بِتَارِكِي آلِهَتِنا عَنْ قَوْلِكَ)[1] (وما كَانَ اسْتِغْفَارُ إبراهيمَ لِأبيهِ إلَّا عَنْ مَوْعِدَةٍ وَعَدَها إيّاه)[2] الخامس : الظرفية ، كقوله[3] :

وآسِ سَرَاةَ الحيِّ حَيْثُ لَقِيتَهُم
ولا تَكُ عَنْ حَمْلِ الرَّبَاعَةِ وانِياً

السادس : موافقة مِنْ ، نحو : (وهو الذي يَقْبَلُ التوبةَ عن عِبادِه)[4] (أولئِكَ الذين نَتَقَبَّلُ عَنْهُمْ أَحْسَنَ ما عَمِلوا)[5] السابع : موافقة الباء ، نحو : (وما يَنْطِقُ عَنِ الهَوَى)[6]

(١) هود ٥٢ ، أي : لقولك .

(٢) التوبة ١١٤ ، أي : إلا لموعدة .

(٣) الشاهد فيه استعمال « عن » بمعنى « في » ، لأن الفعل « وفى » يتعدى بفي ، والتقدير : ولاتك وانيا في حمل الرباعة .

(٤) الشورى ٢٥ ، أي : منْ عباده .

(٥) الأحقاف ١٦ ، أي : يتقبل منهم .

(٦) النجم ٣ .

إنّ الكريمَ وأبيكَ يَعْتَمِــلْ
إنْ لَمْ يَجِدْ يوماً عَلَى مَنْ يَتَّكِلْ

أي: من يتكل عليه. التاسع: الزيادة لغير تعويض، وهو قليل، كقوله:(1)

أَبَى اللهُ إلاّ أنَّ سَرْحَةَ مالِكٍ
على كلِّ أَفْنَانِ العِضَاهِ تَرُوقُ

وفيه نظر. العاشر: الاستدراك والإضراب، كقوله:(2)

بكلٍّ تَدَاوَيْنا فَلَمْ يُشْفَ ما بِنَا
على أنَّ قُرْبَ الدَّارِ خَيْرٌ من البُعْدِ
على أنَّ قُرْبَ الدارِ لَيْسَ بِنَافِعٍ
إذا كانَ مَنْ تَهْوَاهُ ليس بِذِي وُدِّ

---

(1) الفعل، تروق يتعدى بدون حرف جر، ولذلك حكم بأن «على» هنا زائدة، والتقدير: تروق كلَّ أفنان. غير أنه ذكر أن هذا الاستشهاد فيه نظر، وذلك لأن «راقه الشيء» أي: أعجبه، ولا معنى لذلك هنا لأنه يصف «سرحة» أي شجرة كناية عن امرأة، و«تروق» هنا بمعنى «تعلو» ولذلك فإن «على» ليست زائدة.

(2) أفادت «على» الأولى الاستدراك؛ لأن الشاعر أبطل بها معنى قوله «لم يُشْفَ ما بنا» إذ المعنى، لكن في قرب الدار شفاء ما، ثم أبطل هذا المعنى بعلى الثانية ولذلك أفادت «الإضراب» أي أنه أضرب عن المعنى السابق، إذ قال «على أن قرب الدار ليس بنافع».

لِقَوْمٍ يُوقِنونَ واختلافِ الليلِ والنهارِ)(1) أي: وفي اختلافِ الليلِ، وقوله:(2)

أَخْلِقْ بِذِي الصَّبْرِ أَنْ يَحْظَى بِحَاجَتِهِ
وَمُدْمِنِ القَرْعِ للأبوابِ أَنْ يَلِجَا

أي: وبِمُدْمِنٍ:

الخامس: في المعطوف عليه بحرف منفصل بلا، كقوله:(3)

ما لِمُحِبٍّ جَلَدٌ أَنْ يُهْجَرَا ولا حَبِيبٍ رَأْفَةٌ فَيَجْبُرَا

السادس: في المعطوف عليه بحرف منفصل بلو، كقوله:(4)

مَتَى عُذْتُمْ بنا ولَوْ فِئَةٍ منّـا
كُفِيتُمْ ولم تَخْشَوا هَوَاناً ولا وَهْنا

---

(1) الجاثية ٤.

(2) التقدير: أخلقْ بذي الصبر... وأخلقْ بمدمن القرع للأبواب...

(3) التقدير: ما لمحبٍّ جلدٌ... ولا لحبيبٍ رأفةٌ...

(4) التقدير: متى عدتم بنا ولو بفئةٍ منا...

السابع: في المقرون بالهمزة بعد ما تضمّن مثلَ المحذوف، نحو: أزيدٍ ابنِ عمرو؟ استفهاماً لمن قال: مررتُ بزيدٍ.

الثامن: في المقرون بهَلاَّ بعده، نحو هَلَّا دينارٍ، لمن قال: جئت بدرهمٍ.

التاسع: في المقرون بإنْ بعده، نحو: امرر بأيهم أفضلُ إنْ زيدٍ وإنْ عمرٍو، وجعل سيبويه إضمارَ هذه الباء بعد إنْ أسهلَ من إضمار رُبَّ بعد الواو، فعلم بذلك اطراده.

العاشر: في المقرون بفاء الجزاء بعده، حكى يونس: مررتُ برجلٍ صالحٍ إلا صالحٍ فطالحٍ، أي: إلا أَمْرُرْ بصالحٍ فقد مررتُ بطالحٍ، والذي حكّاه سيبويه إلا صالحاً فطالحٌ، وإلا صالحاً فطالحاً، وقدره: إلا يكن صالحاً فهو طالحٌ، وإلا يكن صالحاً يكن طالحاً.

الحادي عشر: لام التعليل إذا جرت كي وصلتَها، ولهذا تسمع النحويين يجيزون في نحو: جئت كي تكرمَني أن تكون كي تعليلية وأنْ مضمرة بعدها، وأن تكون مصدرية واللام مقدرة قبلها.

الثاني عشر: مع أَنَّ وأنْ، نحو عجبتُ أنَّك قائم،

وأَنْ قمت، على ماذهب إليه الخليل والكسائي، وقد سبق في باب تعدي الفعل ولزومه.

الثالث عشر: المعطوف على خبر ليس وما الصالح لدخول الجار، أجاز سيبويه في قوله:[1]

بَدا لِيَ أنّي لستُ مُدْرِكَ ما مضى
ولا سابقٍ شيئاً إذا كان جائياً

الخفض في «سابقٍ» على تَوَهُّمِ وجود الباء في «مدرك» ولم يُجزه جماعة من النحاة، ومنه قوله:[2]

أحقاً عبادَ الله أنْ لست صاعداً
ولا هابطاً إلا عَلَيَّ رقيبُ
ولا سالكٍ وحدي ولا في جماعة
من الناس إلا قيلَ أنت مُريبُ

وقوله:[3]

(1) الشاهد فيه جر «سابق» دون حرف جر، وهم يقدرون حرف جر زائداً محذوفاً هو «الباء» التي تكثر زيادتها في خبر ليس، والتقدير: لستُ مدركَ ما مضى، ولست بسابقٍ.

(2) التقدير: ولست بسالك.

(3) التقدير: وليس بناعبٍ...

مَشَائيمُ ليسوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةً
ولا ناعِبٍ إلا بِبَيْنٍ غُرابُها

(تنبيه) لا يجوز الفصل بين حرف الجر ومجروره في الاختيار ، وقد يفصل بينهما في الاضطرار : بظرف ، أو مجرور ، كقوله :[1]

إنَّ عَمراً لا خَيْرَ في اليومِ عَمْرٍو
(إنَّ عمراً مُكَثِّر الأحزانِ)

وقوله :[2]

ولَيْسَ إلى مِنْها النزولِ سبيلُ

وندر الفصل بينهما في النثر بالقَسَم ، نحو : اشتريته بوالله درهم .

(خاتمة) : يجب أن يكون للجار والظرف متعلَّق ، وهو : فعل ، أو ما يشبهه ، أو مؤوَّل بما يشبهه ، أو ما

---

(١) الشاهد فيه زيادة الظرف « اليوم » بين حرف الجر ومجروره ، والتقدير : لا خير في عمروٍ اليوم .

(٢) الشاهد فيه زيادة الجار والمجرور « منها » بين حرف الجر ومجروره ، والتقدير : وليس إلى النزول منها سبيل .

يشير إلى معناه ، نحو : (أَنْعَمْتَ عَلَيْهِم غَيْرِ المَغْضُوبِ عليهم)[1] (وهو اللهُ في السَّمواتِ وفي الأَرْضِ)[2] أي : وهو المسمَّى بهذا الاسم (ما أَنْتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ)[3] أي : انتفى ذلك بنعمة ربك .

فإنْ لم يكن شيء من هذه الأربعة موجوداً في اللفظ قُدِّر الكونُ المطلقُ متعلقاً ، كما تقدم في الخبر والصلة .

ويستثنى من ذلك خمسة أحرف :

الأول : الزائد ، كالباء ومِنْ ، في نحو (كفى بالله شهيداً)[4] و (هل مِنْ خالقٍ غيرُ اللهِ)[5] .

الثاني : لعلَّ في لغة عُقَيل ، لأنها بمنزلة الزائد ، ألا

---

(١) الفاتحة ٧ .

(٢) الأنعام ٣ .

(٣) القلم ٢ .

(٤) الرعد ٤٣ ، كفى : فعل ماض ، الباء : حرف جر زائد ، لفظ الجلالة : فاعل مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد . وما دام الحرف زائداً فهو لا يتعلق بمتعلَّق .

(٥) فاطر ٣ ، من هنا حرف جر زائد ، ولذلك لا تتعلق بمتعلَّق .

ترى أن مجرورها في موضع رفع بالابتداء، بدليل ارتفاع ما بعدها على الخبرية .

الثالث : لَوْلَا فيمن قال : لولايَ ولولاكَ ولولاهُ، على قول سيبويه إنّ « لولا » جارةٌ ، فإنها أيضاً بمنزلة لعلّ في أنّ ما بعدها مرفوعُ المحلِّ بالابتداء .

الرابع : رُبَّ في نحو : ربَّ رجلٍ صالحٍ لقيتُ ، أو لقيتُه ، لأن مجرورَها مفعول في الأولِ ومبتدأ في الثاني أو مفعول أيضاً على حد : زيداً ضربته ، ويقدر الناصب بعد المجرور ، لا قبل الجار ، لأن رُبَّ لها الصدر من بين حروف الجر ، وإنما دخلت في المثالين لإفادة التكثير أو التقليل ، لا لتعدية عامل . هذا قول الرماني وابن طاهر وقال الجمهور – هي فيها حرف جرّ مُعَدّ ، فإن قالوا إنها عَدَّت الفعلَ المذكورَ فخطأ ، لأنه يتعدى بنفسه، ولاستيفائه مفعوله في المثال الثاني ، وإن قالوا عَدَّت محذوفاً تقديرُه حَصَلَ أو نحوه ففيه تقدير ما لا حاجة إليه ، ولم يلفظ به في وقت .

الخامس : حرف الاستثناء ، وهو خلا وعدا وحاشا ، إذا خَفَضْنَ ، لما سبق في باب الاستثناء ، والله تعالى أعلم .

الإضافة

(نوناً تلي الإعرابَ) وهي نون المثنى والمجموع على حدّه[1] وما ألحق بهما (أو تنويناً) ظاهراً أو مقدَّراً (مما تضيفُ احْذِفْ) كـ (تَبَّتْ يَدا أبي لَهَبٍ)[2] ، و [3]

(كَأَنَّ خُصْيَيْهِ مِنَ التَّدَلْدُلِ ظَرْفُ عَجُوزٍ فيه ثِنْتا حَنْظَلِ)

وكالمقيمي الصلاةِ ، وهذه عشرو زيدٍ ، و (طورِ سَيْنَاءَ)[4] (ومَفَاتِحُ الغَيْبِ)[5] ، أما النون التي تليها علامة الإعراب فإنها لا تحذف ، نحو : بساتين زيد ، و (شَيَاطِينَ الإنْسِ)[6] .

---

(١) المجموع على حده : جمع المذكر السالم ، وقد وصف نون الجمع السالم بأنها تلي الإعراب ، لأنه يرفع بالواو وينصب ويجر بالياء .

(٢) المسد ١ .

(٣) الشاهد فيه حذف نون « ثنتا » لإضافتها إلى « حنظل » .

(٤) المؤمنون ٢٠

(٥) الأنعام ٥٩

(٦) الأنعام ١١٢ ، وأنت تلحظ أن « شياطين » ليست جمع مذكر سالماً ، وإنما هي جمع تكسير ، ولذلك فعلامة الإعراب بعد النون.

(تنبيه) : قد تحذف تاء التأنيث للإضافة عند أمن اللبس ، كقوله :[1]

(إنَّ الخليطَ أَجَدُّوا البَيْنَ فانْجَرَدُوا)
وأَخْلَفُوكَ عِدَ الأمرِ الذي وَعَدُوا

أي : عِدَةَ الأمر ، وقراءة بعضهم : (لَأَعَدُّوا لَهُ عِدَهُ)[2] أي : عِدَتَهُ : وجعل الفراء منه : (وَهُمْ مِنْ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ)[3] (وإقامِ الصلاةِ)[4] بناء على أنه لا يقال دون إضافة في الإقامة : إقام ، ولا في الغلبة : غَلَب ، انتهى .

(والثاني) من المتضايقين ـ وهو المضاف إليه ـ (اجْرُرْ) بالمضاف وفاقا لسيبويه ، لا بالحرف المنوي خلافاً للزجاج[5]

---

(١) المصدر من «وعد» هو «عِدَة» بحذف الفاء وزيادة التاء تعويضاً ، والشاهد في البيت ورود كلمة «عِدَ» بحذف التاء رغم أنها جاءت عوضاً ، وقد ساغ حذفها لانتفاء الغموض بدلالة وجود الفعل «وعدوا» .

(٢) التوبة ٤٦ ، والقراءة الفاشية (ولَوْ أرادوا الخروجَ لأعدوا له عُدَّةً ...)

(٣) الروم ٣ يرى الفراء أن أصل «غَلَبِهم» هو «غَلَبَتِهم» فحذفت التاء .

(٤) الأنبياء ٧٣ ، يرى الفراء أنها «إقامة» ثم حذفت التاء .

(٥) يختلف النحاة على العامل في المضاف إليه ؛ فيرى سيبويه أن ــ =

(وانْوِ) معنى (مِنْ أو) معنى (في إذا ، لم يصلح) ثَمَّ (إلا ذاك) المعنى : فانو معنى «مِنْ» فيما إذا كان المضاف بعضاً من المضاف إليه مع صحة إطلاق اسمه عليه ، كثَوْب خَزٍّ ، وخاتم فضةٍ ، التقدير : ثوبٌ مِنْ خز ، وخاتمٌ من فضةٍ . ألا ترى أن الثوبَ بعضُ الخز ، والخاتم بعض الفضة ، وأنه يقال : هذا الثوب خز ، وهذا الخاتم فضة . وانو معنى «في» إذا كان المضاف إليه ظرفا للمضاف ، نحو (مَكْرُ الليل)[1] أي : في الليل (واللامَ خُذَا ، لِمَا سِوَى ذَيْنِكَ) ، إذ هي الأصل ، نحو : ثوبُ زيدٍ ، وحصيرُ المسجدِ ، ويومُ الخميسِ ، ويَدُ زيدٍ .

(تنبيهان) : الأول : ذهب بعضهم إلى أنّ الإضافةَ ليست على تقدير حرف مما ذكر ولا نِيَّتِه . وذهب بعضهم إلى أنَّ الإضافة بمعنى اللام على كل حال . وذهب سيبويه والجمهور إلى أن الإضافة لا تعدو أن تكون بمعنى اللام أو مِنْ ، وموهم الإضافة بمعنى «في» محمولٌ على أنها فيه بمعنى اللام توسعاً .

= «المضاف» هو الذي يجر المضاف إليه ، ويرى الزجاج أن حرف الجر المقدر هو الذي يجر المضاف إليه ، ويرى الزجاج أن حرف الجر المقدر هو الذي يجره ، فمثلاً : كتاب زيدٍ ، العامل في «زيد» هو اللام ، أي : كتابٌ لزيدٍ .

(١) سبأ ٣٣

الثاني : اختلف في إضافة الأعداد إلى المعدودات، فمذهب الفارسي أنها بمعنى اللام ، ومذهب ابن السراج أنها بمعنى مِنْ ، واختاره في شرحي التسهيل والكافية، فقال – بعد ذكر ما المضاف فيه بعض المضاف إليه مع صحة إطلاق اسمه عليه – : ومن هذا النوع إضافة الأعداد إلى المعدودات والمقادير إلى المقدَّرات . وقد اتفقا – فيما إذا أضيف عدد إلى عدد نحو ثلثمائة – على أنها بمعنى مِنْ . انتهى .

(واخْصُصْ أوَّلاً) مِن المتضايفين (أو أَعْطِهِ التعريفَ بالذي تَلا) يعني أن المضاف يتخصص بالثاني إن كان نكرة نحو :غلامُ رجلٍ ، ويتعرف به إن كان معرفة ، نحو : غلامُ زيدٍ[1] .

(1) أنت تعرف أن المضاف لا بد أن يكون نكرة ، غير أنه إذا أضيف إلى نكرة فإنه يفيد منها التخصيص ، مثلاً : « رجل » نكرة تنطبق على كل الرجال ، فإذا قلت : رجلُ علمٍ ، « تخصصت » هذه النكرة بأن انحصرت في نوع معين من الرجال ، لأن رجل علم غير رجل تجارة غير رجل سياسة ... وهكذا ،وإذا أضيف إلى معرفة فإنه يفيد منها التعريف ،مثلاً : « كتاب » نكرة تنطبق على كل الكتب ، فإذا قلت : كتاب النحو ، « تعرفت » هذه النكرة أي تحددت وصارت تنطبق على كتاب واحد بذاته . فالإضافة إذن تكسب المضاف تخصيصاً أو تعريفاً ، وهذا النوع من الإضافة يسمى الإضافة=

(وإنْ يُشَابِهِ المضَافُ يَفْعَلُ) أي : الفعل المضارع ، بأن يكون (وَصْفاً) بمعنى الحال أو الاستقبال : اسم فاعل ، أو اسم مفعول ، أو صفة مشبهة (فعَنْ تَنْكِيرِه لا يُعْذَلُ) بالإضافة[1] ، لأنه في قوة المنفصل (كرُبَّ رَاجِينا عظيمِ الأملِ ، مُرَوَّعُ القلبِ قليلُ الحِيَلِ) فراجي : اسم فاعل ، ومروع : اسم مفعول ، وعظيم وقليل : صفتان مشبهتان ، وكل منها مضاف إلى معرفة ، ومع ذلك فهو باقٍ على تنكيره ، بدليل دخول رُبَّ ، ومثله قوله :[2]

= « المعنوية » أو « المحضة » لأنها تكسب المضاف معنى نحوياً جديداً هو التخصيص أو التعريف .

(1) أما إذا كان المضاف « وصفاً » ، وكلمة « وصف » هنا كماتعرف لا تعني « نعتاً » ، وإنما تعني صيغة « صرفية » ، وهي أن يكون المضاف اسم فاعل أو اسم مفعول أو صفة مشبهة ، فإنه في هذه الحالة لا يكتسب تخصيصاً ولا تعريفاً ، وإنما يظل نكرة كما كان قبل الإضافة ، ولذلك يسمى هذا النوع من الإضافة إضافة « لفظية » أو « غير محضة » .

(2) الغابط : الذي يتمنى مثل حال غيره دون أن يتمنى زوالها عند غيره من الخير . والمعنى : رب شخص يغبطني على محبتي لكم ، لكن لو علم ما ألاقيه من هجر وحرمان لما تمنى أن يكون حيث أكون .

والشاهد فيه قوله : رُبَّ غابطِنا . غابط نكرة ، وهو مضاف إلى معرفة ، ومع ذلك لم يكتسب التعريف لأنه اسم فاعل ،أي =

يا رُبَّ غابِطِنا لَوْ كانَ يَطْلُبُكُمْ
لاقَى مُباعَدَةً مِنْكُمْ وَحِرْمانَا

ومن أدلة بقاء هذا المضاف على تنكيره نعت النكرة به ، نحو : (هَدْياً بالغَ الكَعْبَةِ)[1] وانتصابه على الحال ، نحو : (ثانِيَ عِطْفِهِ)[2] وقوله :[3]

فَأَتَتْ بِهِ حُوشَ الفُؤادِ مُبَطَّناً
سُهُداً إذا ما نامَ لَيْلُ الهَوْجَلِ

= أنه ظل نكرة بدلالة دخول « رُبَّ » عليه ، وهي لا تدخل إلا على نكرة .

(١) المائدة ٩١ ، «بالغ » نكرة ، وقد أضيف إلى معرفة لكنه لم يكتسب منها التعريف لأنه اسم فاعل ، وظل نكرة بدلالة كونه نعتاً لكلمة « هديا » وهي نكرة ، وأنت تعرف أن النعت لا بد أن يوافق المنعوت من حيث التعريف والتنكير .

(٢) الحج ٩ ، ثاني بقيت نكرة رغم إضافتها إلى معرفة لأنها اسم فاعل ، وهي نكرة بدلالة وقوعها هنا حالاً ، والأصل في الحال كما تعرف أن تكون نكرة .

(٣) حوش الفؤاد : حديد القلب ، مُبَطَّناً : ضامر القلب ، سُهُداً : قليل النوم ، الهَوْجَل : الثقيل الكسلان .
والشاهد فيه أن كلمه « حوش » نكرة أضيفت إلى معرفة ، ولم تكتسب تعريفاً لأنها صفة مشبهة ، بدلالة وقوعها هنا حالاً من الضمير في « به » .

والدليل على أنها لا تفيد تخصيصاً أن أصل قولك ضاربُ زيدٍ ضاربٌ زيداً . فالاختصاص موجود قبل الإضافة ، وإنما تفيد هذه الإضافةُ التخفيفَ أو رفعَ القبح : أما التخفيفُ فبحذف التنوين الظاهر كما في « ضاربُ زيدٍ ، وضاربُ عمرٍو ، وحَسَنُ الوَجْهِ » أو المقدر كما في « ضواربُ زيدٍ ، وحواجُّ بيتِ الله» أو نون التثنية كما في ضارِبا زيد ، والجمع كما في ضارِبو زيد ، وأما رفع القبح في « حَسَنُ الوجهِ » فإنّ في رفع الوجه قبحَ خُلُوِّ الصفة عن ضمير الموصوف ، وفي نصبه قبحَ إجراءِ وصف القاصر مُجْرَى وصف المتعدي ، وفي الجر تخلص منهما ، ومن ثم امتنع الحسنَ وجهِه : أي بالجر ، لانتفاء قبح الرفع : أي على الفاعل ، لوجود الضمير ، ونحو : الحسن وجهٍ : أي بالجر أيضاً ، لانتفاء قبح النصب ، لأن النكرة تنصب على التمييز .

(وذِي الإضافةُ اسمُها لَفْظِيَّهْ) ، وغيرُ مَحْضَةٍ ، ومجازيّة ، لأن فائدتها راجعة إلى اللفظ فقط : بتخفيف ، أو تحسين ، وهي في تقدير الانفصال (وتِلْكَ) الإضافة الأولى اسمها (مَحْضَة ، ومعنوِيَّهْ) وحقيقية ، لأنها خالصة من تقدير الانفصال ، وفائدتها راجعة إلى المعنى . كما رأيت ، وذلك هو الغرض الأصلي من الإضافة .

(تنبيهات): الأول : ذهب ابن برهان وابن الطراوة

إلى أن إضافة المصدر إلى مرفوعه أو منصوبه غير محضة ، والصحيح أنها محضة ، لورود السماع بنعته بالمعرفة ، كقوله :[1]

إنَّ وَجْدي بكَ الشديدَ أَراني
عاذِراً فيك مَنْ عَهِدْتُ عَذُولا

وذهب ابن السراج والفارسي إلى أن إضافة أفعل التفضيل غير محضة ، والصحيح أنها محضة ، نص عليه سيبويه ، لأنه ينعت بالمعرفة .

الثاني : ظاهر كلامه انحصارُ الإضافة في هذين النوعين وهو المعروف ، لكنه زاد في التسهيل نوعاً ثالثاً ، وهي المشبهة بالمحضة ، وحصر ذلك في سبع إضافات :

الأولى : إضافة الاسم إلى الصفة ، نحو : مسجدُ الجامعِ ، ومذهب الفارسي أنها غير محضة ، وعند غيره أنها محضة .

---

(١) الشاهد فيه قوله : إن وجديَ بك الشديدَ أراني ... كلمة « وجد » مصدر ، وهي مضافة إلى معرفة ، ولما لم يكن المصدر من الأنواع الثلاثة المذكورة سابقاً بمعنى « الوصف » ، فإنه يكتسب التعريف والتخصيص ، بدلالة أنه نُعت هنا بمعرفة : « وجدي الشديد » .

الثانية : إضافة المسمى إلى الاسم ، نحو « شهرُ رمضانَ » .

الثالثة : إضافة الصفة إلى الموصوف ، نحو سَحْقُ عِمامةٍ[1] .

الرابعة : إضافة الموصوف إلى القائم مَقامَ الصفة ، كقوله :

عَلَا زَيْدُنا يَوْمَ النَّقا رَأْسَ زَيْدِكُم
بأَبْيَضَ ماضِي الشَّفْرَتَيْنِ يَمَانِي

أي : علا زيدٌ صاحِبُنا رأسَ زيدٍ صاحِبِكم ، فحذف الصفتين وجعل الموصوف خلفاً عنهما في الإضافة .

الخامسة : إضافة المؤكَّد إلى المؤكِّد ، وأكثر ما يكون ذلك في أسماء الزمان ، نحو : يومَئذٍ وحينَئذٍ وعامَئذٍ ، وقد يكون في غيرها كقوله :

فقلْتُ انْجُوَا عَنْها نَجا الجِلْدِ إنَّه
سَيُرْضِيكُما منها سَنامٌ وغارِبُه

السادسة : إضافة المُلْغَى إلى المُعْتَبَرِ ، كقوله :

---

(١) أوضح منه أن نقول : جزيلُ شكرٍ ، وعظيم امتنان ... لأن الأصل : شكر جزيل وامتنان عظيم .

إلى الحَوْلِ ثُمَّ اسْمَ السَّلامِ عليكما
(ومن يَبْكِ حَوْلًا كاملا فقدِ اعْتَذَرْ)

السابعة: إضافة المُعْتَبَرِ إلى المُلْغَى، نحو: اضرب أَيُّهُمْ أَسَاءَ، وقوله:

أَقامَ بِبَغْدَادِ العراقِ وَشَوقُه لِأَهْلِ دِمَشْقِ الشامِ شَوْقٌ مُبَرِّحُ

الثالث[1]: أهمل هنا مما لا يتعرف بالإضافة شيئين:

أحدهما: ما وقع موقع نكرة لا تقبل التعريف، نحو: رُبَّ رجلٍ وأخيه، وكَمْ ناقةٍ وفصيلِها، وفعل ذلكَ جَهْدَه وطاقَته، لأن رُبَّ وكَمْ لا يجرّان المعارفَ، والحالُ لا يكون معرفة.

ثانيهما: ما لا يقبل التعريفَ لشدة إبهامه كمِثْل وغَيْر وشِبْه. قال في شرح الكافية: إضافة واحد من هذه وما أشبهها لا تُزيل إبهامَه إلا بأمر خارج عن الإضافة، كوقوع «غَيْر» بين ضدين، كقول القائل: رأيتُ الصعبَ غيرَ الهيِّن، ومررت بالكريم غيرِ البخيل، وكقوله تعالى: (صِراطَ الذينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ المَغْضُوبِ عَلَيْهِم) وكقول أبي طالب:

[1] أي التنبيه الثالث.

يا رَبِّ إمّا تُخْرِجَن طالبي
في مِقْنَبٍ مِنْ تلكُمُ المَقانِبِ
فَلْيَكُنِ المغلوبَ غيرَ الغالِبِ
وليكُنِ المسلوبَ غيرَ السّالِبِ

فبوقوع غَيْر بين الضدين يرتفع إبهامُه، لأن جهة المغايرة تتعيَّنُ، بخلاف خُلُوِّها من ذلك، كقولك: مررت برجلٍ غيرِك، وكذا «مِثْل» إذا أضيف إلى معرفة دون قرينة تُشعر بمُماثَلةٍ خاصة، فإنّ الإضافة لا تعرِّفه ولا تُزيل إبهامَه، فإنْ أضيف إلى معرفةٍ وقارنه ما يُشعر بمُماثلة خاصة تَعَرَّف، هذا كلامه.

وقال أيضاً في شرح التسهيل، وقد يُعنى بغَيْر ومِثْل مغايَرةٌ خاصة ومُماثَلةٌ خاصة فيُحكَم بتعريفِهما، وأكثر ما يكون ذلك في «غَيْر» إذا وقع بين متضادين، وهذا الذي قاله في «غير» هو مذهب ابن السراج والسيرافي، ويُشكِل عليه نحو: (صالحاً غيرَ الذي كُنّا نَعْمَلُ)[1] فإنها وقعتْ بين ضدين ولم تتعرفْ بالإضافة لأنها وصف النكرة. اهـ

(ووَصْلُ أَلْ بِذَا المضاف) أي: المشابه يفعل (مُغْتَفَرْ

[1] فاطر ٣٧

إنّ وُصِلَتْ بالثانِ كالجَعْدِ الشَّعَرْ) وقوله :(١)

(أَبْأَنا بِهِم قَتْلَى ، وما في دمائِهِـم
شِفَاءٌ) وهُنَّ الشَّافِيَاتُ الحَوائِـمِ

(أَوْ بالذي له أضيفَ الثاني   كزَيْدُ الضاربُ رأسِ الجاني

وقوله :(٢)

لقدْ ظَفِر الزُّوَّارُ أَقْفِيَةَ العِدَى
(بما جَاوزَ الآمالَ مِلْأَسْرِ والقَتْلِ)

---

(١) أبأناهم : جعلناهم بواءً ، والبواء : العوض . والحوائم : جمع حائمة وهي التي تحوم حول الماء من العطش .

عرفت أن المضاف لا بد أن يكون نكرة ، ولذلك لا تلحقه « أل » .

فإذا كان المضاف « وصفاً » ، أي اسم فاعل أو اسم مفعول أو صفة مشبهة ، وهي الإضافة اللفظية ، جاز أن تلحقه « أل » بشروط ؛ منها : أن يكون المضاف إليه معرفاً بأل . والشاهد هنا قوله : الشافياتُ الحوائمِ ، أضاف «الشافيات» وفيها «أل» إلى « الحوائم » وفيها « أل » أيضاً .

(٢) الشاهد فيه قوله : المستحقةُ صفوه . أضاف « المستحقة » وفيها « أل » إلى « صفوه » وليس فيها « أل » لكن المضاف إليه « صفو » مضاف إلى ضمير عائد إلى اسمِ فيه « أل » وهو الود ، والتقدير : الودُّ أنتِ المستحقةُ صفوِ الودِّ .

أو بما أضيف إلى ضمير الثاني ، كقوله :

الوُدُّ أنْتِ المُسْتَحِقَّـةُ صَفْـوِهِ
(مِنِّي ، وإنْ لَمْ أَرْجُ مِنْكِ نَوالَا

ومنع المبرد هذه .

(وكونُها في الوَصْفِ كافٍ إنْ وَقَعْ
مُثَنًّى أوْ جَمْعـاً سبيله اتَّبَـعْ)

أي : وكون أل ، أي : وجودها ، في الوصف المضاف كافٍ في اغتفاره وقوعَه مثنى أو جمعاً اتَّبَعَ سبيلَ المثنى ، وهو جمعُ المذكر السالم ، كقوله :(١)

إنْ يُغْنِيا عَنِّي المُسْتَوْطِنا عَدَنٍ
فإنني لَسْتُ يوماً عَنْهُما بِغَنِي

وقوله :(٢)

---

(١) ومن الشروط التي تسوغ إضافة « الوصف » المعرف بأل ، أن يكون مثنى أو جمع مذكر سالماً ، وليس شرطاً أن يكون المضاف إليه معرفاً بأل .

والشاهد هنا هو : المستوطنا عدنٍ . أضاف « المستوطنا » وفيه « أل » إلى ما ليس فيه أل « عدن » ، وذلك لأنه مثنى .

(٢) الشاهد فيه قوله : الشَّاتِمَيْ عِرْضِي ، حيث أضاف ما فيه « أل » إلى ما ليس فيه « أل » ، وذلك لأنه مثنى .

الشَّاتِمَيْ عِرْضِي ولم أَشْتِمْهما
(والنَّاذِرَيْنِ إذا لم أَلْقَهُما دَمِي)

وكقوله:[1]

(العارِفُو الحقِّ للمُدِلِّ به) والمُسْتَقِلُّو كثيرَ ما وَهَبُوا

فإن انتفت الشروط المذكورة امتنع وصلُ ألْ بهذا المضاف. وأجاز الفراء ذلك فيه مضافاً إلى المعارف مطلقاً، نحو: الضارب زيدٍ، والضارب هذا، بخلاف: الضارب رجلٍ. وقال المبرد والرماني في «الضاربُك» و«ضاربُك»: موضعُ الضميرِ خفضٌ، وقال الأخفش وهشام: نصبٌ، وعند سيبويه الضميرُ كالظاهرِ، فهو منصوب في «الضاربك»، ويجوز في «الضاربك» و«الضاربوك» الوجهان، لأنه يجوز: الضاربا زيداً، والضاربو عمراً، وتحذف النون في النصب كما تحذف في الإضافة، ومنه قوله:[2]

الحافِظُو عَوْرَةَ العشيرةِ لا
يأتيهمُ مِنْ وَرَائِهِمْ وَكَفُ

(1) الشاهد هو: الحافظو عورةَ، وهو شاهد على جواز حذف نون جمع المذكر السالم في غير الإضافة، والقياس هو: الحافظون عورةَ.

(2) الشاهد فيه: العارفو الحقَّ، كالذي قبله.

وقوله:

العارِفُو الحقَّ للمُدِلِّ بـه والمستقِلُّو كثيرَ ما وَهبوا

في رواية من نصب «الحق» و«كثير». نعم، الأحسن عند حذف النون الجرُّ بالإضافة، لأنه المعهود، والنصب ليس بضعيف، لأن الوصف صلة، فهو في قوة الفعل فطلب معه التخفيف، واحترز بقوله «سبيلة اتبع» عن جمع التكسير وجمع المؤنث السالم.

(تنبيه): قوله «أَنْ وقع» هو بفتح «أن» وموضعه رفع على أنه فاعل كاف على ما تبين أولا، وقال الشارح: هو مبتدأ ثان، وكاف: خبره، والجملة خبر الأول، يعني كونها. وقال المكودي: في موضع نصب على إسقاط لام التعليل، والتقدير: وجود أل في الوصف كاف لوقوعه مثنى أو مجموعاً على حدّه، ويجوز في همز «أن» الكسر، وقد جاء كذلك في بعض النسخ.

(وربما أَكْسَبَ ثانٍ) من المتضايفين، وهو المضاف إليه، (أَوَّلاَ) منهما وهو المضاف (تأنيثاً) أو تذكيراً (إنْ كان) الأول (لحذفٍ مُوهَلا) أي: صالحاً للحذف والاستغناء

عنه بالثاني ، فمن الأول (يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ)[1] وقوله:[2]

جَادَتْ عليه كلُّ عَيْنٍ ثَرَّةٍ
(فَتَرَكْنَ كُلَّ حديقةٍ كالدِّرْهَمِ)

وقولهم : قُطِعَتْ بَعْضُ أصابِعِه ، وقراءة بعضهم : (تَلْتَقِطْهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ) .[3]

وقوله :[4]

طُولُ الليالي أَسْرَعَتْ في نَقْضِي
(طَوَيْنَ طُولِي وطَوَيْنَ عَرْضِي)

وقوله :[5]

---

(١) آل عمران ٣٠ ، كلمة « كل » مذكَّرة لكنها اكتسبت التأنيث حين أضيفت إلى مؤنث « نفس » ، ولذلك قال « تجد » ، والمضاف هنا يمكن حذفه ويصح المعنى : تجد نفسٌ .

(٢) الشاهد فيه قوله : جادت كلُّ عينٍ ، اكتسب المضاف « كل » التأنيث لإضافته إلى مؤنث ، مع إمكان حذفه .

(٣) يوسف ١٠ ، والقراءة الفاشية : (يلتقطه بعض السيارة) ، وعليها فلا شاهد فيها .

(٤) طولُ الليالي أسرعت . اكتسب المضاف « طول » تأنيثاً لإضافته إلى مؤنث .

(٥) كما شَرِقَتْ صدرُ القناةِ . اكتسب المضاف « صدر » تأنيثاً لإضافته إلى مؤنث .

(وَتَشْرَقُ بالقَوْلِ الذي قَدْ أَذَعْتَهُ)
كما شَرِقَتْ صَدْرُ القَنَاةِ مِنَ الدَّمِ

وقوله :[1]

أَتَيُّ الفَوَاحِشِ عِنْدَهُمْ مَعْرُوفَةٌ
وَلَدَيْهِمُ تَرْكُ الجميلِ جَمِيلُ

وقوله :[2]

مَشَيْنَ كَمَا اهْتَزَّتْ رِمَاحٌ تَسَفَّهَتْ
أَعَالِيَهَا مَرُّ الرِّيَاحِ النَّوَاسِمِ

ومن الثاني قوله :[3]

إنارَةُ العقلِ مَكْسُوفٌ بِطَوْعِ هَوًى
وعَقْلُ عَاصِي الهَوَى يَزْدَادُ تَنْوِيرا

---

(١) أتيُّ الفواحشِ معروفةٌ . اكتسب المضاف « أتي » تأنيثاً لإضافته إلى مؤنث .

(٢) تَسَفَّهَتْ مَرُّ الرِّياح . اكتسب المضاف « مرُّ » تأنيثاً لإضافته إلى مؤنث .

(٣) إنارةُ العقلِ مكسوف . اكتسب المضاف « إنارة » تذكيراً لإضافته إلى مذكر « العقل » ، ولذلك قال « مكسوف » ولم يقل « مكسوفة » .

وقوله :[1]

رُؤيَةُ الفكرِ ما يؤولُ له الأمْرُ   مَعِينٌ على اجتنابِ التَّواني

ويحتمله (إنَّ رَحْمَةَ اللهِ قريبٌ من المُحْسِنين)[2] ولا يجوز : قامتْ غلامُ هندٍ ، ولا قامَ امرأةُ زيدٍ ، لانتفاء الشرط المذكور .

(تنبيه) أَفْهَمَ قولُه «وربما» أن ذلك قليل ، ومراده التقليل النسبي ، أي قليل بالنسبة إلى ما ليس كذلك ، لا أنه قليل في نفسه ، فإنه كثير كما صرح به في شرح الكافية . نعم الثاني قليل .

(ولا يُضافُ اسمٌ لِمَا به اتَّحَدْ ، معنى) كالمرادف مع مرادفه ، والموصوف مع صفته ، لأن المضاف يتخصص أو يتعرف بالمضاف إليه ، فلا بد أن يكون غيره في المعنى ، فلا يقال : قَمْحُ بُرٍّ ، ولا رجلُ فاضلٍ ، ولا فاضلُ رجلٍ (وأَوِّلْ موهِماً إذا وَرَدْ) أي : إذا جاء من كلام العربِ ما يوهم جواز ذلك وجب تأويلُه ، فمما أوهم إضافة الشيء إلى مرادفه قولهم : جاءني سعيدُ كُرْزٍ ،

(١) رؤية الفكرِ معينٌ . اكتسب المضاف «رؤية» تذكيراً لإضافته إلى مذكر «الفكر» .
(٢) الأعراف ٥٦

وتأويله أن يرادَ بالأول المُسَمَّى وبالثاني الاسم ، أي : جاءني مُسَمَّى هذا الاسم . ومما أوهم إضافة الموصوف إلى صفته قولهم : حَبَّةُ الحَمْقَاءِ . وصَلاةُ الأُولَى ، ومَسْجِدُ الجامعِ . وتأويله أن يُقَدَّرَ موصوفٌ ، أي : حبة البَقْلَةِ الحمقاءِ ، وصلاةُ الساعةِ الأولى ، ومسجدَ المكانِ الجامعِ . ومما أوهم إضافة الصفة إلى الموصوف قولهم : جَرْدُ قطيفةٍ وسَحْقُ عِمامةٍ . وتأويله أن يقدر موصوف أيضاً وإضافة الصفة إلى جنسها : أي شيء جَرْدٌ من جنسِ القطيفةِ ، وشيء سحقٌ من جنسِ العِمامةِ .

(تنبيه) : أجاز الفراء إضافة الشيء إلى ما بمعناه لاختلاف اللفظين ، ووافقه ابن الطراوة وغيره ، ونقله في النهاية عن الكوفيين ، وجعلوا من ذلك نحو : (ولَدَارُ الآخرةِ)[1] و (حَقّ اليقينِ)[2] و (حَبْلِ الوَرِيدِ)[3] و (حَبَّ الحصيدِ)[4] وظاهر التسهيل وشرحه موافقته .

(وبعضُ الاسماءِ) تمتنع إضافته . كالمضمَرات ، والإشاراتِ ، وكغير «أيّ» من الموصولات ومن أسماء

(١) يوسف ١٠٩
(٢) الواقعة ٩٥
(٣) ق ١٦
(٤) ق ٩

الشرط ومن أسماء الاستفهام ، وبعضها (يُضَافُ أبداً) فلا يستعمل مفرداً بحال (وبعضُ ذا) الذي يضاف أبداً (قد يأتِ لفظاً مُفْرَداً) أي : يأتي مفرداً في اللفظ فقط ، وهو مضاف في المعنى ، نحو : كلّ ، وبعض ، وأيّ ، قال الله تعالى : (وكُلٌّ في فلكٍ يَسْبَحُون)[1] (فَضَّلْنا بعضهم على بعضٍ)[2] (أيّاماً تَدْعوا) .[3]

(تنبيه) : أشعر قوله « وبعض الأسماء » ، وقوله «وبعض ذا قد يأت لفظاً مفرداً » أن الأصل والغالب في الأسماء أن تكون صالحة للإضافة والإفراد ، وأن الأصل في كل ملازم للإضافة أنْ لا ينقطع عنها في اللفظ .

واعلم أن الملازم للإضافة على نوعين : ما يختص بالإضافة إلى الجمل ، وسيأتي ،وما يختص بالمفردات ، وهو على ثلاثة أنواع : ما يضاف للظاهر والمضمر ، وذلك نحو كِلَا ، وكِلْتا ، وعِنْد ، ولَدى ، وسِوى ، وقُصارَى الشيء ، وحُمَادَاه ، بمعنى غايته ، وما يختص بالظاهر ، وذلك نحو : أُولِي ، وأُولَات ، وذي ، وذات ، وما

(١) يس ٤٠

(٢) البقرة ٢٥٣

(٣) الإسراء ١١٠

يختص بالمضمر . وإليه الإشارة بقوله ، (وبعضُ ما يضافُ حَتْماً) أي وجوباً (امْتَنَعْ . إيلاؤُهُ اسماً ظاهراً حيث وَقَعْ) وهذا النوع على قسمين ، قسم يضاف إلى جميع الضمائر (كَوَحْد) نحو جئتُ وحدي ، وجئتَ وحدَك ، وجاء وحدَه ، وقسم يختص بضمير المخاطب ، نحو (لَبَّيْ ، ودَوَالَيْ) و (سَعْدَيْ) وحَنَانَيْ ، وهَذَاذَيْ ، تقول : لَبَّيْكَ ، بمعنى إقامةً على إجابتك بعد إقامة ، من أَلَبَّ بالمكان إذا أقام به ، ودَوَالَيْكَ ، بمعنى تَدَاوُلًا لك بعد تَدَاوُلٍ ، وسَعْدَيْكَ ، بمعنى إسعاداً لك بعد إسعاد ، ولا يستعمل إلا بعد لَبَّيْك ، وحَنَانَيْكَ ، بمعنى تحنناً عليك بعد تحنُّن ، وهَذَاذَيْكَ – بذالين معجمتين – بمعنى إسراعاً لك بعد إسراع (وشَذَّ إيلاءُ يَدَيْ لِلَبَّيْ) في قوله :[1]

دَعَوْتُ لِمَا نَابَنِي مِسْوَراً   فَلَبَّيْ فَلَبَّيْ يَدَيْ مِسْوَرِ

كما شذت إضافته إلى ضمير الغائب في قوله :[2]

(١) الشاهد فيه قوله : فَلَبَّيْ يَدَيْ مِسْوَر ، حيث أضاف « لَبَّيْ » إلى اسم ظاهر هو « يَدَيْ » ، وهذا من الشاذ في اللغة ، لأن «لَبَّيْ» مختصة بالإضافة إلى ضمير المخاطب « لَبَّيْكَ » .

(٢) الشاهد فيه قوله : لَبَّيْهِ ، حيث أضاف « لَبَّيْ » إلى ضمير الغائب شذوذاً ، إذ هي مختصة بالإضافة إلى ضمير المخاطب .

. لقلت لبّيه لمن يدعوني .

(تنبيه) : مذهب سيبويه أن لبّيك وأخواته مصادر مُثنّاة لفظاً ومعناها التكثير ، وأنها تنصب على المصدرية بعوامل محذوفة من ألفاظها . إلا هذاذيك ولبّيك فمن معناهما وجوّز سيبويه في هذاذيك في قوله :(١)

ضرباً هذاذيك وطعناً وخضّاً
(يمضي إلى عاصي العروق النّحضا)

وفي « دواليك » في قوله :(٢)

إذا شُقّ بُردٌ شُقّ بالبُرد مثلُه
دواليك حتى كلّنا غيرُ لابسِ

الحاليةَ بتقدير نفعله مداوِلين وهاذّين ، أي :مسرعين ، وهو ضعيف ، للتعريف ، ولأن المصدر الموضوع للتكثير

---

(١) يرى سيبويه في هذا البيت أن « هذاذيك » حال ، والتقدير : مسرعين ، لكن الأشموني يرد هذا الرأي ويراه ضعيفاً ، لأن « هذاذيك » معرفة بإضافتها إلى ضمير المخاطب ،والمعروف فيها أنها مفعول مطلق ليس غير .

(٢) يرى سيبويه أن « دواليك » هنا حال أيضاً ، ويرده الأشموني بما رد به في الشاهد السابق .

لم يثبت فيه غيرُ كونه مفعولا مطلقاً . وجوز الأعلم في هذاذيك في البيت الوصفيةَ ، وهو مردود بما ذكر ، ولأنه معرفة و « ضرباً » نكرة ، وذهب يونس إلى أن لبّيك اسم مفرد مقصور أصله لَبَّى قُلِبَتْ ألِفه ياءً للإضافة إلى الضمير كما في على وإلى ولَدَى ، وردَّ عليه سيبويه بأنه لو كان كذلك لما قلبت مع الظاهر في قوله :

. ... فلبّيْ يدَيْ مِسْوَرِ .

وقول ابن الناظم إن خلاف يونس في لبّيك وأخواته وَهْم ، وزعم الأعلمَ أن الكاف حرف خطاب لا موضع له من الإعراب مثلها في « ذلك » . ورد عليه بقولهم : لَبّيه ، ولَبّيْ يَدَيْ مِسْوَرٍ ، وبحذفهم النون لأجلها ولم يحذفوها في ذانِك ، وبأنها لا تلحق الأسماء التي لا تشبه الحرف ، اهـ .

النوع الثاني من الملازم للإضافة – وهو ما يختص بالجمل – على قسمين : ما يختص بنوع من الجمل ، وسيأتي ، وما لا يختص ، وإليه الإشارة بقوله : (وألزَموا إضافةً إلى الجُمل ، حيثُ وإذْ) فشمل إطلاقه الجملِ الجملةَ الاسميةَ والفعليةَ ، فالاسميةَ نحو : جلست حيثُ زيدٌ

جالسٌ ، (واذْكُروا إذْ أَنتُم قَلِيلٌ)[١] والفعلية نحو جلستُ حيثُ جلستَ ، واجلسْ حيثُ أجلسُ ، (واذْكُروا إذْ كُنتُم قَلِيلاً)[٢] (وإذْ يَمْكُرُ بِكَ الذينَ كَفَرُوا)[٣] ومعنى هذا المضارعِ المضيَّ حينئذ ، وأما نحو قوله :[٤]

أما تَرى حَيْثُ سُهَيْلٍ طالِعاً
(نَجْماً يُضِيءُ كالشِّهابِ ساطِعاً)

وقوله :[٥]

(ونَطْعَنُهم حيثُ الكُلى بَعدَ ضَرْبِهم
بِبِيضِ المواضِي) حيثُ لَيِّ العَمائِمِ

فشاذ لا يقاس عليه ، خلافاً للكسائي .

(تنبيه) : قولهم « إذّ ذاك » ليس من الإضافة إلى المفرد ،

---

(١) الأنفال ٥٦
(٢) الأعراف ٨٦
(٣) الأنفال ٣٠
(٤) الأصل في « حيث » أنها تضاف إلى « جملة » لكن هذا البيت وردت فيه « حيث » مضافة إلى مفرد ، وذلك قوله : حيثُ سهيلٍ ، ويعتبر النحاة ذلك شذوذاً ، والكسائي لا يراه كذلك ويجوّزه .
(٥) الشاهد فيه قوله « حيثُ الكلى » و « حيثُ ليِّ العمائم » فأضاف « حيث » إلى « مفرد » شذوذاً .

بل إلى الجملة الاسمية ، والتقدير : إذ ذاك كذلك ، أو إذ كان كذلك .

(وإنْ يُنَوَّنْ يَحْتَمِلْ إفرادُ إذْ) أي : وإن ينوّن إذ يحتملُ إفرادُها لفظاً ، وأكثر ما يكون ذلك مع إضافة اسم الزمان إليها ، كما في نحو : يومَئذٍ ، وحينَئذٍ ، ويكون التنوين عوضاً من لفظ الجملة المضاف إليها ، كما تقدم بيانه في أول الكتاب ، وأما نحو :[١]

... ... وأَنْتَ إذٍ صَحِيحُ

فنادر .

---

(١) عرفت أن « إذْ » ظرف مبني على السكون ، وتلاحظ أنها إذا أضيفت إليه كلمة تدل على الزمان مثل « يوم – حين – ساعة .. » فإن الذال تُكسر وتنون فنقول : يومئذٍ – حينئذٍ – ساعتئذٍ ، ويقول النحاة إن هذا ليس إعراباً لها ، لأنّ هذه الكسرة إنما جاءت لالتقاء الساكنين ؛ سكون الذال وسكون التنوين ، وهذا التنوين – كما يقولون – عوض عن الجملة المحذوفة التي من المفروض أن تضاف إليها إذ .

غير أن الشاهد الذي أمامنا يثبت ورود « إذ » مكسورة منونة دون أن يضاف إليها اسم يدل على الزمان ، وذلك قوله : وأنت إذٍ صحيحُ ، ولذلك اعتبره النحاة نادراً . والبيت بتمامه هو :
نهيتُك عن طلابِك أم عمرو بعافيةٍ وأنتَ إذٍ صحيحُ

(وَما كإذْ مَعنىً) في كونه ظرفاً مبهماً ماضياً ، نحو : حين ، ووقت ، وزمان ، ويوم ، إذا أريد بها الماضي (كإذْ) في الإضافة إلى ما تضاف إليه إذْ ، لكن (أَضِفْ) هذه (جوازاً) لما سبق أنّ إذْ تضاف إليه وجوباً (نحو حَينَ جَا نُبِذْ) وجاء زيدٌ يومَ الحَجَّاجُ أميرٌ ، ونحو حين مجيئكِ نُبِذَ ، وجاء زيدٌ يومَ إمْرَةِ الحَجَّاجِ ، فتضاف للمفرد ، فإن كان الظرفُ المبهمَ مستقبَلَ المعنى لم يُعاملْ معاملةَ إذْ ، بل يعاملُ معاملةَ إذا ، فلا يضاف إلى الجملة الاسمية ، بل إلى الفعلية كما سيأتي ، وأما (يَوْمَ هُمْ على النَّارِ يُفْتَنُون)[1] وقوله :[2]

فكُنْ لي شَفِيعاً يَوْمَ لاذُو شَفاعةٍ
بِمُغنٍ فَتِيلاً عَنْ سَوادِ بنِ قارِبِ

فمما نُزِّل المستقبلُ فيه منزلةَ الماضي لتحقُّقِ وقوعِه . هذا مذهب سيبويه ، وأجاز ذلك الناظم على قلة ، تمسكاً بظاهر ما سبق . وأما غير المبهم وهو المحدود – فلا

---

(١) الذاريات ١٣

(٢) الشاهد فيه قوله : يومَ لا ذو شفاعة بمغن ، فأضاف « يومَ » إلى الجملة الاسمية التي بعده رغم دلالةً الكلام على المستقبل ؛ لكن النحاة يخرّجونه على أن هذا المستقبل لتأكد حدوثه كأنه ماض .

يضاف إلى جملة ، وذلك نحو شهر وحَوْل ، بل لا يضاف إلا إلى المفرد نحو شهر كذا .

(وابْن أَوَ اعْرِبْ ما كَإِذْ قد أُجْرِيا) مما سبق أنه يضاف إلى الجملة جوازاً : أما الإعرابُ فعلى الأصل ، وأما البناءُ فحملاً على إذ (واخترْ بِنا مَتْلوَّ فِعْلٍ بُنِيا) أي : أن الأرجحَ والمختارَ فيما تلاه فعلٌ مبنيٌّ البناءُ للتناسبِ كقوله:[1]

على حينَ عاتبْتُ المشيبَ على الصِّبا
(فقلْتُ أَلمَّا أَصْحُ والشَّيْبُ وازِعُ)

وقوله :[2]

(لَأَجْتذِبَنْ مِنْهُنَّ قَلْبي تَحلُّماً)
عَلَى حِينَ يَسْتَصْبِينَ كُلَّ حَلِيمِ

---

(١) الشاهد فيه قوله: على حينَ عاتبت . رويت « حين » بالجر على الإعراب ، وبالفتح على البناء ؛ لأن الظروف المبهمة إذا أضيفت إلى جملة جاز إعرابها وبناؤها ، والبناء هنا أفضل لأنها أضيفت إلى جملة فعلية فعلها ماض ، والفعل الماضي مبني .

(٢) الشاهد قوله : « على حينَ يستبصين » ، وردت « حين » بالإعراب والبناء ، والبناء أفضل لأنها مضافة إلى جملة فعلية فعلها مبني لأنه مضارع مسند إلى نون النسوة .

(وَقَبلَ فِعلٍ مُعرَبٍ أوْ مُبتدا ، أَعْرِبْ) نحو :(هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصادِقِينَ صِدْقُهُم)[1].

وكقوله :[2]

أَلَمْ تَعْلَمِي يا عَمْرَكِ اللهَ أَنَّنِي
كَرِيمٌ على حينَ الكرامُ قليلُ

ولم يُجز البصريون حينئذ غيرَ الإعرابَ . وأجاز الكوفيون البناءَ ، وإليه مال الفارسي والناظم . ولذلك قال : (ومَنْ بَنَى فَلَنْ يُفَنَّدا) أي : لن يغلط ، واحتجوا لذلك بقراءة نافع (هذا يَوْمَ يَنْفَعُ) بالفتح ، وقد روى بهما قوله :

... ... على حينَ الكرامُ قليلُ

وقوله :[3]

---

(١) المائدة ١١٩ ، أضيفت كلمة « يوم » وهي ظرف مبهم إلى جملة فعلية فعلها مضارع معرب ، ولذلك أعربت .

(٢) الشاهد فيه قوله: على حينَ الكرامُ قليل . وردت « حين » معربة ومبنية ، والإعراب هنا أفضل ؛ لأنها مضافة إلى جملة اسمية أولها مبتدأ مرفوع .

(٣) الشاهد فيه قوله: على حينَ التواصلُ غيرُ دان . وردت « حين » مبنية ومعربة ، لكن الإعراب أفضل لأنها مضافة إلى جملة اسمية أولها مبتدأ مرفوع .

تَذَكَّرَ ما تَذَكَّرَ مِنْ سُلَيْمَى
على حينَ التَّوَاصُلُ غيرُ دانِ

(وأَلْزَمُوا إذا) الظرفيةَ (إضافةً إلى ، جُمَلِ الأفعالِ) خاصة ، نظراً إلى ما تضمنته من معنى الشرط غالباً (كَهُنْ إذا اعتلى) (إذا جَاءَ نَصْرُ اللهِ)[1] فإذا ظرف فيه معنى الشرط مضاف إلى الجملة بعده . والعامل فيه جوابه على المشهور . وأما نحو : (إذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ)[2] فمثل (وإنْ أَحَدٌ مِنَ المُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ)[3] وقوله :[4]

إذا بَاهِلِيٌّ تَحْتَهُ حَنْظَلِيَّةٌ   له وَلَدٌ منها فَذَاكَ المُذَرَّعُ

فعلى إضمار كان الشأنية كما أضمرت هي واسمها ضمير الشأن في قوله :

---

(١) النصر ١

(٢) الانشقاق ١ ، جاءت بعد « إذا » جملة تبدأ باسم ، وجمهور النحاة يرى أن هذه الجملة ليست اسمية ، وإنما هي جملة فعلية ، ولذلك يعربون « السماء » فاعلاً ، وفعله محذوف يفسره الفعل الموجود ، والتقدير : إذا انشقت السماء انشقت .

(٣) التوبة ٦ ، والتقدير عندهم : وإن استجارك أحد .

(٤) المُذرع : الذي أمه أشرف من أبيه . والشاهد فيه قوله : إذا باهلي يقول النحاة إن الجملة التي بعد « إذا » ليست جملة اسمية ، ولذلك يقدرون فعلاً قبل الاسم ، والفعل هنا هو « كان » التامة ، والتقدير : إذا كان باهليٌّ ، أي إذا وجد باهلي .

(ونُبِّئْتُ ليلى أَرْسَلَتْ بشفاعةٍ
إليَّ) فهلّا نَفْسُ ليلى شَفِيعُها

هذا مذهب سيبويه . وأجاز الأخفش إضافتها إلى الجمل الاسمية . تمسكاً بظاهر ما سبق . واختاره في شرح التسهيل ، والاحتراز بقولي « غالباً » عن نحو : (وإذا ما غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُون)[1] (والذينَ إذا أَصَابَهُم البَغْيُ هُمْ يَنْتَصِرُون)[2] فإذا فيهما ظرف لخبر المبتدأ بعدها ولا شرطية فيها ، وإلا لكان يجب اقترانُ الجملة الاسمية بالفاء .

(تنبيه) مِثْل إذا هذه لمَّا الظرفيةُ : فلا تضاف إلى جملة اسمية ، وتلزم الإضافةَ إلى الفعلية ، نحو : (ولمّا جَاءَهُم كتابٌ مِنْ عِنْدِ الله)[3] وأما قوله :[4]

(1) الشورى ٣٧ ، « إذا » لا تدل على الشرط هنا ، وإنما هي ظرف زمان فحسب ، وهو متعلق بالفعل « يغفرون » ، والتقدير : هم يغفرون إذا ما غضبوا .

(2) الشورى ٣٩ ، « إذا » ظرف متعلق بالفعل « ينتصرون » ، والتقدير : والذين هم ينتصرون إذا أصابهم البغي .

(3) البقرة ٨٩ .

(4) الشاهد فيه قوله : ولمّا سقاؤنا. يقول النحاة إن هناك فعلاً محذوفاً=

أقولُ لعبدِ الله لمّا سِقاؤُنا
ونحنُ بِوادِي عَبْدِ شَمْسٍ وَهَاشِمِ

فمثل (وإنْ أَحَدٌ مِنَ المُشْرِكينَ اسْتَجارَكَ) لأن « وَهَا » في البيت فعل بمعنى سقط ، وشِمْ أمرٌ من قولك: شِمْتُه ، إذا نظرتَ إليه ، والمعنى لمّا سَقَط سِقاؤنا قلتُ لعبد الله شِمْه .

(لِفُهِمِ اثنين مُعَرَّفٍ بِلَا . تَفَرُّقٍ أُضِفْ كِلْتا وَكِلا)

أي : مما يلزم الإضافة كِلا وكِلْتا ، ولا يضافان إلا لما استكمل ثلاثة شروط : أحدها التعريف ، فلا يجوز كِلا رَجُلَيْن ، ولا كلتا امرأتين ، خلافاً للكوفيين في إجازتهم إضافتها إلى النكرة المختصة نحو : كلا رجلين عندك قائمان ، وحُكي كلتا جاريتين عندك مقطوعةٌ يدُها: أي تاركة للغَزْل ، الثاني الدلالة على اثنين : إما بالنص نحو : كلاهما ، و (كِلْتَا الجَنَّتَيْنِ)[1] أو بالاشتراك ، كقوله :[2]

بعد « لمّا » لأنها لا تضاف إلا إلى الجملة الفعلية ، والتقدير : لمّا سقط سقاؤنا . أمّا « وهاشمِ » التي في آخر البيت فهي مكونة من كلمتين : « وها » فعل بمعنى سقط ، و « شِمْ » فعل أمر من « شام » بمعنى نظر إلى السماء ليعرف حالة الطقس.

(1) الكهف ٣٣ .

(2) الشاهد فيه قوله « كلانا » حيث أضاف « كلا » إلى الضمير « نا » =

كِلَانا غَنِيٌّ عَنْ أَخِيه حَيَاتَــهُ
(ونحن إذا مِتْنا أَشَدُّ تَغانِيَـا)

فإن كلمة « نا » مشتركة بين الاثنين والجمع ، وإنما صح قوله :[1]

إنَّ للخيرِ وللشرِّ مَدًى ... وكِلَا ذَلِكَ وَجْهٌ وَقَبَلْ

لأن « ذا » مثناة في المعنى مثلها في قوله تعالى: (لا فارِضٌ ولا بِكْرٌ عَوانٌ بَيْنَ ذَلِكَ)[2] أي :وكلا ما ذكر ، وبين ما ذكر .

الثالث : أن يكون كلمة واحدة كما أشار إليه بقوله « بلا تَفَرُّق » ، فلا يجوز كلا زيدٍ وعمرو ، وأما قوله :[3]

= وهو ضمير مشترك بين المثنى والجمع ، لكنه دل هنا على المثنى بقرينة قوله « أخيه » .

(١) الشاهد فيه قوله : « وكِلا ذلك » حيث أضاف « كلا » إلى مفرد لفظاً وهو اسم الإشارة « ذا » ، لكن الذي سوغ ذلك أن اسم الإشارة هنا يدل على الاثنين لأنه يشير إلى « الخير والشر » المذكورين أول البيت .

(٢) البقرة ٦٨

(٣) الشاهد فيه قوله : « كِلا أخي وخليلي » حيث أضاف « كلا » إلى اثنين متفرقين « أخي وخليلي » ، وذلك نادر في العربية .

كِلَا أخي وخليلي واجدٌ عَضُدًا
في النائبـاتِ وإلمَـامِ المُلِمَّـاتِ

وقوله :[1]

كِلَا الضَّيْفَنِ المَشْنُوءِ والضَّيْفِ واجدٌ
لَدَيَّ المُنَى والأَمنَ في العُسْرِ واليُسْرِ

فمن الضرورات النادرة .

(ولا تُضِفْ لمفردٍ مُعَرَّفٍ ، أيّاً) المفردةَ مطلقاً ، لأنها بمعنى بعض (وإنْ كَرَّرْتها) بالعطف (فَأَضِفِ) إليه ، كقوله :[2]

فَلَئِنْ لَقِيتُكَ خالِيَيْنِ لَتَعْلَمَنْ ... أَيِّي وأَيُّكَ فارسُ الأَحْزابِ

وقوله :[3]

أَلَا تَسْأَلُونَ الناسَ أَيِّي وأَيُّكم
غَداةَ التَقَيْنا كانَ خَيْراً وأَكْرَما

---

(١) الشاهد فيه قوله : « كِلا الضَّيْفَن والضيف » ، وهو كسابقه .

(٢) الشاهد فيه قوله : « أيّي وأيُّك » حيث أضاف كلمة « أي » إلى مفرد وهو ضمير المتكلم وضمير المخاطب ، والذي سوغ هذا أنها تكررت .

(٣) الشاهد فيه قوله : « أيّي وأيُّكم » وهو كسابقه .

لأن المعنى حينئذٍ أَيِنا (أو تَنْوِ) بالمفرد المعرَّفِ الجمعَ: بأن تَنْوِيَ (الاجْزَا) نحو: أيَّ زيدٍ أحسنُ. يعني أيَّ أجزائِه أَحْسَنُ (واخْصُصَنْ بالمعرِفَهْ. موصولةً أيّاً) أيّاً: مفعول باخْصُصْ، وبالمعرفة: متعلق به، وموصولةً: حال من أيّ متقدم عليها. أي: تختص أيّ الموصولة بأنها لا تضاف إلا إلى المعرفة غير ما سبق منه، وهو المفرد، نحو: امرر بأيِّ الرجلين هو أكرمُ، وأيِّ الرجال هو أفضلُ، و «أيّهم أشد» ولا تضاف لنكرة خلافاً لابن عصفور (وبالعكس) من الموصولة (الصفهْ) وهي المنعوت بها، والواقعة حالا، فلا تضاف إلا إلى نكرة كمررت بفارسٍ أيِّ فارسٍ، وبزيدٍ أيَّ فتى، ومنه قوله:[1]

(فَأَوْمَيْتُ إيماءً خَفِياً لِحَبْتَرٍ) فَلِلهِ عَيْنَا حَبْتَرٍ أَيَّما فَتَى

(وإنْ تَكُنْ) أيّ (شرطاً أو استفهاماً. فمطلقاً كَمِّلِ بها الكلاما) أي: تضاف إلى النكرة والمعرفة مطلقاً سوى ما سبق منعه، وهو المفرد المعرفة، نحو: أيُّ رجلٍ يأتيني فله دِرهمٌ (أَيَّمَا الأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ)[2] (أَيُّكُمْ يأتيني بِعَرْشِها)[3]

---

(1) الشاهد فيه قوله: «أيّما فتى» حيث أضاف «أيّاً» وهي واقعة حالاً إلى نكرة «فتى».

(2) القصص ٢٨

(3) النمل ٣٨

(فبأيِّ حديثٍ)[1] فظهر أن لأيّ ثلاثةَ أحوال.

(تنبيه): إذا كانت أيّ نعتا أو حالا - وهي المراد بالصفة في كلامه - فهي ملازمة للإضافة لفظاً ومعنى، وإن كانت موصولة أو شرطاً أو استفهاماً فهي ملازمة لها معنى لا لفظاً، وهو ظاهر.

(وأَلْزَمُوا إضافةً لَدُنْ فَجَرّ) ما بعده بالإضافة: لفظاً إن كان معرباً، ومحلا إنْ كان مبنياً أو جملة. فالأول نحو: (مِنْ لَدُنْ حكيمٍ عَلِيمٍ)[2] وقوله:[3]

تَنْتَهِضُ الرِّعْدَةُ في ظُهَيْرِي مِنْ لَدُنِ الظُّهْرِ إلى العُصَيْرِ

والثاني: نحو (وعَلَّمْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا عِلْماً)[4] (لِيُنْذِرَ بأساً شديداً مِنْ لَدُنْه)[5]، والثالث كقوله:[6]

---

(1) الأعراف ١٨٥

(2) النمل ٦

(3) الشاهد فيه أن «لَدُنْ» ملازمة للإضافة، وذلك قوله: من لدن الظهر.

(4) الكهف ٦٥

(5) الكهف ٢

(6) الشاهد فيه قوله: لَدُنْ أنت يافع، فأضاف «لَدُنْ» إلى الجملة الاسمية «أنت يافع»؛ فهي محل جر.

وَتَذْكُرُ نُعْمَاهُ لَدُنْ أَنْتَ يَافِعٌ
(إلى أَنْتَ ذُو فَوْدَيْنِ أَبْيَضَ كالنَّسْرِ)

وقوله:[1]

صَرِيعُ غَوَانٍ رَاقَهُنَّ وَرُقْنَهُ
لَدُنْ شَبَّ حَتَّى شَابَ سُودُ الذَّوَائِبِ

ولم يُضَفْ من ظروف المكان إلى الجملة إلا لَدُن وحيث، وقال ابن برهان: حَيْثُ فقط، هذا هو الأصل الشائع في لسان العرب. (ونَصْبُ غُدْوَةٍ بها عَنْهُمْ نَدَرْ) كما في قوله:[2]

فما زَالَ مُهْرِي مَزْجَرَ الكَلْبِ مِنْهُمُ
لَدُنْ غُدْوَةً حتى دَنَتْ لِغُرُوبِ

(١) الشاهد فيه قوله: لَدُنْ شَبَّ، فأضاف «لدن» إلى الجملة الفعلية المكونة من الفعل «شب» وفاعله المستتر.

(٢) الشاهد فيه: لَدُنْ غدوةً. إذ ورد عن العرب أن كلمة «غدوةً» تأتي منصوبة بعد «لَدُنْ» والأصل أن تكون مجرورة بالإضافة كما تعرف، وهم يختلفون في إعرابها منصوبة على الوجوه الثلاثة التي ذكرها الأشموني: التمييز - خبر لكان محذوفة - مشبه بالمفعول به. ثم نرى بعد ذلك تجويز الكوفيين رفع هذه الكلمة وحدها بعد «لَدُنْ».

فلَدُنْ حينئذ منقطعة عن الإضافة لفظاً ومعنى، وغُدْوَة بعدها نصب على التمييز. أو على التشبيه بالمفعول، لِشِبْهِ لَدَنْ باسم الفاعل في ثبوت نونها تارة وحذفها أخرى لكن يُضْعِفه سماعُ النصب بها محذوفةَ النون، أو خبراً لِكَانَ محذوفةٍ مع اسمها، أي لدن كانت الساعة غدوةً.، ويجوز جرُّ غدوة بالإضافة على الأصل، فلو عطفت على «غدوة» المنصوبة جاز جرُّ المعطوف مراعاة للأصل، وجاز نصبُه مراعاة للفظ، ذكر ذلك الأخفش، واستبعد الناظمُ نصبَ المعطوف، وقال: إنه بعيد عن القياس. وحكى الكوفيون رفع «غدوة» بعد لَدُنْ، فقيل: هو بكان تامة محذوفة. والتقدير: لدن كانت غدوةٌ، وقيل: خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: لدن وقت هو غُدْوَةٌ، وقيل: على التشبيه بالفاعل. قال سيبويه: ولا ينتصب بعد لدن من الأسماء غير غدوة.

(تنبيه): لَدُنْ بمعنى عِنْدَ، إلا أنها تختص بستة أمور.

أحدها: أنها ملازمة لمبدأ الغايات، ومن ثم يتعاقبان في نحو: جئت مِنْ عنده، ومن لَدُنْه، وفي التنزيل: (آتَيْنَاه رَحْمَةً مِنْ عِنْدِنا وعَلَّمْناه مِنْ لَدُنَّا عِلْماً)[1] بخلاف: جلست عنده، فلا يجوز، جلست لَدُنْه، لعدم معنى الابتداء هنا.

(١) الكهف ٦٥

ثانيها : أن الغالب استعمالها مجرورةً بِمِنْ .

ثالثها : أنها مبنية ، إلا في لغة قيس ، وبلغتهم قرىء (من لَدْنِهِ) .

رابعها : أنه يجوز إضافتها إلى الجمل ، كما سبق .

خامسها : جواز إفرادِها قبل « غدوة » على ما مر .

سادسها : أنها لا تقع إلا فضلةً ، تقول : السفر من عند البصرة ، ولا تقول : من لدن البصرة .

وأما « لدى » فهي مثل عند مطلقاً ، إلا أن جرها ممتنع بخلاف جر عند . وأيضاً « عند » أمْكَنُ منها من وجهين ، الأول : أنها تكون ظرفاً للأعيان والمعاني ، تقول : هذا القول عندي صواب ، وعند فلان علم به ، ويمتنع ذلك في لدى ، قاله ابن الشجري في أماليه . الثاني : أنك تقول : عندي مال ، وإن كان غائباً عنك ، ولا تقول : لديّ مال ، إلا إذا كان حاضراً ، قاله الحريري وأبو هلال العسكري وابن الشجري . وزعم المعري أنه لا فرق بين لدى وعند ، وقول غيره أولى .

(و) ألزموا إضافــة أيضــاً (مَعَ) وهي اسم لمكان الاصطحاب ، أو وقتِه ، والمشهور فيها فتح العين ، وهو

فتح إعراب ، و (مَعْ) بالبناء على السكون (فيها قليل) كقوله :[1]

فَرِيشِي مِنْكُم وهَوَايَ مَعْكُمْ
وإنْ كانَتْ زِيارَتُكُمْ لِمَامَا

وزعم سيبويه أن تسكين العين ضرورة ، وليس كذلك بل هي لغة ربيعة وغنم ، فإنها مبنية عندهم على السكون . وزعم بعضهم أن الساكنةَ العينِ حرفٌ ، وادعى النحاس الإجماعَ عليه ، وهو فاسد ، والصحيح أنها باقية على اسميتها كما أشعر به كلام الناظم . هذا حكمها إذا اتصل بها متحرك (وَنُقِلْ) فيها (فتحٌ وكسرٌ لِسكونٍ يَتَّصِلْ) بها ، نحو : (مَعَ القومِ ، فالفتح طلباً للخفة ، والكسر على الأصل في التقاء الساكنين .

(تنبيه) : تفرد « مع » مردودةَ اللام ، فتخرج عن الظرفية وتنصب على الحال بمعنى جميعاً ، نحو : جاء الزيدان معاً ، وتستعمل للجمع كما تستعمل للاثنين ، كقوله :[2]

(١) الشاهد فيه قوله : « مَعْكم » حيث وردت « مَعْ » مبنية على السكون ، والمشهور فيها أنها معربة بالنصب لوقوعها ظرفاً . وأنت ترى آراء النحاة فيها وترجيح الأشموني أنها لهجة عربية قديمة .

(٢) الشاهد فيه قوله : فبادوا معاً . حيث لا تكون « معاً » إلا حالاً .

وأَفْنَى رِجالي فبَادُوا معـاً
(فغُودِرَ قلبي بِهِمْ مُسْتَفَـزّا)

وقوله:[1]

(يُذَكِّرْنَ ذا البثِّ الحزينَ بِبَثِّهِ)
إذا حَنَّتِ الأُولى سَجَعْنَ لَها معاً

وقد ترادف «عند» فتجر بِمِنْ، حكى سيبويه: ذهبت مِنْ مَعِهِ، ومنه قراءة بعضهم: (هذا ذِكْرُ مِنْ مَعِي)[2]

(واضْمُمْ بناءً غيراً انْ عدمت ما . له أُضيفَ) لفظاً (ناوياً ما عُدِما) معنى، أي: من الكلمات الملازمة للإضافة غَيْر، وهو اسم دال على مخالفة ما قبله لحقيقة ما بعده. وإذا وقع بعد «لَيْس» وعُلِمَ المضاف إليه ـ كقبضت عشرةً ليس غيرُها ـ جاز حذفه لفظاً فيضم «غير» بغير تنوين، ثم اختلف حينئذ: فقال المبرد ضمة بناء، لأنها كقبل في الإبهام، فهي اسم أو خبر، وهذا ما اختاره الناظم، على ما أفهمه كلامه. وقال الأخفش: إعراب، لأنها اسم ككل وبعض، لا ظرف كقبل وبعد، فهي اسم لا خبر، وجوزهما ابن خروف، ويجوز قليلا الفتح مع تنوين

(١) الشاهد فيه: سجعن معاً، وهو كسابقه.

(٢) الأنبياء ٢٤، والقراءة الفاشية هي: (هذا ذِكْرُ مَنْ مَعِيَ وذكر مَنْ قبلي)، وليس فيها شاهد.

ودونه، فهي خبر. والحركة إعراب باتفاق، كالضم مع التنوين.

(تنبيهان): الأول: يجوز أيضاً على قلة الفتح بلا تنوين على نية ثبوت لفظ المضاف إليه. قال في التوضيح: فهي خبر، والحركة إعراب باتفاق. وفيما قاله نظر، لأن المضافة لفظاً تضم وتفتح، فإن ضُمت تعيَّنت للاسمية، وإن فتحت لا تتعيّن للخبرية، لاحتمال أن تكون الفتحة بناء لإضافتها إلى المبني.

الثاني: قالت طائفة كثيرة: لا يجوز الحذف بعد غير «ليس» من ألفاظ الجَحْد، فلا يقال قبضت عشرة لا غيرُ، وهم محجوجون، قال في القاموس: وقولهم «لا غيرُ لحنٌ» غيرُ جيد، لأن «لا غير» مسموع في قول الشاعر[1]:

جَواباً به تَنْجُو اعْتَمِدْ فَوَرَبِّنـا
لَعَنْ عَمَلٍ أَسْلَفْتَ لا غَيْرُ تُسْأَلُ

وقد احتج ابن مالك في باب القَسَم من شرح التسهيل بهذا البيت. وكأن قولهم «لحن» مأخوذ من قول السيرافي: الحذف إنما يستعمل إذا كانت غير بعد «ليس»، ولو

(١) الشاهد فيه قوله: لا غير، وفيه ردّ على من لم يجز حذف المضاف إليه بعدها إلا إذا كان قبلها الفعل «ليس».

كان مكان « ليس » غيرها من ألفاظ الجحد لم يجز الحذفُ ولا يتجاوز بذلك موردَ السماع . اهـ كلامه ، وقد سمع . انتهى كلام صاحب القاموس .

والفتحة في « لاغيرَ » فتحة بناء ، كالفتحة في لا رجلَ ، نقله في شرح اللباب عن الكوفيين . وبناء : مصدر نصب على الحال ، أي : بانياً ، وغيراً : مفعول باضمم .

(قبلُ كغيرُ) و (بعدُ) و (حسبُ)و (أوّلُ . ودونُ ، والجهاتَ) الستَّ (أيضاً ، وعلُ) في أنها ملازمة للإضافة ، وتُقطع عنها لفظاً دون معنى ، فتبنى على الضم لشبهها حينئذ بحروف الجواب : في الاستغناء بها عما بعدها ، مع ما فيها من شبه الحرف في الجمود والافتقار ، نحو : (لله الأمرُ مِنْ قَبلُ ومِن بَعدُ)[1] في قراءة الجماعة ، ونحو : قبضتُ عشرةً فحسبُ ، أي : فحسْبِي ذلك ، وحكى أبو علي الفارسي : ابدأ بذا من أولُ ، بالضم . ومنه قوله :[2]

(لَعَمْرُكَ ما أدْرِي وإني لأَوْجَلُ)
على أيِّنا تَعْدُو المنيَّةُ أوَّلُ

---

(1) الروم ٤

(2) الشاهد فيه قوله : على أينا تعدو المنيةُ أوّلُ ، حيث وردت كلمة « أولُ » مبنية على الضم وذلك لأن المضاف إليه بعدها محذوف ، ولذلك فهي ظرف مبني على الضم في محل نصب ، متعلق بالفعل « تعدو » .

وتقول : سرت مَعَ القوم ودُونُ ، أي : ودونهم ، وجاء القومُ وزيدٌ خلفُ ـ أو أمامُ ، أي : خلفَهم أو أمامَهم ومنه قوله :[1]

لَعَنَ الإلهُ تَعِلَّةَ بن مسافرٍ   لَعناً يُشَنُّ عَلَيْهِ مِنْ قُدّامُ

وقوله :[2]

أَقَبَّ مِنْ تَحْتُ عريضٌ مِنْ عَلِ
(مُعَاوِدٍ كَرَّةَ أدْبِرْ أَقْبِلِ)

أما إذا نوي ثبوت لفظ المضاف إليه فإنها تعرب من غير تنوين ، كما لو تُلُفِّظَ به . كقوله :[3]

ومِنْ قَبْلِ نادى كلُّ مولىً قَرابةً
(فما عَطَفَتْ مَوْلىً عَلَيْهِ العَواطِفُ

أي : ومن قبل ذلك ، وقرىء : (لله الأمرُ مِنْ قبلِ

---

(1) الشاهد فيه قوله : مِنْ قدّامُ ، حيث بني « قدّامُ » على الضم لانقطاعه عن الإضافة لفظاً لا معنى ، والتقدير : من قدّامِه .

(2) الشاهد فيه قوله : من تحتُ ، وهو كسابقه .

(3) يقول النحاة إن كلمة « قبل » في قوله « مِنْ قبلِ » ليست مبنية وإنما هي معرفة لأن المضاف إليه منوي في اللفظ وإن كان غير موجود على الحقيقة . ولعلك ترى في ذلك شيئاً من التعسف في التفسير .

ومِنْ بَعْدِ) بالجرّ من غير تنوين ، أي : من قبل الغَلَب ومن بعده . وحكى أبو علي وابدأ بذا من أوّلِ بالجر من غير تنوين أيضاً .

فإن قطعت عن الإضافة لفظاً ومعنى – أي : لم ينو لفظ المضاف إليه ولا معناه – أعربت منونةً ونُصِبَتْ ، ما لم يدخل عليها جار ، كما أشار إليه بقوله :

(وأَعْرَبوا نَصْباً إذا ما نُكِّرا
قَبْلًا وما مِنْ بَعْدِهِ قَدْ ذُكِرا)

كقوله :[1]

فَساغَ لِيَ الشَّرابُ وكنتُ قَبْلًا
أكادُ أَغَصُّ بالماءِ الفُراتِ

وكقوله :[2]

(ونحن قَتَلْنا الأُسْدَ أُسْدَ شَنُوءَةٍ)
فما شَرِبوا بَعْداً عَلى لَذَّةٍ خَمراً

(١) الشاهد فيه قوله : « قبلاً » حيث نصبه لأنه منقطع عن الإضافة لفظاً ومعنى ، أي أن الإضافة غير مرادة أصلاً ، فالشاعر لا يقصد « قبل شيء بذاته » وإنما يقصد القبليّة المطلقة ، بمعنى « سابقاً أو سالفاً » .

(٢) الشاهد فيه قوله : « بَعْداً » ، وهو كسابقه.

وكقوله :[1]

(مِكَرٍّ مِفَرٍّ مُقْبِلٍ مُدْبِرٍ معاً)
كجُلْمُودِ صَخْرٍ حَطَّهُ السَّيْلُ مِنْ عَلِ

وكقراءة بعضهم : (مِنْ قبلٍ ومِنْ بعدٍ) بالجر والتنوين وحكى أبو علي : ابدأ بذا من أوّلَ ، بالنصب ممنوعاً من الصرف للوزن والوصف .

(تنبيهات) : الأول : اقتضى كلامه أن « حَسْب » مع الإضافة – أي لفظاً أو نُوِيَ معناها ، أو لفظها – معرفةٌ ، ونكرةٌ إذا قطعت عن الإضافة : أي لفظاً ومعنى ، إذ هي بمعنى كافيك اسم فاعل مراداً به الحال ، فتستعمل استعمال الصفات النكرة ، فتكون نعتاً لنكرة : كمررت برجل حَسْبِكَ من رجل ، وحالا لمعرفة ، كهذا عبد الله حَسْبَكَ من رجل . وتستعمل استعمال الأسماء الجامدة ، نحو : (حَسْبُهُمْ جَهَنَّم)[2] (فإنَّ حَسْبَكَ الله)[3] بحسبك درهم ، وهذا يرد على من زعم أنها اسم فعل ، فإن العوامل اللفظية لا تدخل على أسماء الأفعال . وتقطع عن الإضافة فيتجدد

(١) الشاهد فيه قوله « من عَلِ » حيث أعربت كلمة « عَلِ » لأنها منقطعة عن الإضافة لفظاً ومعنى ؛ فالشاعر لا يقصد من أعلى شيء بذاته .

(٢) المجادلة ٨

(٣) الأنفال ٦٢

لها إشرابها معنى دالا على النفي ، ويتجدد لها ملازمتها الوصفية أو الحالية أو الابتداء والبناء على الضم ، تقول : رأيت رجلا حَسْبُ ، ورأيت زيداً حَسْبُ . قال الجوهري : كأنك قلت حسبي أو حسبك فأضمرت ذلك ولم تنون.اه وتقول في الابتداء قبضت عشرة فَحَسْبُ . أي : فحسبي ذلك .

الثاني : اقتضى كلامه أيضاً أن « عَلُ » تجوز إضافتها ، وأنه يجوز أن تنصب على الظرفية أو الحالية . وتوافق « فَوْق » في معناها ، وتخالفها في أمرين : أنها لا تستعمل إلا مجرورة بِمِنْ ، وأنها لا تستعمل مضافة ، فلا يقال : أخذته من عَلِ السطح ، كما يقال : من عَلْوِه ، ومن فوقه . وقد وهم في هذا جماعة منهم الجوهري وابن مالك . وأما قوله :(1)

يا رُبَّ يَوْمٍ لي لا أُظَلَّلُهْ
أرْمَضُ مِنْ تَحْتُ وأَضْحى مِنْ عَلُهْ

فالهاء فيه للسكت ، بدليل أنه مبني ، ولا وجه لبنائه لو كان مضافاً . انتهى .

(1) الشاهد فيه قوله « مِنْ عَلُه » ، إذ قد يبدو أن كلمة « عل » مضافة إلى الضمير ، لكن النحاة يقررون أنها لا تضاف إلى ملفوظ ، وأما هذه الهاء فهي ليست ضميراً وإنما هي هاء السكت ، وهي حرف مبني .

الثالث : قال في شرح الكافية : وقد ذهب بعض العلماء إلى أن قبلا – في قوله « وكنت قَبْلاً » – معرفة بنيّة الإضافة ، إلا أنه أعرب لأنه جعل ما لحقه من التنوين عوضاً من اللفظ بالمضاف إليه ، فعومل « قبل » مع التنوين – لكونه عوضاً من المضاف إليه – بما يعامل به مع المضاف إليه ، كما فعل بكل حين قطع عن الإضافة لحقه التنوين عوضاً ، وهذا القول عندي حسن .

(وما يَلي المُضَافَ) وهو المضافُ إليه (يأتي خَلَفاً . عنه في الإعراب) غالباً (إذا ما حُذِفا) لقيام قرينة تدل عليه ، نحو (وجَاءَ رَبُّك)(1) أي : أمرُ ربِّك (واسألِ القريةَ)(2) أي : أهلَ القرية .

(تنبيهان) الأول : كما قام المضاف إليه مقام المضاف في الإعراب يقوم مقامه في التذكير كقوله :(3)

(1) الفجر ٢٢

(2) يوسف ٨٢

(3) يقول النحاة إنه يمكن حذف المضاف فيقوم المضاف إليه مقامه في الإعراب ، وهنا يضيف أن المضاف إليه يقوم مقام المضاف المحذوف في التذكير والتأنيث ، والشاهد هو : « بَرَدى يُصَفّق » ، وبردى مؤنث ، فكان حقه أن يقول : تصفق ، لكنه نظر إلى المضاف المحذوف ، والتقدير : ماء بردى يصفق .

يَسْقُونَ مَنْ وَرَدَ البَرِيصَ عَلَيْهِمُ
بَرَدَى يُصَفَّقُ بالرَّحِيقِ السَّلْسَلِ

بردى: مؤنث، فكان حقه أن يقول «تصفق» بالتاء، لكنه أراد ماء بردى وفي التأنيث كقوله:[1]

مَرَّتْ بنا في نِسْوَةٍ خَوْلَةُ والمِسْكُ مِنْ أَرْدانِها نَفحَةٌ

أي: رائحة المسك، وفي حكمه، نحو: «إن هذين حرام على ذكور أمتي» أي: استعمال هذين (وتِلْكَ القُرى أَهْلَكْنَاهم)[2] أي: أهل القرى، وفي الحالية، نحو «تَفَرَّقوا أَيادِيَ سبا» أي مثل أيادي سبا، لأن الحال لا تكون معرفة.

الثاني: قد يكون الأول مضافاً إلى مضاف فيحذف الأول والثاني، ويقام الثالث مقام الأول في الإعراب، نحو (وتَجْعَلونَ رِزْقَكُمْ أَنَّكُمْ تُكَذِّبُون)[3] أي: وتجعلون

---

(١) الشاهد قوله: «المسكُ نفحتُه»، المسك مذكر، ونفحة مؤنث، وذلك لأن المضاف إليه «المسك» قام مقام المضاف المحذوف في التأنيث، والتقدير: رائحة المسك نفحة.

(٢) الكهف ٥٩، «القرى» جمع لغير العاقل، وكان حق الضمير أن يكون: أهلكناها، لكن لما حذف المضاف قام المضاف إليه مقامه، والتقدير: أهل القرى أهلكناهم.

(٣) الواقعة ٨٢

بَدَلَ شُكْرِ رِزْقِكم تكذيبكم و(تَدُورُ أَعْيُنُهم كالذي يُغْشَى عليه مِنَ المَوْتِ)[1] أي: كَدَوَرانِ عَيْنِ الذي يُغشى عليه من الموت.

(ورُبَّما جَرُّوا الذي أَبْقَوْا) وهو المضاف إليه (كما قد كانَ قبلَ حذفِ ما تَقَدَّما) وهو المضاف (لكن بشَرْطِ أن يكون ما حُذِفَ مماثلا لما عليه قد عُطِفْ) سواء اتصل العاطف بالمعطوف أو انفصل عنه بلا، كقوله:[2]

أَكُلَّ امْرِيءٍ تَحْسَبِينَ امْرَأً ونارٍ تَوَقَّدُ بالليلِ نَارَا

أي: وكلَّ نار، وقوله:[3]

ولَمْ أَرَ مِثْلَ الخَيْرِ يَتْرُكُه الفتى
ولا الشَّرِّ يأتيه امرؤٌ وهو طائعُ

أي: ولا مثلَ الشرِّ، لئلا يلزم العطف على معمولي عاملين مختلفين: بأن تجعل قوله «نار» بالجر معطوفاً على

---

(١) الأحزاب ١٩

(٢) الشاهد فيه قوله: «ونارٍ» حيث وردت مجرورة، وتفسيرها أنها مضاف إليه والمضاف محذوف تفسره الجملة الأولى، والتقدير: وكلَّ نارٍ.

(٣) الشاهد قوله: «ولا الشرِّ» وهي مضاف إليه لمضاف محذوف، والتقدير: ولا مثلَ الشرِّ.

« امرىء » والعامل فيه « كل » و « ناراً » معطوفاً على « امرأ » والعامل فيه « تحسبين » .

(تنبيه) : الجرّ والحالةُ هذه مَقيسٌ ، وليس ذلك مشروطاً بتقدم نفي أو استفهام كما ظن بعضهم ، والجر فيما خلا من الشروط محفوظٌ لا يقاس عليه ، كالجر بدون عطف في قوله : رأيتُ التيميَّ تيمِ عَديٍّ ، أي : أحدَ تيمِ عديٍّ ، ومع العاطف المفصول بغير لا ، كقراءة ابن جمّاز (تُريدُونَ عَرَضَ الدنيا واللهُ يُرِيدُ الآخِرَةِ)[1] أي : عَرَضَ الآخِرَةِ . كذا قدَّره الناظم وجماعة . وقيل : التقدير ثوابَ الآخِرَةِ ، أو عملَ الآخِرَةِ ، وبه قدره ابن أبي الربيع في شرحه للإيضاح ، وعلى هذا فالمحذوف ليس مماثلا لما عليه قد عطف ، بل مقابلا له . اهـ .

(ويُحَذَفُ الثاني) وهو المضاف إليه وينوى ثبوت لفظه (فيبقى الأوَّلُ) وهو المضاف (كَحالِهِ إذا بِهِ يَتَّصِلُ) فلا ينون ، ولا تُردّ إليه النون إن كان مثنى أو مجموعاً ، لكن لا يكون ذلك في الغالب إلا (بِشَرْطِ عَطْفٍ وإضافةٍ إلى ، مثلِ الذي له أضَفْتَ الأوَّلا) ، لأن بذلك يصير المحذوفُ في قوة المنطوق به ، وذلك

(١) الأنفال ٦٧ ، والقراءة الفاشية (تريدون عرضَ الدنيا والله يريدُ الآخرةَ) .

كقولهم : قطعَ اللهُ يَدَ ورِجْلَ مَنْ قَالَها ، الأصل : قطع الله يدَ مَنْ قالها ورِجْلَ مَنْ قالها ، فحذف ما أضيف إليه « يد » وهو « مَنْ قالها » ، لدلالة ما أضيف إليه « رِجْل » عليه ، وكقوله :[1]

يا مَنْ رَأى عارِضاً أُسَرُّ بِهِ
بَيْنَ ذِرَاعَيْ وَجَبْهَةِ الأَسَدِ

أي : بينَ ذِراعَيّ الأسدِ وجَبْهةِ الأسدِ . وقوله :[2]

سَقى الأَرَضِينَ الغيثُ سَهْلَ وَحَزْنَها
فَنِيطَتْ عُرَى الآمالِ بالزَّرْعِ والضَّرْعِ

أي : سَهْلَها وحَزْنَها ، وقد يكون ذلك بدون الشرط المذكور ، كما مر من نحو قوله :[3]

(١) الشاهد فيه قوله : « بين ذراعي وجبهة الأسد » ، حذف المضاف إليه وبقي المضاف كأنه لا يزال في تركيب الإضافة فلم تُردّ إليه النون ، أي لم يقل : « بين ذراعين » ، والتقدير : بين ذراعي الأسد وجبهة الأسد .
(٢) الشاهد قوله « سَهْلَ وحَزْنَها » ، حذف المضاف إليه وبقي المضاف كما كان قبل الحذف ، ولذلك لم يُرَدُّ إليه التنوين ، فلم يقل « سهلاً » ، والتقدير : سهلَها وحزنَها .
(٣) الشاهد فيه قوله : « ومن قبلِ » حذف المضاف إليه وبقي المضاف على حاله ، رغم عدم توافر الشرطين ، وهما العطف ، ووجود معطوف مماثل للمحذوف .

ومِنْ قَبْلِ نَادَى كُلُّ مَوْلى قَرابة

وقد قرئ شذوذاً (فلا خَوْفُ عليهم)[1] أي فلا خوفُ شيءٍ عليهم.

(تنبيهان): الأول: ما ذكره الناظم هو مذهب المبرد، وذهب سيبويه إلى أن الأصل في قَطعَ الله يَدَ ورِجلَ مَنْ قالها: قطع الله يَدَ مَنْ قالها ورِجْلَ مَنْ قالها، فحذف ما أضيف إليه «رِجْل» فصار: قَطع الله يَدَ مَنْ قالها ورِجْلَ، ثُم أقحم «رِجْلَ» بين المضاف الذي هو «يد» والمضاف إليه الذي هو «مَنْ قالها». قال بعض شراح الكتاب: وعند الفراء الاسمان مضافان إلى «من قالها» ولا حذف في الكلام.

الثاني: قد يفعل ما ذكر من الحذف مع مضاف معطوف على مضاف إلى مثل المحذوف، وهو عكس الأول، كقول أبي برزة الأسلمي رضي الله تعالى عنه: «غزونا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم سبع غزوات وثمانيَ» — بفتح الياء دون تنوين — والأصل: وثمانيَ غَزَوَاتٍ، هكذاضبطه الحافظ في صحيح البخاري.

(فَصْلَ مُضَافٍ شِبْهِ فِعْلٍ ما نَصَبْ ۞ مَفْعُولاً اوْ ظَرْفاً

(١) المائدة ٦٩، والقراءة الفاشية بالتنوين (فلا خوفٌ عليهم).

أَجِزْ) فَصْلَ: مفعولُ بأَجِزْ مقدَّم، وهو مصدر مضاف إلى مفعوله. وشِبْه فعل: نعتَ لمضاف، ومانَصَبَ: موصول وصلته، في موضع رفع بالفاعلية، وعائد الموصول محذوف أي نصبه: ومفعولا أو ظرفاً: حالان من «ما» أو من الضمير المحذوف، وتقدير البيت: أَجِزْ أَنْ يَفْصِلَ المضافَ منصوبُه حالَ كونِهِ مفعولا أو ظرفاً.

والإشارة بذلك إلى أن من الفصل بين المتضايفين ما هو جائز في السعة، خلافاً للبصريين في تخصيصهم ذلك بالشعر مطلقاً.

فالجائز في السعة ثلاث مسائل:

الأولى: أن يكون المضاف مصدراً والمضاف إليه فاعله، والفاصل: إما مفعولهُ، كقراءة ابن عامر (قَتْلُ أولادَهُم شركائِهم)[1] وقول الشاعر:[2]

(١) الأنعام ١٣٧ والشاهد في هذه القراءة هو الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول به، والمضاف مصدر «مثل»، والتقدير: «قتلُ شركائِهم أولادَهم». والقراءة الفاشية هي: (وكذلك زَيَّنَ لكثيرٍ من المشركين قتلَ أولادِهم شركاؤهم). ولا شاهد فيها.

(٢) الشاهد فيها قوله: «سوقَ البغاثَ الأجادلِ»؛ فصل بين المضاف الذي هو مصدر «سوق» والمضاف إليه بالمفعول به، والتقدير: سوقَ الأجادلِ البغاثَ.

(عَتَوْا إذْ أَجَبْنَاهُمْ إلى السِّلْمِ رَأْفَةً)
فَسُقْنَاهُمُ سَوْقَ البُغَـاثَ الأَجَادِلِ

وقوله:[1]

(وَحَلَقَ المَـاذِيِّ كالقَـوَانِسِ)
فَدَاسَهُمْ دَوْسَ الحَصِيدِ الدَّائِسِ

وقوله:[2]

فَزَجَجْتُهـا بِمِزَجَّـةٍ زَجَّ القلوصَ أَبي مَزَادَهْ

وإمّا ظرفه، كقول بعضهم: تَرْكَ يَوْماً نَفْسِكَ وهواها سَعْيٌ لها في رَدَاها.

الثانية: أن يكون المضاف وصفاً والمضاف إليه: إما مفعوله الأول والفاصل مفعوله الثاني. كقراءة بعضهم:

---

(١) الشاهد فيه قوله «دوسَ الحصيدَ الدائسِ»؛ فصل بين المضاف «دوس» وهو مصدر والمضاف إليه بالمفعول به، والتقدير: دوسَ الدائسِ الحصيدَ.

(٢) الشاهد قوله: «زَجَّ القلوصَ أبي مزاده»؛ فصل بين المضاف «زجّ» وهو مصدر والمضاف إليه بالمفعول به، والتقدير: زجّ أبي مزادة القلوصَ.

(فلا تَحْسَبَنَّ اللهَ مُخْلِفَ وَعْدَهُ رُسُلِهِ)[1] وقول الشاعر:[2]

(ما زَالَ يُوقِنُ مَنْ يَؤُمُّكَ بالغِنَى)
وسِوَاكَ مانِعُ فَضْلَهُ المُحْتَـاجِ

أو ظرفه، كقوله عليه الصلاة والسلام: «هَلْ أَنْتُمْ تارِكو لِي صاحِبِي»[3]، وقوله:[4]

(فَرِشْنِي بِخَيْرٍ لا أَكُونَنْ ومِدْحَتي
كَنَاحِتِ يَوْماً صَخْرَةٍ بِعَسِيلِ)

---

(١) الشاهد في الآية على هذه القراءة: «مُخْلِفَ وعدَه رسلِه»؛ فصل بين المضاف «مخلف» وهو «وصف» أي اسم فاعل والمضاف إليه بالمفعول الثاني، لأن المضاف إليه كان مفعولاً أول، والتقدير: مخلفَ رسلِه وعدَه. والقراءة الفاشية هي: (فلا تحسبنّ اللهَ مُخلِفَ وعدِه رسلَه) ولا شاهد حينئذ.

(٢) الشاهد فيه قوله «مانعُ فضلَه المحتاجِ»؛ فصل المضاف «مانع» وهو «وصف» أي اسم فاعل والمضاف إليه بالمفعول الثاني، والتقدير: مانعُ المحتاجِ فضلَه.

(٣) الشاهد في الحديث الشريف: «تاركو لي صاحبي»؛ فصل المضاف «تاركي» وهو «وصف» أي اسم فاعل والمضاف إليه بالجار والمجرور، والنحاة يسمونه ظرفاً أيضاً، والتقدير: تاركو صاحبي لي.

(٤) الشاهد فيه قوله: «كناحتِ يوماً صخرةٍ»؛ فصل بين المضاف «ناحت» وهو اسم فاعل والمضاف إليه بالظرف، والتقدير: كناحتِ صخرةٍ يوماً.

وقد شمل كلامه في البيت جميع ذلك .

الثالثة : أن يكونَ الفاصلُ القسمَ ، وقد أشار إليه بقوله : (ولَمْ يُعَبْ فَصْلُ يَمِينٍ) نحو : هذا غلامُ واللهِ زيدٍ ، حكى الكسائي ، وحكى أبو عبيدة : إن الشاةَ لَتَجْتَرُّ فتسمعُ صوتَ واللهِ ربِّها .

(تنبيه) زاد في الكافية الفصلَ بإمّا ، كقوله :[1]

هُمَا خُطَّتَا إمّا إسارٍ ومِنَّـةٍ
وإمّا دَمٍ والقتلُ بالحرِّ أَجْدَرُ . اه

وما سوى ذلك فَمُخْتَـصٌّ بالشعر . وقد أشار إلى ثلاث مسائل من ذلك بقوله :

(واضطِراراً وُجِدَا) أي : الفصل . والألف للإطلاق (بأَجْنَبِيٍّ أَوْ بِنَعْتٍ أَوْ نِدَا) أي : الأولى من هذه الثلاث الفصل بأجنبي ، والمراد به معمولُ غيرِ المضاف : فاعلا كان كقوله :[2]

---

(١) الشاهد قوله : « خطتا إما إسار » ؛ فصل بين المضاف والمضاف إليه بكلمة « إمّا » والتقدير : هما إمّا خُطّتا إسارٍ .

(٢) الشاهد فيه قوله : « أيامَ والداه إذْ نجلاه » ؛ فصل بين المضاف « أيام » والمضاف إليه « إذ نجلاه » بأجنبي « والداه » وهو فاعل للفعل « أنجب » . والترتيب إذن هو : أنْجبَ والداه به أيامَ إذْ نَجلاه .

أَنْجَبَ أَيَّامَ وَالِداهُ بِـهِ
إِذْ نَجَلاهُ فَنِعْمَ ما نَجَلا

أي : أَنْجَبَ والِدَاهُ بِهِ أيامَ إِذْ نَجَلاهُ . ومفعولا ، كقوله :[1]

تَسْقِي امْتِياحاً نَدَى المِسْوَاكَ رِيقَتِها
(كَمَا تَضَمَّنَ مَاءَ المُزْنَةِ الرَّصَفُ)

أي : تَسْقِي نَدَى ريقتِها المسواكَ ، أو ظرفاً ، كقوله :[2]

كَما خُطَّ الكِتَابُ بِكَفِّ يَوْماً
يَهُودِيٍّ يُقارِبُ أو يُزِيلُ

الثانية : الفصل بنعت المضاف ، كقوله :[3]

---

(١) امتياحاً أي غَرْفاً بالماء ، الريقة : الرضاب وهو ماء الفم ، والرَّصَف : الحجارة المرصوفة ، وماء الرصف هو الماء الذي ينحدر على الصخر ، وهو معروف بصفائه وعذوبته .

والشاهد قوله : « تسقي نَدَى المسواكَ ريقتِها » ؛ فصل بين المضاف « ندى » والمضاف إليه بأجنبي « المسواك » وهو مفعول به ، والترتيب هو : تسقي نَدَى ريقتها المسواكَ .

(٢) الشاهد فيه قوله : « بكفٍّ يوماً يهوديٍّ » ؛ فصل بين المضاف « كف » والمضاف إليه بالظرف ، والتقدير : بكف يهوديٍّ يوماً .

(٣) الشاهد فيه قوله : « بيمينِ أصدقَ من يمينك مُقْسِمِ » ؛ فصل بين المضاف « يمين » والمضاف إليه « مقسم » بنعت المضاف «أصدق» والتقدير « بيمين مُقْسِمٍ أصْدَقَ من يمينك » .

وَلَئِنْ حَلَفْتُ على يَدَيْكَ لَأَحْلِفَنْ
بِيَمِينِ أَصْدَقَ مِنْ يَمِينِكَ مُقْسِمِ

أي: بِيَمِينِ مُقْسِمٍ أَصْدَقَ مِنْ يمينِكَ وقوله:(1)

(نَجَوْتَ وقَدْ بَلَّ المُرَادِيُّ سَيْفَه
مِنَ ابنِ أبي شَيْخِ الأَبَاطِحِ طالِبِ

أي: من ابنِ أبي طالبٍ شيخِ الأباطح.

الثالثة: الفصل بالنداء، كقوله:(2)

كأنَّ بِرْذَوْنَ أَبا عِصَامِ زَيْدٍ حِمَارٌ دُقَّ باللِّجامِ

أي: كَأَنَّ بِرْذَوْنَ زَيْدٍ يا أَبَا عِصَام. وقوله:(3)

---

(1) الشاهد فيه قوله: «من ابن أبي شيخ الأباطح طالبِ»؛ فصل بين المضاف «أبي» والمضاف إليه «طالب» بنعت المضاف «شيخ الأباطح»، والتقدير: من ابن أبي طالبٍ شيخِ الأباطح.

(2) الشاهد فيه قوله: «كأن برذون أبا عصام زيدٍ حمار»؛ فصل بين المضاف «برذون» والمضاف إليه «زيد» بالمنادى «أبا عصام» والتقدير: كأن برذونَ زيدٍ يا أبا عصام حمارٌ.

(3) الشاهد فيه: «وفاقُ كعبُ بُجَيْرٍ منقذٌ لك»؛ فصل بين المضاف «وفاق» والمضاف إليه «بجير» بالمنادى «كعب». والتقدير: وفاق بجيرٍ منقذ لك يا كعبُ.

وِفَاقُ كَعْبُ بُجَيْرٍ مُنْقِذٌ لكَ مِنْ
تَعْجِيلِ تَهْلُكَةٍ والخُلْدِ في سَقَرا

أي: وِفَاقُ بُجَيْرٍ يا كَعْبُ.

(تنبيه): من المختص بالضرورة أيضاً الفصل بفاعل المضاف، كقوله:(1)

نَرَى أَسْهُماً لِلْمَوْتِ تُصْمِي ولا تُنْمِي
ولا تَرْعَوِي عَنْ نَقْضِ أَهْوَاؤُنا العَزْمِ

وقوله:(2)

ما إنْ وَجَدْنَا لِلْهَوَى مِنْ طِبِّ
ولا عَدِمْنَا قَهْرَ وَجْدٌ صَبِّ

والأمر في هذا أسهل منه في الفاعل الأجنبي، كما في قوله:

---

(1) الشاهد فيه قوله: «عن نقضِ أهواؤنا العزمِ»؛ فصل بين المضاف «نقض» والمضاف إليه «العزم» بالفاعل «أهواؤنا»، وهو فاعل للمصدر «نقض» الواقع مضافاً؛ لأن الأهواء هي التي تنقض العزم، والتقدير حينئذ هو: عن نقضِ العزمِ أهواؤنا.

(2) الشاهد فيه هو: «قهرَ وجدٌ صبٍّ»؛ فصل بين المضاف «قهر» والمضاف إليه «صبّ» بفاعل المضاف «وجد»، والتقدير: قهرَ صبٍّ وجدٌ.

. أَنْجَب أَيَّامَ وَالِدَاهُ بِهِ... البيت .

ويحتمل أن يكون منه وأن يكون من الفصل بالمفعول قوله :[1]

(فإنْ يَكُنِ النِّكَاحُ أَحَلَّ شَيْءٍ)
فَإنَّ نِكَاحَهَا مَطَرٌ حَرَامُ

بدليل أنه يروى أيضاً بنصب مطر ورفعه ، والتقدير : فإن نِكَاحَ مطر إياها ، أو هي .

ومنه الفصل بالفعل المُلْغَى ، كقوله :[2]

(١) الشاهد في هذا البيت يروى بثلاثة وجوه :

ا ــ فإن نكاحَها مطرٌ . مطر هنا فاعلٌ للمصدر . والمصدر مضاف إلى مفعوله ، أي : فإن نكاحَ مطرٍ إياها .

ب ــ فإن نكاحها مطراً . المصدر أضيف إلى فاعله ، ومطراً مفعول به.

حـ ــ فإن نكاحها مطرٍ . وهذه هي الرواية المقصودة هنا ؛ فصل بين المضاف « نكاح » و « مطر » وهي تحتمل أن تكون في الأصل فاعلاً أو مفعولاً ، وعليه فإن الفاعل وهو « ها » يحتمل أن يكون في الأصل فاعلاً أو مفعولاً .

(٢) الشاهد فيه قوله : « بأيِّ تراهُمُ الأرضين » ؛ فصل بين المضاف « أي » والمضاف إليه « الأرضين » بالفعل « تراهم » . وهو فعل ملغى من أفعال القلوب ، والتقدير : بأي الأرضين تراهم حلوا .

بِأَيِّ تَرَاهُمُ الأَرَضِينَ حَلُّوا
(أَأَلدَّبَرَانِ أَمْ عَسَفُوا الكِفَارَا)

أي : بأيِّ الأرضين ، زاده في التسهيل ، وزاد غيره الفصل بالمفعول لأجله ، كقوله :[1]

مُعَاوِدُ جُرْأَةً وَقْتِ الهَوَادِي
أَشَمَّ كَأَنَّهُ رَجُلٌ عَبُوسُ

أرادَ مُعاوِدُ وَقْتِ الهوادي جُرْأَةً . وحكى ابن الأنباري : هذا غلامُ إنْ شاءَ اللهُ أخيك ، ففصل بإن شاء الله . اهـ

(خاتمة) قال في شرح الكافية : المضاف إلى الشيء يتكمل بما أضيف إليه تكمُّلَ الموصولِ بصلته ، والصلة لا تعمل في الموصول ، ولا فيما قبله ، وكذا المضاف إليه لا يعمل في المضاف ، ولا فيما قبله ، فلا يجوز في نحو « أنا مِثْلُ ضَارِبٍ زَيداً » أن يتقدم « زيدا » على « مثل» وإن كان المضاف غيراً وقصد بها النفي جاز أن يتقدم عليها معمول ما أضيفت إليه ، كما يتقدم معمول النفي

(١) الشاهد قوله : « معاودُ جرأةً وقتِ » ؛ فصل بين المضاف «معاود» والمضاف إليه « وقت » بالمفعول لأجله « جرأةً » ، والتقدير : مُعاوِدُ وقتِ جرأةً .

بلا ، فأجازوا « أنا زيداً غيرُ ضاربٍ » كما يقال: أنا زيداً لا أضرِبُ ، ومنه قوله :

إنَّ امْرأً خَصَّنِي عَمْداً مَوَدَّتَهُ
على التَّنائي لَعِنْدِي غَيْرُ مَكْفُورِ

فقدَّم « عندي » وهو معمول « مكفور » مع إضافة «غير» إليه ، لأنها دالة على نفي ، فكأنه قال : لَعِنْدِي لا يُكْفَرُ ، ومنه قوله تعالى : (عَلَى الكافِرينَ غَيْرُ يَسِيرٍ)[1] فإنْ لم يقصد بغير نفي لم يتقدم عليها معمول ما أضيفت إليه ، فلا يجوز في قولك « قاموا غيرَ ضاربٍ زيدا » قاموا زيداً غيرَ ضارب ، لعدم قصد النفي بغير . هذا كلامه . والله أعلم .

(١) المدثر ١٠

المضاف إلى ياء المتكلم

إنما أفرده بالذكر لأن فيه أحكاماً ليست في الباب الذي قبله ، أشار إلى ذلك بقوله : (آخِرَ ما أضيف لليَا اكْسِرْ) أي : وجوباً (إذا ۔ لم يَكُ مُعْتَلاً) : منقوصاً ، أو مقصوراً (كَرَامٍ وقَذَى ۔ أو يكُ) مثنى أو مجموعاً على حدِّه (كابْنَيْنِ وزَيْدَيْنِ ، فَذِي) الأربعة(جميعُها) آخرها واجبِ السكون ، و (اليا بَعْدُ) أي : بعدها (فَتْحُها احْتُذِي) أي اتُّبِعَ . (وتُدْغَمُ اليا) من المنقوص والمثنى والمجموع على حدّه في حالتي جرهما ونصبهما (فيه) أي : في الياء المذكورة ، يعني ياء المتكلم (و) كذا (الواو) من المجموع حال رفعه ، فتقول : هذا رامِيَّ ، ورأيت رامِيَّ ، ومررت برامِيَّ ، ورأيت ابْنَيَّ وزَيْدِيَّ ومررت بابْنَيَّ وزَيْدِيَّ ، وهؤلاء زَيْدِيَّ ، والأصل في المثنى والمجموع المنصوبين أو المجرورين ، ابنيْنِ لي ، وزيدَيْنِ لي ، فحذفت النون واللام للإضافة ، ثم أدغمت الياء في الياء . والأصل في الجمع المرفوع : زَيْدُوي ، فاجتمعت الواو والياءوسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء ، ثم قلبت الضمة

كسرةً لتصح الياء ، ومنه قوله عليه الصلاة والسلام « أَوَ مُخْرِجِيَّ هم » وقول الشاعر :

أَوْدَى بَنِيَّ وأَعْقَبُونِي حَسْرَةً   عِنْدَ الرُّقَادِ وعَبْرَةً لا تُقْلِعُ

هذا إذا كان ما قبل الواو مضموماً كما رأيت ، وإليه أشار بقوله : (وإنْ ، ما قبلَ واوٍ ضُمّ فاكْسِرْهُ يَهُنْ) فإنْ لم ينضم بل انفتح بقِيَ على فتحه ، نحو مُصْطَفَوْنَ ، فتقول : جاء مُصْطَفَيَّ (وألفاً سلم) من الانقلاب ، سواء كانت للتثنية نحو يَدَاي ، أو للمحمول على التثنية نحو ثِنْتَاي ، بالاتفاق ، أو آخر المقصور نحو عَصَاي ، على المشهور (وفي المقصورِ عن ، هُذَيلٍ انقلابُها ياءً حَسَنْ) نحو عَصَيَّ ، ومنه قوله :[1]

سَبَقُوا هَوَيَّ وأَعْنَقُوا لِهَوَاهُمُ
فَتُخُرِّمُوا ، ولِكُلِّ جَنْبٍ مَصْرَعُ

وحكى هذه اللغةَ عيسى بن عمر عن قريش ، وقرأ الحسن « يا بُشْرَيَّ » .

(١) الشاهد فيه قوله : « سبقوا هَوَيَّ » ، أصلها : هَوَى وهو اسم مقصور ، وهو حين يضاف إلى ياء المتكلم في العربية الغالبة يصير : هَوَايَ ، لكنه ورد على لهجة هذيل وهي تقلب ألف المقصور ياء ثم تدغمها في ياء المتكلم .

(تنبيهان) : الأول : يُستثنى مما تقدم ألفُ لَدَى وعلى الاسمية ، فإنّ الجميع اتفقوا على قلبها ياء ، ولا يختص بياء المتكلم ، بل هو عام في كل ضمير ، نحو لديه وعليه ، ولدينا وعلينا .

الثاني : يجوز إسكانُ الياء وفتحُها مع المضاف الواجب كسرُ آخره ، وهو ما سوى الأربع المستثنيات ، وذلك أربعة أشياء : المفرد الصحيح ، نحو غلامِي وفرسِي ، والمعل الجاري مجراه نحو ظَبْيِي ودَلْوِي ، وجمع التكسير نحو رجالِي وهنودِي ، وجمع السلامة لمؤنث نحو مسلماتي . واختلف في الأصل منهما ، فقيل : الإسكان ، وقيل : الفتح . وجمع بينهما بأن الإسكان أصل أول ، إذ هو الأصل في كل مبني ، والفتح أصل ثان ، إذ هو الأصل فيما هو على حرف واحد . وقد تحذف هذه الياء وتبقى الكسرة دليلا عليها ، وقد يفتح ما وليته فتقلب ألفاً ، وربما حذفت الألف وبقيت الفتحة دليلا عليها ، فالأول كقوله :[1]

(١) من لهجات المضاف إلى ياء المتكلم أن تحذف الياء ويبقى ما قبلها مكسوراً للدلالة عليها ، وموضع الشاهد هنا هو : خليلِ ؛ حذفت الياء وبقيت اللام مكسورة .

خَلِيلِ أَمْلَكُ مِنِّي لِلَّذِي كَسَبَتْ
يَدِي ، وَمَالِيَ فِيما يَقْتَنِي طَمَعُ

والثاني كقوله :[١]

أَطَوِّفُ ما أُطَوِّفُ ثُمَّ آوِي   إلى أُمَّا ويَرْوِينِي النَّقِيعُ

أراد إلى أمّيَ ، والثالث كقوله :[٢]

ولستُ بِمُدْرِكٍ ما فاتَ مِنِّي   بلَهْفَ ولا بِلَيْتَ ولا لَوَ انِّي

وأما ياء المتكلم المدغم فيها فالفصيح الشائع فيها الفتح ، كما مر ، وكسرها لغة قليلة حكاها أبو عمرو بن العلاء والفراء وقطرب ، وبها قراءة حمزة (ما أنا

(١) الشاهد هو « أمّا » وهو أيضاً من اللهجات في الاسم المضاف إلى ياء المتكلم ، وذلك بأن تحرك الياء بالفتحة : أمّيَ ، ثم يحرك الحرف الذي قبلها بالفتحة : أمَّيَ ، وأنت تعرف أن الياء إذا تحركت وانفتح ما قبلها ألفاً : أمّا . وعلى هذا تعرب « إلى أمّا » ، إلى : حرف جر ، أمّ : مجرور بإلى وعلامة جره كسرة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الفتح المجلوبة للتمكن من قلب الياء ألف ، والألف المقلوبة عن ياء ضمير متصل في محل جر مضاف إليه .

(٢) ومن هذه اللهجات أيضاً أن تحذف الألف المقلوبة عن ياء ، ويبقى ما قبلها مفتوحاً للدلالة عليها ، والشاهد هنا هو : بلهفَ ، أصلها : بِلَهْفَا التي أصلها بلهفي .

بِمُصْرِخِكُمْ وما أَنْتُمْ بِمُصْرِخِيِّ) . وكسر ياءَ « عصايِ » الحسنُ وأبو عمرو وهو أضعف من الكسر مع التشديد .

(خاتمة) في المضاف إلى ياء المتكلم أربعة مذاهب :

أحدها : أنه معرب بحركات مقدرة في الأحوال الثلاثة ، وهو مذهب الجمهور .

والثاني : أنه معرب في الرفع والنصب بحركة مقدرة ، وفي الجر بكسرة ظاهرة ، واختاره في التسهيل .

والثالث : أنه مبني ، وإليه ذهب الجرجاني وابن الخشاب .

والرابع : أنه لا معرب ولا مبني ، وإليه ذهب ابن جني .

وكلا هذين المذهبين بَيِّنُ الضعف . والله أعلم .

الفهرس